



جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر (2001 – 2015)

The American foreign policy towards Egypt

(2015 – 2001)

إعداد الطالب

حذيفه محمود درادكة

2014740015

إشراف الدكتور

وصفي عقيل

حقل التخصص: الاقتصاد السياسي الدولي

الفصل الأول

2018 /2017

قرار لجنة المناقشة

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر من 2001 - 2015

إعداد

حذيفه محمود درادكه

بكالوريوس علوم سياسية ، جامعة اليرموك 2012

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن .

وافق عليها

د.وصفي محمد عقيل..... مشرفاً ورئيساً

أ.د نظام محمود بركات عضواً

د.هاني عبدالكريم اخو إرشيدة..... عضواً

تاريخ المناقشة 2017/12/20

الإهداء

إلى سبب وجودي في هذه الحياة

إلى من عبد الطريق تحت أقدامي بعرقه وحبه

إلى من كان معي وعونني في البدايات وفي كل الأوقات

إلى سندي وفخري والدي الدكتور محمود رزقني الله بره ورضاه

إلى مهجه القلب وبركة العمر وينبوع الحنان

حبيبتي الغالية أمي

إلى زهرة البيت وصديقة الروح وشقيقة القلب أختي الدكتورة نور

إلى أحباب الروح وقوتي وعزوتي إخوتي الدكتور محمد والدكتور حمزة والأسناذ قتيبه والدكتور

عبد الله

إلى رفقاء درب الحياة والعلم، إلى من اثبتوا أن الصديق الوفي لا زال موجودا في هذه الحياة

إلى إخوتي الذين لم تتجبههم أمي

إلى كل من أجهد نفسه وبذل جهده لإثراء حقل العلوم السياسية بالعلوم والمعرفة

إليهم جميعا اهدي هذا الجهد

الباحث

الشكر والتقدير

اشكر الله تعالى الذي هداني وساعدني لالنتهاء من هذه الرسالة واسأله جل علاه أن يديم علينا رضاه وان يمنحنا مغفرته و عفو ه .

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان إلى والدي العزيز الدكتور محمود درادكه الذي لم يتوانى عن دعمه لي بوقته وجهده وماله للوصول إلى ما أنا عليه واسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء وان يجعل ما قدمه لي في ميزان حسناته.

والشكر كل الشكر إلى أستاذي المربي الفاضل الدكتور وصفي عقيل الذي تكرم بالإشراف على رسالتي ولما قدمه لي من نصح وتوجيه ودعم كان له الأثر في إخراج الرسالة بالشكل الطيب وأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

والشكر العظيم إلى مقام أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور نظام محمود بركات والدكتور هاني عبدالكريم اخو إرشيدة الذين بذلوا جهدا ووقتا في قراءه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم وأرائهم الأمر الذي من شأنه أن يرفع من مستواها.

وكل الشكر وعظيم الامتنان إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية لما قدموه لي ولزملاتي في مختلف المراحل العلمية من علم نافع فجزأهم الله خير الجزاء وجعل ما قدموه من علم ووقت وجهد في ميزان حسناتهم.

والحمد لله رب العالمين

الباحث

الفهرس

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الفهرس
ح	قائمة الجداول
ط	الملخص باللغة العربية
1	المقدمة
3	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	مشكلة الدراسة
5	فرضية الدراسة
6	منهجية الدراسة
7	حدود الدراسة
8	الدراسات السابقة
10	الفصل الأول : السياسة الخارجية الأمريكية
12	المبحث الأول:مراحل تطور السياسة الخارجية
12	المطلب الأول : المرحلة الانعزالية 1776 – 1914
13	المطلب الثاني : مرحلة الانخراط في الأزمات الدولية 1914 – 1945
14	المطلب الثالث : مرحلة الحرب البارد 1945 – 1991
15	المطلب الرابع : مرحلة الهيمنة الأمريكية 1991 – 2008
16	المطلب الخامس : مرحلة التعددية القطبية 2008 – 2015
17	المبحث الثاني : صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط
17	المطلب الأول : مؤسسة الرئاسة
18	المطلب الثاني : مجلس الأمن القومي
19	المطلب الثالث : وكالة المخابرات الأمريكية

الصفحة	الموضوع
19	المطلب الرابع :وزارة الدفاع
20	المطلب الخامس : السلطة التشريعية (الكونجرس)
21	المطلب السادس المؤسسات غير الرسمية
24	المطلب السابع : آلية صنع القرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية
29	المبحث الثالث : طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط
29	المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط
37	المطلب الثاني : أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط
43	المطلب الثالث : الأبعاد السياسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط
45	الفصل الثاني : ملامح وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر
46	المبحث الأول : أهمية مصر الإستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية
46	المطلب الأول : الموقع الجيوسياسي لمصر
48	المطلب الثاني : أداء الاقتصاد السياسي المصري
50	المطلب الثالث: المصالح الأمنية في المنطقة
52	المطلب الرابع : العلاقة بين مصر وإسرائيل
55	المبحث الثاني : الأهداف الحيوية والإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر
55	المطلب الأول : الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر
57	المطلب الثاني : الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر
61	المبحث الثالث : محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر
61	المطلب الأول : امن إسرائيل وتفوقها العسكري
64	المطلب الثاني : ضعف أداء الاقتصاد المصري
66	المطلب الثالث تصاعد ظاهرة الإرهاب
69	الفصل الثالث : العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيسين بوش الابن وباراك أوباما
71	المبحث الأول : العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس بوش الابن
73	المطلب الأول : العلاقات الدبلوماسية

الصفحة	الموضوع
73	المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية
78	المطلب الثالث : العلاقات العسكرية
81	المطلب الرابع : العلاقات السياسية
84	المبحث الثاني : العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس باراك أوباما
85	المطلب الأول : العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس أوباما والرئيس وحسني مبارك
91	المطلب الثاني : العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس أوباما والرئيس محمد مرسي
96	المطلب الثالث : العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس أوباما والرئيس عبد الفتاح السيسي
100	الخاتمة
101	النتائج
103	قائمة المصادر والمراجع
116	الملخص باللغة الانجليزية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	تسلسل الجدول
43	القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط	1
48	الناتج المحلي الإجمالي المصري	2
50	حجم الديون الخارجية على مصر	3
63	الإنفاق العسكري المصري والإسرائيلي	4
76	المساعدات الاقتصادية لمصر خلال الفترة الرئاسية للرئيس بوش الابن	5
80	مخصصات المساعدات العسكرية 2009-2001	6
87	المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر 2011-2009	7
89	المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر 2011-2009	8
89	المعونة الممنوحة لبرنامج الجيش الأمريكي الدولي للتعليم والتدريب	9
94	المساعدات الاقتصادية الممنوحة خلال فترة حكم الرئيس مرسي	10
95	المساعدات العسكرية الممنوحة لمصر خلال فترة الرئيس مرسي	11
98	المعونة الأمريكية لمصر في فترة أوباما والسياسي	12

© Arabic Digital Library - Arabi@k University

الملخص

درادكة، حذيفة محمود، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر 2001-2015، رسالة

ماجستير، جامعة اليرموك، 2017/2018، المشرف (د. د. وصفي عقيل).

تناولت الدراسة موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر خلال الفترة من 2001

- 2015، والتي تخللها إدارة كل من الرئيس جورج بوش الابن والرئيس باراك أوباما، حيث

قارنت هذه الدراسة بين السياسة الخارجية التي انتهجها كل من الرئيسين تجاه منطقة الشرق

الأوسط بشكل عام وتجاه مصر بشكل خاص، بالإضافة إلى توضيح الآلية التي استخدمت فيها

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية من قبل كل من الرئيسين.

ولقد استندت هذه الدراسة إلى فرضية مفادها وجود تباين واختلاف في إدارة السياسة

الخارجية الأمريكية تجاه مصر خلال الفترة 2001-2015 تبعاً لاختلاف الإدارة الأمريكية،

من خلال تحليل كل من المتغير المستقل وهو السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية،

والمتغير التابع وهو مصر، ولذلك اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف

مضمون الدراسة، ومنهج صنع القرار لتبيان آلية صنع القرار الأمريكي تجاه مصر، هذا إضافة

إلى المنهج المقارن لتباين أوجه الشبه والاختلاف فيها.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت سياسة

المصالح والبرجماتية في علاقتها مع مصر، وكانت العلاقات بينهم قائمة على أساس فكرة تبادل

المصالح، وأنه يتم صنع القرار ورسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط

بناءً على المصالح الأمريكية الموجودة فيها بهدف حمايتها واستمراريتها؛ حيث أن منطقة الشرق

الأوسط تعتبر من أهم مناطق العالم بالنسبة للولايات المتحدة نظراً لموقعها الاستراتيجي المتميز

ولوجود أهم منابع النفط فيها وتحديداً في منطقة الخليج العربي.

كما توصلت الدراسة إلى أنه تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر مجموعة من العوامل أهمها، الموقع الإستراتيجي لمصر، والاقتصاد السياسي المصري، والمصالح الأمنية التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والحفاظ على أمن إسرائيل وضمنان تقدمها وتفوقها على الدول العربية تحديداً في المجال العسكري، ومكافحة الإرهاب الذي يؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة.

وتوصلت أيضاً إلى نتيجة مفادها أن السياسة الخارجية الأمريكية استخدمت في إدارتي جورج بوش الابن وباراك أوباما أدوات عدة لتنفيذ السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها، والتي لم تتوانى في استخدامها كأسلوب للثواب والعقاب كما تفعل عادةً، فأستخدم كل من الرئيسين الأداة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدمة

تعد السياسة الخارجية الوسيلة التي تستخدمها الدول للتواصل مع الدول الأخرى لتحقيق مصالحها وأهدافها، وتتحقق هذه المصالح والأهداف من خلال الوسائل السلمية أو غير سلمية؛ حيث تأتي هذه الوسائل والأدوات على شكل أدوات اقتصادية وعسكرية وسياسية ودبلوماسية، يتم استخدامها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول من خلال استخدامها للمكافأة أو للعقاب، وبذلك فإن هذه الأدوات سلاح ذو حدين.

وبعد أحداث 11 أيلول 2001 وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كدولة فاعلة ومهمة في النظام الدولي، أصبح هدفها الرئيسي الهيمنة على العالم من خلال الوسائل التي تمتلكها سواء القوة الاقتصادية أو القوة العسكرية، وتمثلت هذه الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط كونه في منطقة إستراتيجية، تحتوي على كمية كبيرة جدا من الموارد بالإضافة إلى غياب مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية، وكانت هذه العوامل المدخل للولايات المتحدة إلى هذه المنطقة.

ولقد ساهم الموقع الإستراتيجي لمصر في منطقة الوطن العربي في توجيه أنظار السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها، وكانت أول التوجهات الأمريكية تجاه مصر بعد ثورة 3 يوليو 1953 عندما حاولت تنفيذ سياساتها الدفاعية في الشرق الأوسط من خلال حلف بغداد عام 1955 ومشروع إيزنهاور 1957، ولكن مصر خلال حكم جمال عبدالناصر تمسكت برفضها لكافة مشاريع الدفاع التي عرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أنها مشاريع استعمارية وتهدف إلى فرض سياسة التبعية التي كانت تسعى الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على الدول في منطقة الشرق الأوسط.

وبناءً عليه رفضت أمريكا تسليح الجيش المصري، وحاولت منع المعونة العسكرية عن مصر أو تخفيضها، واستمرت على هذا النحو إلى أن جاءت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 ونقلت العلاقات الأمريكية المصرية إلى مرحلة جديدة من العلاقات الأمنية والإستراتيجية، وتمكنت مصر من تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت واشنطن الشريك الأول و الكامل في العلاقات المصرية الإسرائيلية، وأصبحت مصر تتلقى ثاني أكبر مساعدات أمريكية بعد إسرائيل وتحديداً في المجال العسكري بهدف زيادة قدراتها العسكرية.

واستمرت العلاقات الأمريكية المصرية على هذا النحو خلال فترة حكم الرئيس حسني مبارك الذي جعل مصر الحليف الاستراتيجي الأول لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط وسار على خطاها؛ حيث تميزت سياسة مصر في فترته بالتبعية من خلال انصياعها للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي جعلت مصر تلعب دور الوساطة في الصراع مع إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى تزعزع العلاقات العربية المصرية.

ولقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الرئاسية لكل من جورج بوش الابن و باراك أوباما على استخدام أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية والاستفادة منها للضغط على مصر تارة، و لمكافئتها تارة أخرى، وكل ذلك في سبيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط؛ حيث تعد مصر حجر الأساس في هذه العلاقات، ولقد جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر خلال الفترة الواقعة ما بين 2001-2015، والتي تعاقب عليها الرئيس بوش الابن والرئيس باراك أوباما.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة علميا من الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأمريكية في النظام الدولي لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من ايلول 2001 ، وبما تملكه من وسائل تأثر فاعلة في العالم والتي أدت إلى بروز دورها الكبير في صناعة السياسة الخارجية لكثير من الدول ولا سيما الشرق الأوسط .

كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية من الأسباب التالية:

1- تحليل العلاقات الأمريكية مع مصر والتي أدت إلى مرحلة جديدة من العلاقات بعد أحداث الحادي عشر من ايلول 2001 واحتلال العراق عام 2003 وثورات الربيع العربي لاسيما مصر في 2011 .

2- الكشف عن الدور الذي تلعبه محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر خلال فترة الرئيس بوش الابن وباراك أوباما .

3- البحث في اثر أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر في عهد الرئيس مبارك والرئيس مرسي والرئيس السيسي .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة السياسة الخارجية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر خلال الفترة 2001-2015 ، وهي الفترة التي شهدت إدارتين أمريكيتين مختلفتين في التوجهات الحزبية ، الأولى ترأسها الرئيس بوش الابن من الحزب الجمهوري والثانية ترأسها باراك أوباما من الحزب الديمقراطي .

والتي من خلالها يمكن التوقف على ما يلي :

1. طبيعة العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر .
2. الأهداف الإستراتيجية والحيوية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر ومحدداتها .
3. معرفة الأدوات التي تنفذ بها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر .
4. بيان طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر مع تباين الإدارة الأمريكية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تبرز مشكلة الدراسة من خلال اختلاف توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر وتباين تعاطيها مع الأزمات التي حدثت بها سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من ايلول 2001 واحتلال العراق في 2003 وثورات الربيع العربي في 2010 ، حيث يلاحظ تغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر كونها لاعبا بارزا ومهما في الشرق الأوسط ، فمصر تلعب دور الوسيط بين الفلسطينيين والاسرائيليين كما أنها تعد دولة عربية كبرى لها تأثير في المنطقة العربية ، حيث تبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي السياسة الخارجية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر خلال

الفترة 2001-2015؟.

ويتفرع من هذا التساؤل المركزي مجموعة من التساؤلات الأخرى، منها:

1. ما السياسة الخارجية التي انتهجتها الولايات المتحدة في عهد بوش الابن وباراك أوباما تجاه

منطقة الشرق الأوسط؟

2. كيف يتم صناعة القرار داخل المؤسسات الرسمية الأمريكية الحكومية تجاه منطقة الشرق

الأوسط عموماً ومصر خصوصاً؟

3. ما هي العوامل التي تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر؟

4. ما هي أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر؟

5. ما هي الأدوات التي تنفذ بها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر؟

فرضية الدراسة

تتبع هذه الدراسة من فرضية مفادها :

هناك تباين واختلاف في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر خلال الفترة

2001-2015 تبعا لاختلاف الإدارة الأمريكية .

حيث تم اعتبار السياسة الخارجية الأمريكية متغير مستقل، ومصر المتغير التابع، على النحو

التالي:

• **المتغير المستقل: السياسة الخارجية الأمريكية:** ويقصد بها السياسة التي تنتهجها الولايات

المتحدة الأمريكية تجاه الدول الأخرى باختلاف الإدارة سواء كانت ديمقراطية أم جمهورية ،

والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق أهدافها الحيوية والإستراتيجية، وتنمية مقدراتها العسكرية

وزيادة قوتها من خلال التوسع، والدفاع عن إيديولوجيتها والعمل على نشرها خارج حدود

الدولة نفسها، وتنفيذها من خلال الأدوات الاقتصادية والعسكرية والسياسية عن طريق

المعونات التي تتحكم بها بالمنح أو المنع.

• **المتغير التابع: السياسة المصرية:** تعد مصر أحد أهم الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط، ومعظم أراضيها تابعة لقارة أفريقيا، بالإضافة إلى أن الأراضي المصرية تمر بها قناة السويس التي تعتبر من أهم الممرات المائية في العالم؛ حيث أنها تفصل الجزء الآسيوي عن الجزء الأفريقي، وموقعها الإستراتيجي المتميز في قلب الشرق الأوسط جعلها حجر الأساس في صياغة السياسة الخارجية للدول العظمى تجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك لقدرتها على التأثير بدول المنطقة في القضايا الإقليمية الهامة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية :-

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث يعنى هذا المنهج بوصف ظاهرة السياسة الخارجية وتحليلها تجاه مصر.
2. **منهج صنع القرار:** حيث يعنى هذا المنهج بمعرفة آلية اتخاذ القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وخصوصا مصر.
3. **المنهج المقارن:** حيث يعنى هذا المنهج بجمع النقاط والأفكار المتشابهة والنقاط والأفكار المختلفة للوصول إلى نتائج تساعد في عملية المقارنة لمقارنة أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة جورج بوش الابن وإدارة باراك أوباما.

حدود الدراسة

تقسم حدود الدراسة إلى قسمين :

1. الحدود الزمنية :

أ- بداية الدراسة 2001 وتمثل وصول إدارة جمهورية جديدة على رأس السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ كما شهد عام 2001 الغزو الأمريكي لأفغانستان وإعلان الولايات المتحدة تجيش حلفائها في الشرق الأوسط لمحاربة الإرهاب .

ب-نهاية الدراسة 2015 وتمثل نهاية حقبة إدارة الديمقراطيين على رأس السلطة في الولايات المتحدة، حيث شهد تشرين ثاني 2016 انتخاب رئيسا جمهوريا جديدا للولايات المتحدة.

2. الحدود المكانية : تتحصر الحدود المكانية في هذه الدراسة ب (الولايات المتحدة الأمريكية

،الشرق الاوسط ومصر) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الدراسات السابقة:

1- دراسة دعنا (2015) بعنوان: العلاقات المصرية الأمريكية الواقع والتطلعات.

تناولت هذه الدراسة العلاقات المصرية الأمريكية بشكل عام، وجاءت بتحليل طبيعة هذه العلاقات من منظور إستراتيجي يتناول عدداً من القضايا المشتركة التي تقوم عليها العلاقات بين البلدين، وتبلورت مشكلة الرسالة لتوضح الإشكاليات المتذبذبة في العلاقات بين الدولتين.

2- دراسة الحاج حسين (2015) بعنوان: ثورة 25 يناير المصرية: السياسة الأمريكية اتجاه صعود وسقوط حكم الإخوان المسلمين.

حيث استعرضت هذه الدراسة الاستجابة الأمريكية للثورة المصرية منذ بدايتها والإطاحة بالرئيس حسني مبارك ومرورا بالمرحلة الانتقالية وحكم الإخوان المسلمين وحتى سقوط الرئيس محمد مرسي وتولي وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي الحكم في مصر.

3- . دراسة Jeremy (2014): بعنوان: Egypt Background and U.S Relations.

عملت هذه الدراسة على تقديم مجموعة من العلاقات بين البلدين على خلفية الأحداث التي حصلت في مصر بسبب ثورة 25 يناير، وصعود الإخوان المسلمين للحكم، وتعامل الإدارة الأمريكية مع الإدارة المصرية الجديدة، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقات العسكرية بين البلدين، ولكن هذه الدراسة لم تركز على تحليل المعونات الأمريكية المقدمة لمصر وأثرها في العلاقات الأمريكية المصرية.

4- دراسة أبو عجيلة (2010): بعنوان أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة

الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط (2001 - 2008).

وترى هذه الدراسة أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 جاءت كفرصة مناسبة للولايات المتحدة الأمريكية لإثبات نفسها كقوة عالمية تسعى لتوسيع نفوذها، واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية أدوات لتنفيذ سياستها الخارجية مثل شن الحروب وتغيير الأنظمة السياسية والبحث عن أسلحة الدمار الشامل والقضاء على التطرف الإسلامي كمرحلة أولية ثم تتدخل كمنقذ من خلال حملات الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي ليمسح الوضع الجديد بسيادة الولايات المتحدة الأمريكية .

5- دراسة شيباني (2010) بعنوان السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط خلال

إدارتي جورج بوش الأب والابن.

حيث استعرضت هذه الدراسة محددات السياسة الخارجية لكل من إدارتي جورج بوش الأب والابن اتجاه الشرق الأوسط مثل التفاعل بين متغيرات البيئة الداخلية، وتأثير البيئة الخارجية على الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط والمقاربة بين الإدارتين في العلاقات مع دول الشرق الأوسط.

6- دراسة Clyde (2003): بعنوان: **Egypt-United states Relations**.

عالجت هذه الدراسة العلاقات الأمريكية المصرية بدءاً من المنظور التاريخي وتسلسل الأحداث، وتوضيح العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية بين البلدين وأهم الأحداث التي أدت إلى توتر العلاقات الثنائية، مثل قضية الشيخ عبد الرحمن وقضايا حقوق الإنسان في مصر، وسعت هذه الدراسة إلى دمج العلاقات الثنائية وتحويلها إلى علاقات ثلاثية من خلال إدخال دور إسرائيل فيها عن طريق معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

في حين تأتي أهمية هذه الدراسة من تركيزها على أهمية موقع مصر الاستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها عبر مرور سفنها في قناة السويس للوصول إلى منابع النفط العربي واستخدام الأجواء المصرية لوصول طائراتها إلى قواعدها العسكرية في مناطق الخليج العربي ودول آسيا ، وكشفت هذه الدراسة عن طبيعة الاستجابة الأمريكية للأحداث الحاصلة في مصر وموقفها منها ، وكشفت عن الإستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر بعد ثورة 25 كانون ثاني 2011 وما ترتب عليها من تغير في الرؤساء المصريين .

الفصل الأول

السياسة الخارجية الأمريكية

إن الهدف من السياسة الخارجية لأية دولة هو تحقيق مصالحها عن طريق استخدام مصادر القوة والأهداف التي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها، وذلك من خلال إتباع السلوك السياسي السائد في المحيط الدولي، بمعنى أن السياسة الخارجية تحكمها الإمكانيات المتاحة للدولة بالإضافة إلى عوامل البيئة الخارجية التي تحيط بالدولة.

والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تعتبر سياسة معقدة إلى حد ما، وتحليل مفهومها ليس بالأمر اليسير؛ حيث تتميز الولايات المتحدة بالحجم الجغرافي الكبير وبوجود متغيرات سياسة واجتماعية وعرقية كثيرة ومتعددة، الأمر الذي يزيد من حدة تعقيد وصعوبة تحليل سياستها الخارجية نظراً إلى التأثير الكبير ودورها الفعال في المجتمع الدولي.

وعند تحليل السياسة الخارجية الأمريكية لابد من الرجوع إلى مراحل التطور التي مرت بها الولايات المتحدة عبر التاريخ، والتي أثرت بشكل كبير في وضع هذه السياسة؛ حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية خاضعة تحت سيطرة الاستعمار البريطاني والذي سيطر على السواحل الشمالية الشرقية لأمريكا الشمالية، وبسبب السياسات الاستبدادية ثارت تلك المستعمرات على بريطانيا عام 1775 بقيادة جورج واشنطن، وفي عام 1776 أعلنت تلك المستعمرات استقلالها وهزمت القوات البريطانية من المستعمرات بمساعدة فرنسا واسبانيا وهولندا، الأمر الذي ترتب عليه توقيع معاهدة بين بريطانيا والمستعمرات حيث اعترفت بريطانيا بهذه المستعمرات، وانتخب جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية (سليم، 1998:

ص 52).

ومنذ ذلك التاريخ انتهجت الولايات المتحدة الانكفاء على الذات، والسير باتجاه الشأن الداخلي، فقد سعى الرؤساء الأوائل كأبراهام لينكولن للقيام بإجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية في البلاد، وهو ما أدى إلى اندلاع حربا أهلية بين الولايات المؤسسة للدولة الأمريكية خلال الفترة 1861-1865، ثم اتجهت بعد ذلك الولايات المتحدة لملاحقة ركب التطور الصناعي في أوروبا، والتي انخرطت بحربها العالمية الأولى 1914-1918، والثانية 1939-1945 إلى جانب حلفائها التقليديين بريطانيا وفرنسا، وهو ما أدى إلى بزوغ نجم الولايات المتحدة في السياسة الدولية.

وللحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية بشكل مفصل تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، على النحو التالي:

المبحث الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثاني : صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

المبحث الثالث : محددات وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

المبحث الأول

مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية

مرت السياسة الخارجية الأمريكية بمجموعة من المراحل إلى أن وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الحالي، وذلك حصيلة ما قام به صناع السياسة الخارجية والخبراء الأمريكيين، وفي هذا المبحث سيتم الحديث عن هذه المراحل بالتفصيل.

المطلب الأول: المرحلة الانعزالية 1776-1914:

وتعد هذه المرحلة الأولى في تكوين الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق الوحدة بين أراضيتها، و مرحلة إعداد القوة الأمريكية؛ حيث تتبها قادة أمريكا إلى ضرورة بناء دولة قادرة على توفير احتياجاتها والعمل على حماية أراضيتها، وفي هذه المرحلة أكد جورج واشنطن وهو الرئيس الأول للولايات المتحدة على إتباع سياسة العزلة ووصفها بأنها أكبر قاعدة للتعامل مع الدول الأخرى (سليم، 1998: ص 52).

ولقد اختارت الولايات المتحدة الأمريكية إتباع سياسة العزلة رغبة منها في الانفراد بالقارتين الأمريكيتين وبهدف تعزيز جهودها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولدعم تواجد المادي والمعنوي إلى الشمال والجنوب من حدود بلادها، بالرغم من إعلانها أن السبب في اختيارها العزلة كانت الحروب النابليونية وما سببته من كوارث طبيعية وبشرية، ومع ذلك كانت أمريكا تتدخل في أوروبا وباقي دول العالم بين الحين والآخر دعماً لمصالحها القومية واقتصادياتها التبشيرية (خضير، 2006: ص 199).

واستمرت الولايات المتحدة في عزلتها إلى أن سقطت فرنسا بعد أن تولى هتلر زمام الأمور في ألمانيا لتحقيق أهدافه التوسعية واستطاع احتلال أجزاء كبيرة من أوروبا، لذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتوجه نحو بريطانيا لسيطرتها وقوتها آنذاك، وكانت المبادئ التي حكمت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هي مبدأ العزلة، و مبدأ الحياد وتجنب الأحلاف، ومبدأ أخلاقية أهداف السياسة الخارجية (بوعيسى، 2007: ص 13 - 14).

فيما بعد جاء الرئيس جيمس مونرو والذي رفع شعار أمريكا للأمريكيين، وسمح بالعلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع الدول الأخرى في حالة الضرورة، وخلال فترة مونرو تمكنت الولايات المتحدة من بناء نظامها السياسي وقوتها الاقتصادية ومن ثم بدأت التوسع في إطار المحيط الدولي (قاسم، 2015: ص 16 - 17).

المطلب الثاني: مرحلة الانخراط في الأزمات الدولية 1914 - 1945:

اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الحرب العالمية الأولى حرباً أوروبية لا مصلحة لها فيها، لذلك اتبعت أسلوب الحياد وحافظت على تعاملاتها الاقتصادية مع جميع الأطراف، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمت التدخل عندما نفذت ألمانيا بعض العمليات العسكرية ضد الملاحه الأمريكية التي أدت إلى إلحاق الضرر بشركة الملاحه الأمريكية، وجاء التدخل الأمريكي بمثابة العامل الحاسم لهزيمة دول المحور (صايح، 2008: ص 43).

وأدى التدخل الأمريكي في الحرب العالمية الأولى إلى إدخال مفاهيم جديدة في السياسة الدولية منها الدبلوماسية العلنية، حرية التجارة، حق تقرير المصير، وذلك ما تضمنته مبادئ ويلسون 14، التي أعلن عنها قبل الحرب العالمية الأولى، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد خرجت من عزلتها بطريقة ذكية تمكنت من خلالها ربط علاقاتها مع العالم الرأسمالي، وتمكنت من تجنب التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة كبيرة، وأصبحت القوة الاقتصادية الأولى في العالم، أما في الحرب العالمية الثانية فتدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر وبادرت باستخدام السلوك العسكري تجاه اليابان (قاسم، 2015: ص 17).

ومع انتهاء الحربين العالميتين أعلن الرئيس الأمريكي ويلسون عن مبادئه الشهيرة التي تركزت حول حقوق الإنسان والحرية وحرية التجارة والديمقراطية، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت من عزلتها مع تحقيقها للنفوذ السياسي والاقتصادي.

المطلب الثالث: مرحلة الحرب الباردة 1945-1991

انفتحت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بشكل كبير ووصلت مصالحها إلى أغلب دول العالم وبرز دورها بعد استعراض قوتها النووية في اليابان وتقديم مساعدات لتركيا واليونان بعد عجز بريطانيا عن مساعدتهما، وفي هذه المرحلة برزت قوة عالمية جديدة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وهي الاتحاد السوفييتي (قاسم ، 2015: ص 18) ، واتبعت الولايات المتحدة الأمريكية عدة سياسات لمواجهة التمدد الشيوعي منها (قاسم ، 2015: ص 19):

- سياسة الاحتواء التي وضعها ترومان، وهي سياسة تهدف إلى الوقوف في وجه المد الشيوعي من خلال الأحلاف والقواعد العسكرية بهدف تطويق الاتحاد السوفييتي.
- سياسة الرد الشامل والتي ظهرت على يد وزير الخارجية الأمريكية فوستر، والتي هدفت إلى دفع الخصم على الاستسلام وفرض أداة النصر عليه.
- سياسة حرب النجوم التي أطلقها الرئيس ريغان والتي تهدف استخدام كافة الوسائل على الأرض وفي الفضاء لحماية الولايات المتحدة الأمريكية من هجمات الصواريخ النووية المحتملة.

انتهت الحرب العالمية الثانية ونتج عنها الكثير من التطورات كانهيار النظام الدولي الأوروبي، وتغير توزيع مستوى القوى على المستوى العالمي، وتعرضت الدول الداخلة في الحرب إلى خسائر اقتصادية وعسكرية وسياسية، وكانت النتيجة الأهم لهذه الحرب هي ظهور قطبان جديان عالميان هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي؛ حيث سعت هاتان الدولتين إلى رسم الوجه الجديد للعالم بتحول العالم إلى ثنائي قطبية والتي استمرت حتى انهيار الاتحاد السوفييتي بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة (سعدي، 2015: ص 13).

ولقد أحدثت الحرب الباردة تغييرات أساسية في الوضع الدولي، يمكن أن نجملها في ما يلي (سعدي، 2015: 31):

1. تم القضاء على نظام الحكومات الأوروبية القديم الذي أضعفته الحرب العالمية الأولى بشكل تام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث انتهت فرنسا من الحرب بوصفها دولة كبرى في العالم، كما دب الضعف في النفوذ البريطاني في كافة أنحاء العالم.

2. أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي الدولتين الوحيدتين اللتين ترسمان سياسة العالم، وتتنافسان على السيطرة عليه وعلى مناطق النفوذ فيه، بعد أن كانت صفة السيطرة مقصورة على الدول الأوروبية الغربية فقط.

3. تم اكتشاف أسلحة جديدة قلبت النظم العسكرية القديمة وأحدثت ثورة في الأفكار القديمة المتعلقة بالجغرافية العسكرية؛ حيث أصبحت الدول الصناعية المنبعا في الغرب عرضة للهجوم والتدمير.

4. انتعاش القومية وانتشارها في بلدان آسيا وأفريقيا، ومطالبتها بحق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار، مما أدى إلى تغيير الوضع السياسي والاقتصادي السائد فيها.

المطلب الرابع: مرحلة الهيمنة الأمريكية (1991 - 2008) .

بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح العالم أحادي القطبية دون وجود منافسين، فوجدت الولايات المتحدة نفسها في عالم بلا حدود ولا معالم، لذلك فإن الولايات المتحدة كانت أمام ثلاثة اتجاهات؛ حيث رأى أنصار الاتجاه الأول أن جوهر الصراع مع الولايات المتحدة سيكون اقتصادياً وأن الولايات المتحدة في صدد مواجهة الاتحاد الأوروبي واليابان والصين، أما الاتجاه الثاني يرى بأن طبيعة الصراع ستكون حضارية وذلك نتيجة لسعي الولايات المتحدة لنشر منظومتها الفكرية و القيمية والتي ستتصادم مع الحضارات الأخرى، أما الاتجاه الثالث فقد رأى أنصاره استمرار هيمنة العامل العسكري في التوازنات الدولية، لذلك ينبغي على كافة الدول العمل على زيادة قدراتها العسكري والأمنية (حشود، 2013: ص 308).

وفي العامي 2009/2008 شهد الاقتصاد الأمريكي أزمة مالية كبرى أدت إلى التأثير على مشاريعها التنموية والسياسية والعسكرية، كما تضاعف دينها الخارجي إلى مستويات قياسية، كذلك انخفض حجم مساعداتها الخارجية لحفائها الدوليين، وهو ما دفعها لإتباعها سياسة اقتصادية أكثر تقشفا، في حين شهد الاقتصاد الصيني والاقتصاد الروسي نموا ملحوظا، وهو ما مكنتهما من الانخراط أكثر في المشكلات السياسية الدولية.

المطلب الخامس: مرحلة التعددية القطبية (2009-حتى الوقت الراهن)

حيث بدا ظهور ملامح نظام دولي جديد انتهت فيه حقبة السيطرة الأمريكية على صنع القرار الدولي والتحكم فيه وبرز دول أخرى فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية مثل روسيا والصين ، فمثلا روسيا امتلكت مقومات أهلتها لتكون فاعل في الساحة الدولية حيث امتلكت التكنولوجيا العسكرية المتطورة والثروات والقدرات الاقتصادية والتقدم في الاستقرار السياسي الداخلي والتطور الاقتصادي بعيدا عن شروط صندوق النقد الدولي (علي، 2011).

أما الصين فتبدو وفق القوة العسكرية والاقتصادية دولة مرشحة للعودة كقوة عالمية ومن الممكن أن تكون المنافس الأكبر والأهم للولايات المتحدة الأمريكية ، فتموها الاقتصادي المتسارع جعلها القوة الاقتصادية الأولى في العالم بالاضافة للقوة العسكرية وعدد السكان الهائل مما يجعلها مرشحة لموقع قيادي في العالم، وانتهجت سياسات تجعل لها دور في المستقبل ، حيث عملت على تعزيز المكانة الإقليمية والعالمية والحصول على أسلحة متطورة تقنيا ، وتعزيز النفوذ العسكري والدبلوماسي في المناطق الإستراتيجية ، وتحول العقيدة السياسية إلى مبادئ قتالية جديدة تتفق مع ظروف دولة عظمى تفرض عليها ضرورة اكتساب قدرة اكبر على استخدام قوتها خارج حدودها

(<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d9%86-%d9%87%d9%84-%d8%aa%d8%b9%d9%88%d8%af-%d9%82%d9%88%d8%a9-%d8%b9%d8%b8%d9%85%d9%89-%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a9>)

المبحث الثاني

صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

إن عملية صنع القرار الخارجي تجاه دولة ما تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب تركيبة النظام السياسي للدولة، فعملية صنع القرار تتمثل في اختيار البديل الأكثر ملاءمة من بين مجموعة البدائل المتاحة بهدف تحقيق أهداف الدولة على الصعيد الخارجي، لذلك فإن عملية رسم السياسة الخارجية تعد من أهم العمليات التي تلقى على عاتق النظام السياسي (الكفارنة، 2012: ص 17).

ويتم صنع القرار السياسي الأمريكي ووضع السياسة الخارجية تجاه الدول الأخرى بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص من خلال مؤسسات رسمية ومؤسسات غير رسمية تتولى هذه المهمة، وفيما يلي سيقوم الباحث بعرض مفصل لهذه المؤسسات:

المطلب الأول: مؤسسة الرئاسة

تعد مؤسسة الرئاسة أهم المؤسسات التي تشارك في رسم السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث يلعب الرئيس الأمريكي دوراً أساسياً ومؤثراً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، لذلك من الأهمية بمكان معرفة طبيعة الرئيس الأمريكي وتحديد توجهاته لمعرفة كيف سيقوم برسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة، كما أن الرئيس هو بمثابة مهندس السياسة الخارجية والذي ينظم العمل بين أهم مستشاريه وهم وزير الدفاع ووزير الخارجية، ومساعدته لشؤون الأمن القومي و مجلس الأمن القومي ورؤساء أركان حرب القوات المشتركة (أبو غنيم، 2013: ص 61-62).

ويشترك الرئيس الأمريكي مع المؤسسات الأخرى مثل الكونجرس في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية؛ حيث منح الدستور الأمريكي للرئيس صلاحيات واسعة منها انه القائد الأعلى للقوات المسلحة وتعيين كبار موظفي الدولة والاعتراض على القوانين والتشريعات (<https://www.whitehouse.gov/about-the-white-house/the-executive-branch/>).

المطلب الثاني: مجلس الأمن القومي

تأسس عام 1947 ويعد مجلس الأمن القومي هيئة حكومية ولها تكوين امني هام، وتتمثل وظيفته في تنسيق أنشطة المصالح والمؤسسات المهمة بالأمن القومي كافة، ويرأس رئيس الدولة أعمال هذا المجلس أو نائبه في حال عدم وجوده، ويضم المجلس وزير الدولة في الشؤون الخارجية ووزير الدفاع ورئيس مكتب الخزانة ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، ويتولى مستشار الأمن القومي التنسيق بين الأجهزة والوكالات التابعة لها، مثل وكالة المخابرات المركزية، والمكاتب التابعة للوزارات، ووزارة الدفاع، هيئة أنظمة الفضاء، وزارة الخارجية وفيها مكتب الاستخبارات الذي يعمل على توفير المعلومات التي تصل من السفارات الأمريكية الموجودة في الخارج (العيثاوي وصبحي، 2014: ص 309 - 310).

وتهدف إستراتيجية مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى تأمين الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل ودفع التهديدات عنها من الخارج في جميع الظروف والأحوال، لذلك فإن الإدارة الأمريكية تؤكد على المكانة الحاسمة للقوات العسكرية الأمريكية في نجاح سياستها الخارجية وإستراتيجيتها في الأمن القومي، كما أنها تحرص على إيجاد الشريك الأمني في العديد من المناطق المختلفة في العالم، وذلك لتحقيق المنافع المتبادلة لعلاقات الشراكة الأمنية (استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية ، 2002).

المطلب الثالث: وكالة المخابرات الأمريكية

تعتبر وكالة المخابرات الأمريكية من أهم الأجهزة التي تعمل على التجسس ومقاومة التجسس في الولايات المتحدة الأمريكية وأنشئت إبان الحرب العالمية الثانية ، وتقارب ميزانيتها عدة ميزانيات للدول النامية ، ويعمل بها حوالي 250 ألف موظف يقدمون تقارير بأعمالهم كل صباح ([http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3b0263a9-a57f-414e-](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3b0263a9-a57f-414e-879b-6aa16b4e60d4)

[879b-6aa16b4e60d4](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3b0263a9-a57f-414e-879b-6aa16b4e60d4))

تعمل وكالة المخابرات الأمريكية على جمع المعلومات اللازمة التي تكشف خطط ونوايا الأعداء؛ حيث يتم تقديمها للرئيس لتشكيل القاعدة الأساسية في عملية صنع القرار تجاه دولة ما، ومن ثم يتم العمل على تحليل ودراسة المعلومات وتقديمها للسلطة التنفيذية ولصانعي القرار، وقد ازداد دور أجهزة المخابرات وتجاوز حده الطبيعي، فأصبح لها دور مباشر في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتحديداً بعد ظهور عامل الأمن كأحد الأولويات في الإستراتيجية الأمريكية في سبيل حربها ضد الإرهاب (<https://www.cia.gov>).

المطلب الرابع: وزارة الدفاع

تحتل وزارة الدفاع الأمريكية مكانة خاصة داخل أجهزة صناعة القرار الأمريكية سواء في عملها ضمن الأجهزة التقليدية أو في علاقاتها بالكونغرس، ومن خلال ارتباطها بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية مثل المؤسسات الاقتصادية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى تواجدها في مختلف أنحاء العالم، ويعد قائدها القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية (العينثاوي و صبحي، 2014: ص 321).

وتتمثل هذه الوزارة بوزير الدفاع بصرف النظر عما إذا كان مدنياً أو عسكرياً، وتلعب هذه الوزارة دور المنظم والمخطط للقوات المسلحة الأمريكية، وهذه الوزارة تم إنشائها بموجب تعديلات قانون الأمن الوطني لعام 1949م؛ حيث منحت وزير الدفاع حق الإدارة والسلطة على الوزارة التي تعمل بدورها على تقديم النصح وتوفير المعلومات العسكرية، لذلك فإن هذه الوزارة تلعب دوراً مهماً أثناء الحروب، وظهر دورها بشكل كبير بعد أحداث 11 ايلول 2001، وخصوصاً في المسائل التي تتعلق بالأمن القومي (<https://www.defense.gov>).

المطلب الخامس: السلطة التشريعية (الكونغرس)

يمثل الكونغرس السلطة التشريعية حيث تأسس عام 1789 من خلال مادة دستورية نصت على تأسيسه وتحديد سلطته، ويتكون الكونغرس من مجلسي الشيوخ والنواب ويعتبر مركز السلطة الفعلية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أنه يهتم بالقضايا الخارجية المرتبطة بالسياسة الخارجية بالإضافة إلى الأمور الداخلية، ويتميز الكونغرس بوجود العديد من اللوبيات أبرزها اللوبي الصهيوني (أبو غنيم، 2013: ص53).

وبالرغم من أن الكونغرس يمثل السلطة الفعلية إلا أنه لا يستطيع منافسة الرئيس في إدارة شؤون السياسة الخارجية، وذلك لعدة أسباب منها (جرجيس، 2000: ص 88):

1. احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجال الاستخبارات والدبلوماسية والدفاع، وغيرها.
2. طبيعة عمل الشؤون الخارجية؛ حيث أن التجارة العالمية تتطلب معرفة تخصصية والسلطة التنفيذية تمتلك الموارد لتوظيف الخبراء والحصول على البيانات التقنية.
3. أن السلطة التنفيذية تمسك بآليات السياسة الخارجية وأنها تتخذ القرارات في بعض الأحيان دون الرجوع للكونغرس والتشاور معه، تحديداً في المسائل التي تتعلق بالأمن القومي.

ويمارس الكونجرس مهام واختصاصات زادت من سلطاته كإدخال التعديل على الدستور، وقبول ولايات جديدة، وتعيين كبار موظفي الدولة، والموافقة على المعاهدات، وإعلان الحرب، بالإضافة إلى أن الكونغرس يمكنه تعطيل الكثير من مشاريع الرئيس وألوياته، وهناك العديد من اللجان داخل الكونغرس مثل لجنة العلاقات الخارجية ولجنة القوات المسلحة ولجنة المساعدات الخارجية ولجنة الاستخبارات وكل هذه اللجان تؤثر بشكل كبير في قرارات الرئيس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية (جراد ، 2007: ص 119) .

وللكونغرس تأثير كبير في عملية صنع القرار الأمريكي، ولكن قوة القرار تختلف من حيث طبيعة القرار نفسه، فالكونغرس يتدخل بشدة في القرارات التي تتعلق بالكيان الإسرائيلي، إلا أن صنع القرار الأمريكي يبقى بيد الرئيس وحزبه (العيثاوي و صبحي، : ص 308).

المطلب السادس: المؤسسات غير الرسمية

تلعب المؤسسات غير الرسمية دورا واضحا في السياسة الخارجية الأمريكية وعلى النحو

التالي:

أولاً: اللوبي الصهيوني

وتمثله عمليا مؤسسة ايباك الصهيونية، وهو يتكون من بعض اليهود الأمريكيين الذين ينصب جوهر عملهم على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو أمن إسرائيل ومصالحها، وكتابة الخطابات والمساهمات المالية لدعم المنظمات الموالية لإسرائيل، ولا يعتبر جميع اليهود الأمريكيين من أعضاء اللوبي الصهيوني لأن إسرائيل بالنسبة للبعض ليست قضية بارزة ومهمة) والتز و ميرشايمر، 2007: ص 14 - 15).

ومن الجدير بالذكر أن اللوبي الصهيوني هو من أهل إسرائيل ليكون لها دور في صيانة المصالح الأمريكية التي تقدم لإسرائيل ما يزيد عن 20% من إجمالي المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأجنبية يضاف إليها صفقات الأسلحة المتطورة (قاسم، 2015: ص 31).

ثانياً: الأحزاب السياسية

تعد الأحزاب من أبرز المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث يتوقف دور الحزب في تأثيره في السياسة الخارجية على مدى قدرته في المشاركة في الأجهزة الحكومية سواء كان حزب مؤيد أو معارض للسلطة وأبرز هذه الأحزاب الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي.

حيث يمثل الحزب الجمهورية غالبية الأمريكيين من الطبقة الغنية والمتوسطة ذوي أصول أوروبية ويميل إلى التركيز على الاهتمام بالمصالح الأمريكية في التجارة الحرة والاقتصاد المفتوح، في حين إن الحزب الديمقراطي يمثل الأمريكيين من الطبقة المتوسطة والفقيرة سواء من الأوروبيين أو المهاجرين من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ويميل إلى الاهتمام بالشأن الاجتماعي والاقتصادي لتلك الفئة الاجتماعية، وينظر للحزب وفقاً للنموذج الأمريكي باعتباره منظمة سياسية تهدف للفوز في الموقع الانتخابي ومن ثم التأثير على سياسات الحكومة (Stephen & other, 1995: 282).

ثالثاً: الرأي العام ووسائل الإعلام

تحتل وسائل الإعلام الأمريكية دوراً مؤثراً وفعالاً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث تعمل هذه الوسائل على إضفاء الشرعية على المواقف الأمريكية التي تتخذها تجاه القضايا الخارجية، كما أن الدعاية المكثفة التي تنشرها الحكومة الأمريكية عن طريق وسائل الإعلام تعد من الوسائل الناجحة للسيطرة على الشعب (أبو غنيم، 2013: ص 67).

أما الرأي العام الأمريكي فهو يشكل أكبر قوة جماهيرية في المجتمع الأمريكي؛ حيث يتمتع الرأي العام الأمريكي بميزتين أساسيتين، الأولى أن المجتمع الأمريكي يعتبر مجتمع مهاجرين، أما الميزة الثانية هي أن المجتمع الأمريكي مجتمع متنوع، الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من عدم الوضوح في الهوية الأمريكية بسبب غياب العوامل المشتركة بين مختلف شرائح شعبه، مما أدى إلى تركيز اهتمام أبناء المجتمع الأمريكي على الجانب الاقتصادي وعدم الاهتمام بالجوانب الأخرى، والرأي العام يهتم بهذه القضايا ويسلط الضوء عليها مما جعله موضع تأثير على الشعب وعلى الحكومة والسلطة السياسية أيضاً، ومن ابرز وسائل الإعلام الأمريكية الأكثر تأثيراً سي أن أن وفوكس نيوز (قببسي، 2008: ص9).

رابعاً: مراكز الأبحاث

تعتبر مراكز الأبحاث أحد المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والتفكير في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها هذه المراكز كالأبحاث والدراسات والمؤتمرات ونشر الدراسات والندوات في جميع المجالات والصحف الأمريكية المعروفة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد مؤسسة بروكينغز وكارنيجي ومركز الدراسات الدولية والإستراتيجية من أبرزها، وتمثل طبيعة النشاطات التي تطرحها مراكز الأبحاث امراً متميزة في تقديم الدراسات الأكاديمية التحليلية حول أي مشكلة تتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، كما تعد هذه المراكز ذراع من أذرع السياسة الخارجية الأمريكية في مجال تحديد وتنفيذ أجنادات معينة تخدم مصالح السياسة الخارجية الأمريكية (حسين، 2013: 1).

ومن هنا، وبناء على ما تقدم ترى الدراسة أن أجهزة صنع القرار الأمريكي وصنع السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بشكل خاص، وتجاه العالم بشكل عام تتم من خلال التنسيق بين عدة جهات ومؤسسات، منها المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية، وتقوم هذه الجهات بعملها من خلال خطة عمل متكاملة تهدف إلى الخروج بسياسة محكمة ترمي إلى تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على كافة الأصعدة وفي جميع المجالات والميادين، والهدف من إشراك أكثر من مؤسسة في صنع القرار هو من اجل ألا يكون القرار لخدمة مصالحها وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة، ومهما حدث اختلاف بين هذه المؤسسات فإنه في النهاية يصب في تحقيق المصالح الأمريكية وان اختلفت الوسيلة.

المطلب السابع: آلية صنع القرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية

بعد الحديث عن أجهزة صنع السياسة الخارجية الأمريكية لابد لنا من الحديث عن هذه السياسة وذكرها، حيث أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من أهم مناطق العالم بالنسبة للولايات المتحدة نظراً لموقعها الاستراتيجي المتميز ولوجود أهم منابع النفط فيها وتحديداً في منطقة الخليج العربي، كما أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه المنطقة تختلف باختلاف الرئيس الذي يتولى زمام أمورها وحكمها، وذلك باختلاف حزبه وعقيدته.

أولاً: التيارات السياسية ومواقفها تجاه الشرق الأوسط

عند الحديث عن السياسات الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط أو غيرها، يكون من الجدير بالذكر الحديث عن التيارات الأساسية التي تعد من جذور الحكم في الولايات المتحدة والتي يضعها جميع الرؤساء الأمريكيين نصب أعينهم عند رسم السياسة الخارجية، وتكمن هذه التيارات فيما يلي:

● **التيار الواقعي:** الذي يركز على المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، وابتعد عن المواجهة المستمرة في الشؤون الدولية للدول الأخرى؛ حيث أن هذا التيار يحاول الذهاب نحو معالجة المشاكل الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية دون الانفصال عن المؤثرات الخارجية، بل الاعتماد عليها كوسائل لتحقيق المصالح الأمريكية (وهيب، 2012: ص 50).

والتيار الواقعي يعني الانطلاق في اتخاذ القرار بنفس تعبيره أقل تطرفاً، ويعمل على تجنب الاصطدام بالواقع والاحتيايل عليه والالتفاف مع ظروفه بما لا ينعكس بشكل سلبي على الذات، ودون استهداف كليته بالتغيير المباشر، ودون الالتزام برؤية تغييريه مترتبة من حيث الأهداف والنتائج المراد تحقيقها أو من حيث الوسيلة وشكل الوصول إلى هذه الأهداف (قيسي، 2008:

ص 63).

● **التيار المثالي المتجذر في السياسة الأمريكية:** والذي يدعو وبشدة للتدخل في الشؤون الدولية مع تأييده لمبدأ الليبرالية ونظم الحكم الديمقراطية، ولا سيما أن منطقة الشرق الأوسط كما يصفها فوكوياما تقع ضمن العالم التاريخي ولم تتجاوز عالم ما بعد التاريخ (وهيب، 2012: ص 50).

ويرى أنصار هذا التيار أن وجود مصالح مشتركة ومتبادلة بين الدول يؤدي إلى تضامن هذه الدول في إطار علاقات اعتماد متبادل، الأمر الذي يدفعها إلى وصف المجتمع بالتضامن وتصويره بمثابة وحدة اجتماعية متكاملة (مكليف، 2013).

● **تيار المحافظين الجدد:** وهم مجموعة سياسية أمريكية من اليمين المسيحي المتطرف، تؤمن بقوة أمريكا وهيمنتها على العالم، ويتألف هذا التيار من مفكرين إستراتيجيين ومحاربين قدامى ومتقنين، وأطلق عليهم اسم المحافظين الجدد من قبل الليبراليين الأمريكيين بدافع السخرية والنيل من قيمتهم الفكرية، إلا أن أفكارهم وبالرغم من أنها أفكار يمينية متشددة إلا أنها تتقارب بشكل كبير مع التوجهات المحافظة، وتعتبر سياسة المحافظين الجدد فلسفة سياسية علمانية تشكل ردة فعل مجموعة من معنقي الليبرالية ضد سياسة التهدة للحزب الديمقراطي تجاه الاتحاد السوفيتي (الصواف، 2013: ص 6).

● **التيار الليبرالي:** ويرى أنصار هذا التيار أن المصلحة العامة تتطلب توسيع القانون والحريات العامة وحريات الأفراد والحد من تدخلات الدولة التي يجب أن ينحصر دورها في تحقيق استتباب الأمن العام خاصة، فينتج الليبراليين إلى تحرير الفرد ومن ثم الجماعة وعدم فرض القيود السلطوية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، وتحرير كافة ظروف المجتمع بهدف تحرير ثقافة الفرد وكرامته (حيرش، 2012: ص 58 - 59).

● **التيار الإصلاحية:** وهم عبارة عن فرقة من اليهود الموجودين داخل أمريكا وهم الذين يقتربون من العقيدة بقصد تنقيتها واسترجاع باطنها وتلقائيتها، وإزاحة الغريب الذي دخل عليها وإحداث التغيير فيها في إطار مساندة العصر بالتجديد العقائدي الذي يسمح بذلك، والإصلاحيين ليس لهم اتجاه سياسي أو أدبي وأفكارهم ما هي إلا تجديد وتطوير في اليهودية لتلائم روح العصر (النادي، 2009: ص 18).

ثانياً: العلاقة بين مؤسسات صنع القرار الأمريكي

تمر عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بعدة مراحل، ويتم صنع القرار الأمريكي من خلال التنسيق بين مؤسسات القرار كافة، كمؤسسة الرئاسة والكونجرس ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات الأمريكية، بالإضافة إلى المؤسسات غير الرسمية كاللوبي الصهيوني والأحزاب الأمريكية ممثلة بأهم حزبين وهما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، ومؤسسات الإعلام والرأي العام، ومراكز الأبحاث التي غالباً ما تعمل على جمع المعلومات عن طريق الاستفتاءات الشعبية أو عقد الندوات وورش العمل، ويتخذ القرار بالتنسيق بين جميع المؤسسات السالفة الذكر.

فصنع القرار الأمريكي هو تفاعل مستمر بين جميع مكونات النظام السياسي، وتبدأ هذه العملية من خلال التعرف على المشكلة وإدراجها في جدول أعمال مختلف مؤسسات صنع القرار، ومن ثم تقوم المؤسسات بصياغة ووضع البدائل اللازمة للعمل ومن ثم اتخاذ القرار المناسب لحل المشكلة المطروحة، والعمل على إكساب القرار المتخذ الشرعية اللازمة حتى يحصل على الصفة الدستورية القانونية، وفيما بعد تقوم المؤسسات برصد الميزانية الكافية لتنفيذ القرار المتخذ والقيام بتطبيق البديل المناسب الذي تم اختياره، وتقييم النتائج المترتبة على القرارات والبدائل المطبقة (زغاشو، 2015: ص 80-81).

ثالثاً: منطلقات صناع القرار الأمريكي تجاه الشرق الأوسط .

هنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر على صنع القرار الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط، والتي تعتبر بمثابة المنطلقات التي يضعها صناع القرار نصب أعينهم عند اتخاذ القرارات الهامة والمصيرية والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وتطلعاتها، ومن هذه العوامل ما يلي:

أولاً: النفط العربي

يرجع سبب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الخليج العربي إلى تزايد الحاجة الأمريكية إلى استهلاك الطاقة؛ حيث بدأت أمريكا تعاني من عجزاً تصاعدياً في ميزان النفط منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، كما أن وجود ثلاثة عناوين رئيسية جعل من منطقة الشرق الأوسط مركزاً جيو اقتصادياً يشكل خطورة بالغة على الاقتصاد الأمريكي، وتتمثل هذه العناوين في حماية الاقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط أو ارتفاع أسعاره، والحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة القائمين على استهلاك الطاقة وعدم تعريض هذا المستوى لأي تهديد مهما كلف القيادة السياسية، بالإضافة إلى التحكم بأسعار النفط وتوزيعه بهدف التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية التي تعتبر دول منافسة للولايات المتحدة كالصين واليابان (وهيب، 2012: ص 62).

ثانياً: حماية إسرائيل وضمان أمنها

اتجهت الولايات المتحدة إلى الاعتماد على إسرائيل كقوة لها في الشرق الأوسط وعملت على إمدادها بجميع أنواع الدعم المالي والاقتصادي والسياسي والعسكري؛ حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل أساساً للدفاع عن مصالحها في الشرق الأوسط، وبلغت أهمية إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ذروتها بعد نجاح إسرائيل في مساعدة الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة وتصديها للدول الحليفة للشيوعية، وبذلك تكون إسرائيل وقفت في وجه المد الشيوعي وأثبتت نفسها كقوة استطاعت الوقوف في وجه الاتحاد السوفيتي (أبو غنيم، 2013: ص 60).

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل أداتها الإستراتيجية الأولى التي تعتمد عليها لتحقيق ما تريد في منطقة الشرق الأوسط، فقد حازت إسرائيل على الدعم الأمريكي نظراً لكونها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة من وجهة النظر الأمريكية، بالإضافة إلى العقيدة الأمريكية التي جعلتهم متمسكين بدعم إسرائيل على اعتبار أنهم شعب الله المختار، ومن ناحية أخرى فقد منحت المنشآت الإسرائيلية الولايات المتحدة نقطة انطلاق آمنة لقواتها في حين تأزمت الأمور في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أن إسرائيل سخرت واشنطن لضرب بعض القوى الإسلامية في المنطقة مثل حزب الله في لبنان، وتنظيم القاعدة في أفغانستان (عبد السلام، 2005: ص 136).

كما يعتبر اللوبي اليهودي الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية من أهم اللاعبين القادرين على التأثير في الانتخابات الأمريكية لكسب ولاء الرئيس المنتخب، كما أن اللوبي الصهيوني يتدخل بأمر من إسرائيل لتوجيه الانتخابات سواء كان في مجلس النواب الأمريكي أو في الانتخابات الرئاسية؛ حيث أكدت استطلاعات الرأي العام في أمريكا إن تدخل اللوبي مؤثر في الانتخابات لذلك يتنافس المرشحون للرئاسة على كسب تأييد أعضاء اللوبي الصهيوني من خلال إعطاء وعود تضمن حماية إسرائيل وعدم معارضة قراراتها في الوطن العربي (كنعان، 2005: ص 85).

وبعد ذلك يمكننا ذكر العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط من خلال مجموعة نقاط، منها (أبو غنيم، 2013: ص 57):

1. وجود أكبر احتياطي للنفط في العالم في منطقة الشرق الأوسط مما يضمن استمرار تدفق النفط العربي بأسعار معتدلة مع بقاء فوائض أمواله في نطاق الأمان.
2. الالتزام الثابت والدائم تجاه إسرائيل والمحافظة على أمنها وبقائها، واعتبار حماية أمن إسرائيل بمثابة حماية للولايات المتحدة.
3. الحفاظ على شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، لكونه مصلحة قومية ولأن أي نزاع في المنطقة سيطول إسرائيل أو النفط أو كلاهما، مما يشكل تهديد للولايات المتحدة.
4. تحقيق وتثبيت نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة باعتبارها القوة العالمية الأولى.

المبحث الثالث

طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

تخضع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط إلى مجموعة من المحددات التي تكون مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تضعها نصب أعينها عند رسم السياسة الخارجية ووضع الخطط المختلفة التي تسعى إلى تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وتجاه العالم ككل بشكل عام، لذلك فإن صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تدرس في ضوء تفاعل صناعات القرار وبيئتهم الداخلية، ومن المحددات التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، ما يلي:

أولاً : أهمية الموقع الجيواستراتيجي للشرق الأوسط

لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية إغفال نظرها عن أهمية الموقع الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط فالشرق الأوسط يقع بين ثلاث قارات، ويعرف مصطلح الشرق الأوسط بأنه "مصطلح غربي استعماري كثر استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، وهو يشمل منطقة جغرافية تضم سورية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والجزيرة العربية ومصر وتركيا وإيران وأفغانستان وباكستان والمغرب العربي، ويقصد من إطلاق هذا المصطلح إدخال دول غير عربية لتجنب استخدام مصطلح المنطقة العربية والوطن العربي الذي يهدف إلى محاربة مفهوم القومية العربية، ونزع صفة الوحدة العربية عنها، كما يدل هذا المصطلح على مركزية أوروبا في العالم فهو شرق أوسط بالنسبة لموقع أوروبا الجغرافي" (الكياي، 1983: ص456).

وتمتاز منطقة الشرق الأوسط بأنها منطقة إستراتيجية، ساهمت في توطين الشعوب وتحديد مصيرها في الشرق الأوسط الحديث والشرق الأدنى القديم، الأمر الذي ترتب عليه خطورة إستراتيجية بسبب الارتباط الشديد بين الموقع وأهمية وقوعه في هذه المنطقة الإستراتيجية الواقعة في نصف العالم والتي تربط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا (دغلاوي، 2007: ص32).

وتعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تتأثر بشكل كبير في المتغيرات الدولية سواء تعلقت بصعود وهبوط القوى العظمى أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا؛ حيث اكتسبت المنطقة العربية أهمية كبرى من منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، وذلك بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي سابقاً، ولامتلاكها العديد من الموارد الاقتصادية وتحديدًا النفط والغاز والأيدي العاملة، بالإضافة إلى امتلاك معادن مهمة في بناء صناعات حيوية ترتكز على قاعدة واسعة وكبيرة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وتوفر هذه العوامل مجتمعة جعلت الشرق الأوسط يتحول إلى مركز إستراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، وأن ممراته المائية تضمن السيطرة على العالم لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية اتجهت نحو ربط أمنها القومي بأمن منطقة الشرق الأوسط . (الرحاحلة، 2014: ص29).

ثانياً: التنافس للاستحواذ على النفط العربي

اكتشف النفط في منطقة الشرق الأوسط عام 1907م، الأمر الذي أظهر الاهتمام الأمريكي في المنطقة على اعتبار أنها منطقة اقتصادية يمكن للولايات المتحدة تحقيق مكاسب اقتصادية فيها، ولذلك قامت الولايات المتحدة بإرسال بعثات تنقيب واستكشاف أثناء الحرب العالمية الأولى بهدف البحث عن أماكن تواجد النفط والعمل على تأسيس شركات استثمار أمريكية تسعى للحصول على امتيازات واسعة في تنمية مشاريع نفطية تمكنها من زيادة تدفق النفط، مما يمكنها من الحصول على أكبر احتياطي نفطي عالمي بهدف النهوض باقتصادها وضمان سيطرتها وقوتها في وجه الدول الكبرى (دغلاوي، 2007: ص35).

وتأتي أطماع الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الشرق الأوسط نظراً للمزايا العديدة التي يتميز بها، والتي تدفع العديد من القوى العالمية للتنافس عليه، ومن هذه المزايا ما ذكرها (بوزيدي، 2015: ص 71):

1. انخفاض الأسعار المعلنة لبتترول الشرق الأوسط بالمقارنة مع أسعار المناطق الأخرى في العالم.

2. انخفاض تكاليف البترول في الشرق الأوسط، وذلك نظراً لارتفاع معدلات الإنتاج وقلة عمق الآبار وارتفاع نسبة النجاح في اكتشاف البترول، مع انخفاض نفقات البحث والاستثمارات المطلوبة.

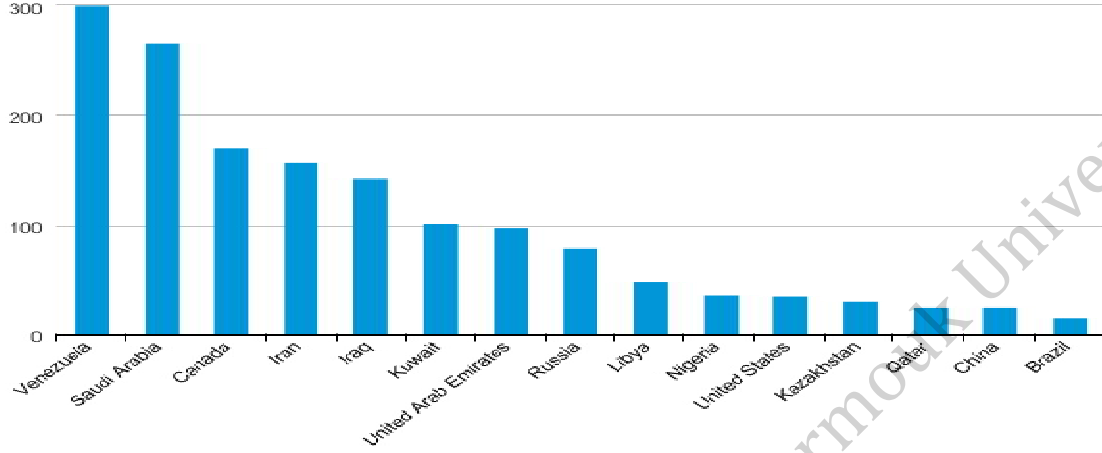
3. يتميز بترول الشرق الأوسط بنوعيته؛ حيث ينتج الشرق الأوسط خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة تتناسب مع جميع الأسواق ومتطلباتها.

وبما أن النفط العربي هو جوهر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية فقد اتجهت الإدارة الأمريكية إلى القول بأن النفط العربي هو المسئول عن تمويل العمليات الإرهابية، وذلك بهدف دفع الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في سياساتها تجاه منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو السيطرة على منابع النفط في المنطقة وتحديدًا نفط الخليج العربي، مع العلم أن الولايات المتحدة لم تكن تتجه نحو هذه الخطوة عندما كان النظام الدولي يسوده ثنائي القطبية، ولكن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وما ترتب عليه من نتائج وأحداث دفع الإدارة الأمريكية للإقدام على مثل هذا التصرف، فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام فرصة متاحة لفرض سيطرتها على دول الخليج العربي وعلى منابع النفط في منطقة الشرق الأوسط (عمر، 2005: ص 70 - 71).

احتياطيات النفط في العالم لعام 2016

Crude Oil Proved Reserves - 2016

Billion Barrels

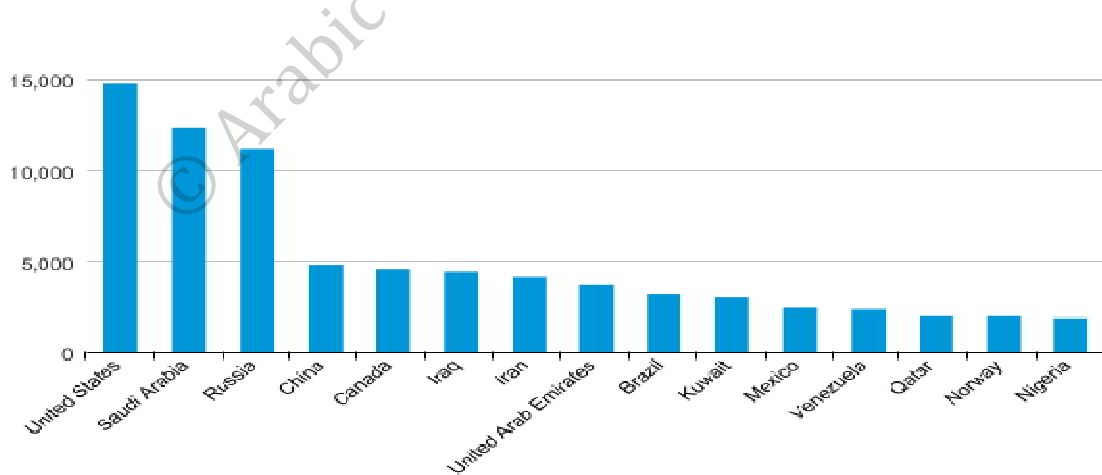


مصدر المخطط : ادارة معلومات الطاقة الامريكية

انتاج النفط في العالم لعام 2016

Total Petroleum and Other Liquids Production - 2016

Thousand Barrels Per Day
20,000

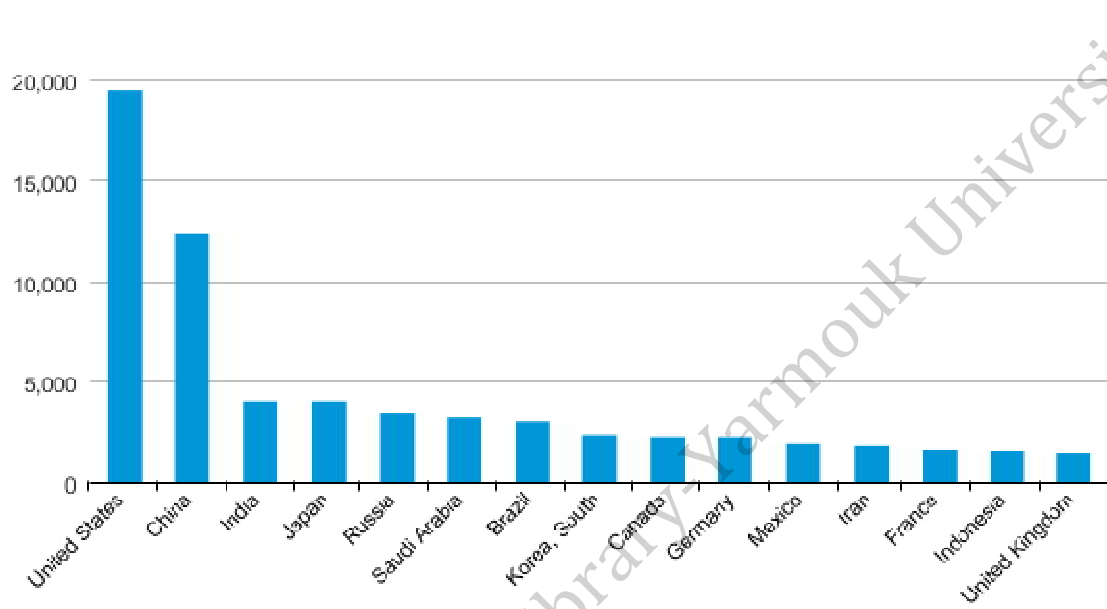


مصدر المخطط : ادارة معلومات الطاقة الامريكية

معدل استهلاك النفط في العالم لعام 2016

Total Petroleum Consumption - 2015

Thousand Barrels Per Day
25,000



مصدر المخطط : ادارة معلومات الطاقة الامريكية

ثالثا : تنامي الحركات الإرهابية والأصولية الدينية في الدول العربية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الهجمات الإرهابية المتكررة في منطقة الشرق الأوسط وفي دول مختلفة منه بمثابة عائق يقف أمام مصالحها الإستراتيجية، وتحديدًا هجمات 11 أيلول 2001 ؛ حيث لم تعتبرها أمريكا مجرد عملية إرهابية بل أنها شكلت نقلة نوعية في أشكال وأساليب الصراع الدولي، وتسببت في إعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى، وبناءً على هذه الهجمة وضعت الولايات المتحدة هدفاً جديداً وهو مكافحة الإرهاب وإيقاع العقوبات على الدول الراحية للإرهاب، وجعلت مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط الهدف الرئيسي لسياستها الخارجية (شيباني، 2010 : ص 60).

ولقد جاء استخدام الولايات المتحدة لفكرة محاربة الإرهاب بهدف توفير أرضية جديدة لها في التعامل مع المشكلات التي تواجهها في المنطقة من منطلق أن الإرهاب خطر عالمي لا يفرق بين أحد، الأمر الذي يوفر لأمريكا المساحة الكافية لتنفيذ سياساتها دون معارضة من أحد من الدول (العناني، 2004: ص 80).

بالإضافة إلى أن سياسة محاربة الإرهاب التي اتبعتها الولايات المتحدة تتيح لها إتباع التصرف الذي تراه مناسب بما في ذلك غزو دولة معينة كما فعلت مع العراق، فالإدارة الأمريكية وبالرجوع إلى تراثها الفكري كانت دائمة البحث عن أداة فعالة تحقق آمالها في التوسع ورغبتها في احتلال قمة النظام العالمي والسيطرة على جميع فواعل المجتمع الدولي (عمر، 2005: ص 68).

وفي ظل اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لإتباع سياسة محاربة الإرهاب والتطرف في منطقة الشرق الأوسط، عملت الولايات المتحدة على إتباع سياسة جديدة نقلت أبعادها) استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، (2002) على النحو التالي:

1. على الولايات المتحدة الأمريكية عدم حصر الإرهاب في شخص أو تنظيم واحد فقط لكي لا تجعل قبضتها عليه هي الأمر المحوري لديها.

2. إن الحرب على الإرهاب هي حرب متعددة الوجوه، وستؤدي إلى فتح أكثر من جبهة.

3. أن الحرب ضد الإرهاب ليست حرباً دينية موجهة ضد الدين الإسلامي أو المسلمين.

4. ينبغي التمييز بين الدول التي يرى أهل القرار أنها ترعى الإرهاب وتساند الإرهابيين؛ حيث

هناك دول ترعى الإرهاب ودول أخرى تتجاهله، لذلك يجب عدم معاداة جميع هذه الدول

حتى لا يتسع نطاق أعداء الولايات المتحدة.

5. على المجتمع الأمريكي أن يعيد تنظيم وترتيب أوراقه من أجل الاستعداد لتحمل ضربات جديدة.

6. على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في الرؤية السياسية لها من خلال تفهم متطلبات المجتمع الدولي والبحث عن أسباب الخطأ.

وخلص القول أن الولايات المتحدة الأمريكية انفردت في ترتيب أوضاع العالم بعد خروجها من الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أسهم في خلق أوضاع جديدة ومتغيرات حديثة عملت الولايات المتحدة على إعادة صياغتها بما يخدم أهدافها ومصالحها ويحقق أمنها القومي، لذلك ادعت الولايات المتحدة بأنها ستخوض حرباً طويلة للقضاء على الدول التي تسهم في إشاعة الفوضى والإرهاب في المجتمع الدولي، وبذلك قامت باستغلال المواضيع التي تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية التي اتخذتها مدخلاً وذريعة للتدخل في سياسات الدول بحجة أنها تريد تحقيق العدالة والديمقراطية لتلك الدول (الخاقاني، 2017: ص 3).

رابعا : التنافس على النفوذ مع الروس في منطقة الشرق الأوسط

أصبح التنافس الأمريكي الروسي من البديهيات على الساحة الدولية، ولا يمكن دراسة أي من أمريكا أو روسيا بمعزل عن الدولة الأخرى؛ حيث أن الصراع الأمريكي الروسي لم ينته حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ أن روسيا تسعى مرة أخرى لاسترجاع مكانتها وقوتها كقوة عظمى كانت قد تنحلت عن دورها قليلاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وباعتبارها وريثة الإمبراطورية العظمى فلا يمكنها إلا الرجوع والمطالبة بدورها مع مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولتها لتقليص النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط والحصول على بعض المزايا بهدف تحقيق مصالحها وتحديداً الوصول إلى المياه الدافئة الذي يعد الهدف الرئيسي الذي تسعى روسيا لتحقيقه.

وتعتبر روسيا بإستراتيجيتها الجديدة تحدياً كبيراً أمام الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أنه وبعودة روسيا لم تعد أمريكا صاحبة الاقتصاد الأقوى والمهيمن وبنفس القوة التي كانت تمتلكها عندما ساد النظام أحادي القطبية؛ حيث ظهر للاقتصاد الأمريكي منافسين في منطقة الشرق الأوسط كروسيا والصين.

وفي الوقت الحالي تسعى روسيا إلى عقد شراكة اقتصادية وإستراتيجية مع دول المنطقة بهدف لعب دور تنموي وتحديداً مع الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وذلك لتوفر عائداً اقتصادياً مباشراً لروسيا، مع النظر إلى أن التطورات الاقتصادية في المنطقة من شأنها التأثير بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال المساهمة العربية الفاعلة في الإنتاج العالمي للطاقة؛ حيث تعتبر روسيا ثاني أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد السعودية، بالإضافة لكونها من أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، وامتلاكها للخبرة الكافية في مجال الكشف والتنقيب عن النفط وكيفية استخراجها واستثماره (المشاقبة و شلبي، 2012: ص228).

ولم يقتصر التنافس الأمريكي الروسي على النفط فحسب، بل تعداه إلى المزاومة على عقد صفقات الأسلحة بهدف بيعها واستثمار النزاعات والصراعات المتعددة في منطقة الشرق الأوسط، تحديداً في ظل ثورات الربيع العربي التي سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى السيطرة على الدول الثائرة بهدف تحقيق أكبر كم ممكن من المصالح فيها وكان أبرزها سوريا وليبيا.

وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية هيمنة على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن الهيمنة لم تدم طويلاً لأن النمو المستمر في آسيا وأوروبا في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والصناعية والاجتماعية يشير إلى وجود مجموعة من القوى المهيمنة والتي تنافس القوة الأمريكية وتعمل على تجميد تصاعدها، حيث تعد روسيا قوه جديدة برز دورها المتصاعد منذ تدخلها العسكري في سوريا وإجهاضها قرارات لمجلس الأمن ، مما جعل الولايات المتحدة

تسعى إلى محاولة التفوق على الدور الروسي وتوسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وترتب على ظهور هذه القوى تصاعد النزاعات المسلحة ومحاولات استتباب استقرار العالم للاستفادة من ظروف الدول في الوقت الحالي؛ حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الصعود مرة أخرى في ظل هذه الظروف بالاعتماد على قوتها العسكرية لتحقيق أهدافها المختلفة (أبو عجيبة، 2010: ص98).

المطلب الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

تحتاج تحقيق أهداف السياسة الخارجية إلى استخدام مجموعة من الأدوات والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف؛ حيث أنه بدون تلك الأدوات والوسائل يصبح من الصعب تحقيق الأهداف المرسومة، لذلك فإن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية تعتبر مهمة جداً لكونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية ومحدداً لمعالم هذه السياسة، كما أن توفر أدوات السياسة الخارجية يؤدي إلى استخدامها بالشكل الأمثل وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها (عمر، 2005: ص 26).

وهناك مجموعة من الأدوات التي تستخدم لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ومنها ما يلي:

أولاً: الأداة الدبلوماسية

تعد الأداة الدبلوماسية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية لكونها وسيلة من وسائل تحقيق مصالح الدولة، كما أن هذه الوسيلة في تطور متواصل في كافة أشكالها، ويعد تطورها نتيجة لتطور المجتمعات السياسية والحضارية والتكنولوجية، كما أن الأداة الدبلوماسية ترتبط بتحقيق المصالح الخارجية للدولة، لكونها تمثل عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول أثناء سير العلاقات الدولية، ولا يمكن تحقيق الأداة الدبلوماسية لأهدافها دون ارتباطها بالوسائل العسكرية والاقتصادية؛ حيث أن الدبلوماسية والقوة العسكرية تمثلان وجهاً لعملة واحدة لأن اللجوء إلى القوة كأسلوب متم للدبلوماسية هو من المظاهر التي دفعت العملية السياسية إلى الأمام (صالح، 2015: ص 162).

وتتميز الدبلوماسية عن السياسة الخارجية لكونها مجرد أداة لتنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية، كما أنها تتميز عن وزارة الخارجية لكونها أوسع وأشمل؛ حيث أن الدبلوماسية أسلوب لممارسة الإدارة بالإضافة إلى أن كل دولة بحاجة للدبلوماسية لكي تدير علاقاتها الخارجية، وبحاجة إلى جهات متخصصة لتمثيلها في الدول الأخرى، لذلك يمكن القول أن الدبلوماسية هي علم وفن للتعامل مع الغير ومتطلب رئيسي في العلاقات الدولية (خليل، 2002: ص 16).

وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الدبلوماسية من أجل الاستعادة منها في دعم السياسة الخارجية الأمريكية وتحسين صورتها بهدف قيادة العالم، فهي تتبع الدبلوماسية كوسيلة حيادية للترويج لمصالحها، ومثال ذلك تفاوض الولايات المتحدة مع إيران لحل مشكلة الملف النووي، والتفاوض حول مسألة الإرهاب في الشرق الأوسط، والدبلوماسية الفضل الأكبر لاعتبارها وسيلة للأمن القومي الأمريكي ولديها كافة الإمكانيات للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الحيوية (النجار، 2012: ص 55).

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الشرق الأوسط تعطي الأداة الدبلوماسية حيزاً كبيراً من خلال تعميق جذور التواصل وفرض الهيمنة ونمط الحياة الأمريكية على الشعوب بهدف تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في أذهانهم، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على نشر سفارتها في معظم دول منطقة الشرق الأوسط إن لم تكن في جميع الدول بهدف تحقيق التمثيل الدبلوماسي، وهي حريصة على تبادل الزيارات الدبلوماسية مع دول المنطقة بين الحين والآخر بهدف الحصول على مميزات أكثر وأوسع في المنطقة (أبو غنيم، 2013: ص 31).

وتبين الخريطه التالية التمثيل الدبلوماسي للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق

الايوسط



مصدر الخريطة : وزارة الخارجية الأمريكية

ثانياً: الأداة الاقتصادية

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الأداة الاقتصادية بشكل كبير لتنفيذ سياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً تجاه الدول النامية منها لكونها تعلم مدى سوء الوضع الاقتصادي في تلك الدول؛ حيث تشمل الأداة الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية، وتشكل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية، ومن هذه الأنشطة إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية وأدوات الحماية التجارية، والمقاطعات الاقتصادية (سليم، 1998: ص 92).

ومن خلال الأداة الاقتصادية تستخدم الدولة ما يتوفر لديها من موارد وثروة اقتصادية في تعاملاتها مع الدول الأخرى، كالتبادل التجاري وتنظيم المعاملات التجارية والمالية وتبادل السلع وتنظيم التعريفات الجمركية، بالإضافة إلى العقوبات والمقاطعات الاقتصادية (عمر، 2005: ص 27).

وقد تكون الأداة الاقتصادية على شكل مساعدات اقتصادية؛ حيث يكون لها أبعاد سياسية أهم من الأبعاد الاقتصادية، فالمساعدات الاقتصادية هي وسيلة لتحقيق غاية، وهذه الغاية غالباً ما تكون غاية سياسية؛ حيث أن المساعدات هي عملية توظيف للمصادر الاقتصادية، كأداة تصمم للتأثير في السلوك الداخلي أو الخارجي للدول الأخرى وتحقيق أهداف سياسية، ومن الأدوات السياسية يكون الهدف منها فرض العقوبات الاقتصادية أو المقاطعة الاقتصادية، لذلك فإن المساعدات الاقتصادية تهدف إلى التأثير في سلوك الدول الأخرى أو التعديل في هذا السلوك من خلال تقديم الإغراءات بدلاً من فرض العقوبات (Economides, and Wilson,2001: p 125).

وتعد الأداة الاقتصادية من أكثر الأدوات التي تركز عليها الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع مصر والأردن والمغرب والتي تقدم لها سنوياً منح مالية ومساعدات اقتصادية؛ ومن جهة أخرى تعد العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية الغنية بالنفط ذات أهمية إستراتيجية حيث أنها تأتي على سلم أولويات صانع القرار الأمريكي نظراً لتوفر النفط في المنطقة ولاحتوائها على معظم احتياطي النفط العالمي، ومن المتوقع أن تصبح الولايات المتحدة أكبر مصدر للنفط والطاقة في العالم بحلول عام 2020، ومن ناحية أخرى تلعب الولايات المتحدة على وتر المساعدات الاقتصادية لدول المنطقة لاسيما أن غالبية الدول في منطقة الشرق الأوسط تعاني من الاقتصاد الهزيل والضعيف وتصنف على أنها دول نامية (أبو غنيم، 2013: ص34).

وتسعى الولايات المتحدة إلى عقد صفقات تجارية مع الدول في المنطقة، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والسعودية نهاية العام 2016 37 مليار دولار؛ حيث أن الولايات المتحدة تعتبر أكبر شريك تجاري للمملكة العربية السعودية والسوق السعودي أكبر سوق للصادرات الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك لكون السعودية تمتلك اقتصاداً قوياً يتسم بالانفتاح والمرونة (<http://www.alweeam.com.sa/355992>).

وأعلنت الإدارة الأمريكية عن رغبتها في تأسيس منطقة تجارة حرة تسمح بإدخال دول الشرق الأوسط في دائرة الفرص المتنامية، وبناءً عليه عملت على عقد اتفاقيات تجارة حرة مع سلطنة عمان و مع البحرين وإسرائيل والأردن والمغرب والإمارات العربية المتحدة (عيسى، 2014).

ثالثاً: الأداة الإعلامية

تعد الدعاية واحدة من الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، ويتحقق الغرض الأساسي من استخدام هذه الوسيلة بتهيئة المناخ الفكري والنفسي للبيئة الخارجية وخلق قنوات مسبقة، وتغيير القنوات القائمة لتقبل وتفهم السياسة التي تريدها الولايات المتحدة، وتلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه الوسيلة بهدف التأثير في أفكار وتوجهات الآخرين حول قضية محددة تخدم أهداف السياسة الخارجية التي تمارسها، فالدعاية بمثابة وسيلة أو نشاط اتصالي تقوم به الدولة بهدف تسويق أفكارها والترويج لسياستها، ولزرع قنوات لدى الجمهور المراد التأثير عليه، أو للترويج لما تقدم عليه من سياسات (العودة، 2016: ص 62).

ومن هنا فإن الأداة الإعلامية تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين؛ حيث تشمل مجموعة من الأدوات الدعائية والثقافية، وتتصرف الأدوات الدعائية إلى الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين وفي النخب الرسمية في الدول الأخرى والوحدات المختلفة التي يتكون منها المجتمع الدولي؛ حيث أن الأداة الدعائية تهدف إلى دفع من توجه إليهم الدعاية على تأييد أو رفض رأي أو سلوك محدد، بينما الأدوات الثقافية فهي تركز على توظيف الإنتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الدول الأخرى (التولي، 2011: ص 127-128).

ويعد الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية قوة هامة ومؤثرة في السياسة الخارجية؛ حيث أن تأثير وسائل الإعلام الأمريكية من أهم وسائل التأثير في الإعلام الدولي، فهي غالباً ما تنقل عنها وسائل الإعلام العربية أخبارها السياسية، وذلك من خلال الكيفية التي تسير بها الأجهزة الإعلامية والطريقة التي تعمل بها المحطات الإخبارية؛ حيث أن هذه الوسائل جعلت الإعلام الأمريكي من أكثر الوسائل الإعلامية بروزاً ومن أقوى الأجهزة علاقةً بالنظام الأمريكي في كافة أنحاء العالم (العودة، 2016: ص 64).

وقد كان لوسائل الإعلام الأمريكية دوراً في تجييش الرأي العام الأمريكي تجاه كثير من الصراعات في الشرق الأوسط، حيث تعد علاقة وسائل الإعلام والدعاية في الولايات المتحدة من أقوى علاقات وسائل الإعلام بحكوماتها؛ حيث تحدد العلاقة بين الحكومة الأمريكية وبين وسائل الإعلام من خلال ناحيتين، الأولى: أن الحكومة لكي تحظى بتأييد الرأي العام لسياساتها الداخلية والخارجية تسعى للتحكم في المعلومات التي يتلقاها الجمهور، فهي تعمل على تحديد المواقف وتقديم الرؤى المختلفة بأسلوب ينسجم مع أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثانية: أن رجال الإعلام يدركون الدور الهام الذي يقومون به في عملية صنع السياسة؛ حيث أن السياسيون ورجال الأعمال يعتمدون عليهم للدعاية وللترويج لسياساتهم وبرامجهم الانتخابية) (علي، 2017: ص2).

رابعاً: الأداة العسكرية

تظهر هذه الأداة من خلال استخدام الدولة للقوة العسكرية أو التهديد باستخدام العنف المسلح ضد الدول الأخرى، ومن هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها على القوات العسكرية، كما يمكن استخدامها للمساعدة العسكرية أو الغزو المسلح، بالإضافة إلى عمليات توزيع القوات من خلال النقل البحري أو الجوي وعقد التحالفات العسكرية (سليم، 1998: ص 92).

وتلجأ الدول لاستخدام الأداة العسكرية كأخر وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية، حيث أن الوسيلة العسكرية تعتبر وسيلة مهمة في ترجمة السلوك السياسي الخارجي إلى واقع عملي وملمس، واستخدام الوسيلة العسكرية يعني اللجوء للحرب، والحرب لا يمكن تحديد نتائجها منذ البداية وإنما تقرر نتائجها من خلال تفاعل مجموعة العوامل المؤثرة والمشاركة فيها، وتكون فاعلية الحرب مرتبطة بقوة أفرادها ومرتبطة بحركة الواقع والمتغيرات المؤثرة فيه (صالح، 2015 : ص 165).

وتنتشر القواعد العسكرية الأمريكية في معظم الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، ومن أهمها القواعد الموجودة في السعودية والتي يبلغ عددها 6 قواعد على الأقل تستخدم في إطلاق الطائرات بدون طيار ويبلغ عدد الجنود فيه 5000 جندي تابعين للجيش وسلاح الجو الأمريكي، والقواعد الموجودة في مصر التي تعود نشأتها إلى عهد السادات ومن أشهر القواعد في مصر قاعدة قنا الجوية وقاعدة رأس بناس وقاعدة بني سويف الجوية، بالإضافة إلى القواعد الموجودة في قطر حيث انتقل من السعودية نحو 4500 جندي أمريكي إلى قطر وكانوا تابعين إلى مركز قيادة القوات المسلحة الأمريكية، وأهمها قاعدة العديد الجوية التي تشمل على مدرج للطائرات وتعتبر القاعدة مقراً للمجموعة 319 الاستكشافية الجوية الأمريكية (أحمد، 2016)، ويوضح الجدول رقم (1)، انتشار القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط.

جدول رقم (1)

القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط

الدولة	الوجود العسكري الأمريكي
السعودية	قاعدة الأمير سلطان الجوية، قواعد الدمام، الخبر، تبوك القاعدة البحرية في جدة..
الكويت	قاعدتي عبدالله السالم وجابر الأحمد، منظومات صواريخ باتريوت
البحرين	قاعدة الشيخ عيسى، مقر للأسطول الخامس، مهبط لطائرات الترمين
قطر	قاعدة العديد للخدمات الجوية واللوجستية كتخزين الأسلحة والعتاد
عمان	قاعدتا سيب ومازيرا تومران ونصيرة
الإمارات	قاعدة لتوفير الوقود للطائرات
اليمن	تسهيلات في ميناء عدن

www.GlobalSecurity.org

المطلب الثالث: الأبعاد السياسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

تلجأ الدول في بعض الأحيان إلى الموارد والمهارات التي تستخدمها لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية في التعامل مع مسائل السياسة الخارجية وقضاياها المختلفة، الأمر الذي يقوي موقف الدولة في التعامل مع الدول والوحدات الأخرى في المجتمع الدولي؛ حيث أن قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته واكتساب تأييدها لسياسته ومنهجه لحركة النظام وأدواته القانونية والإدارية، وقدراته المالية والتنظيمية التي تعد من ضمن الأدوات التي تستخدم في عملية صنع السياسة الخارجية (عمر، 2005: ص 27-28).

تعد الأداة السياسية واحدة من أهم الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال عدة طرق منها (العودة، 2016: ص 80 - 85):

1. نشر الديمقراطية: تعد فكرة نشر الديمقراطية أحد أهم الوسائل السياسية التي تحقق أهداف السياسة الخارجية والتي تعتمد الولايات المتحدة عليها بشكل كبير تحديداً في تعاملها مع دول العالم الثالث؛ حيث أن الولايات المتحدة غالباً ما تركز في خطاباتها على التعليم والمرأة والمنظمات غير الحكومية والأعمال، وتحديداً التركيز على موضوع حقوق المرأة وحرّياتها وزيادة نسبة مشاركتها في العملية الاقتصادية والسياسية.
2. تنشيط دور منظمات المجتمع المدني في الشؤون الدولية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والتي ترتبط بتوفير مناخ من الديمقراطية واحترام الحقوق والأقليات والحقوق العامة؛ بحيث يمكن في هذه الحالة السماح للمشاركة الشعبية في التصدي للمؤثرات الخارجية.
3. وضع برامج دولية ومحلية تساهم في تنفيذ أولويات وأهداف السياسة الخارجية في كافة المجالات والتي تساهم في تعزيز مبادئ الديمقراطية من خلال التشجيع على المعايير الدولية والقيام بتحليل السياسات الخارجية والعمل كمرقب للإجراءات الحكومية في الشؤون الدولية.

الفصل الثاني

ملامح وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر

لم تكن العلاقات الأمريكية المصرية خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر علاقات ثنائية ومباشرة، بل كان يتخللها طرف ثالث، ففي فترة الخمسينات كان الاتحاد السوفيتي يحول بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، وبعد حرب 1973 كانت تقف إسرائيل عائقاً بين العلاقات الأمريكية المصرية، ولقد ازدهرت هذه العلاقة وتطورت في عهد الرئيس أنور السادات؛ حيث عمل السادات على تحويلها إلى علاقة إستراتيجية قوية وثابتة، واستمرت هذه العلاقة التي اتسمت بالمتانة حتى قيام ثورة 25 كانون ثاني 2011 (مرشدي، 2013: ص94).

ولقد عمل الرئيس أنور السادات على توظيف العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لخدمة المصالح المصرية، أما في عهد الرئيس حسني مبارك فقد اتسمت العلاقات الأمريكية المصرية بالتبعية، وهذا ما استغلته الإدارات الأمريكية المتعاقبة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (عبد الحفيظ، 2013: ص2).

وبعد ثورة 25 كانون ثاني 2011 وسقوط نظام مبارك، شهدت السياسة الأمريكية تجاه مصر تحولات سياسية كبيرة فهذه المرحلة شهدت حدثين رئيسيين: هما صعود وسقوط الإخوان المسلمين في فترة زمنية قليلة جداً، وكان الدافع وراء هذا التحول السياسي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هو تساؤل أمريكا عن الكيفية التي ستنتهجها جماعة الإخوان المسلمين في تعاملهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك كان هناك غموض حول ما إذا كانت الإدارة الأمريكية هي من دفع بالإخوان المسلمين للوصول للحكم ومن ثم تخلت عنهم (الحاج حسين، 2015: ص13).

وللحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بالتفصيل تم تقسيم هذا الفصل إلى

ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: أهمية مصر الإستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثاني: الأهداف الحيوية والإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر

المبحث الأول

أهمية مصر الإستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية

تعتبر مصر من الفاعلين الكبار والمؤثرين في منطقة الشرق الأوسط من خلال تاريخها المعقد والزاهر منذ عقود طويلة؛ حيث تتمتع مصر بموقع جيوسراتيجي متميز مكنها ويمكنها من لعب دور هام ومفصلي في صياغة السياسة الإقليمية والدولية سواء في حالة الحرب أو حالة السلم، كما أنها تحوز على مكانة متميزة في العالم لكونها الملتقى الآسيوي والإفريقي، لذلك فإن مصر تشكل أهمية لدى الولايات المتحدة الأمريكية عند تطلعها إلى الشرق الأوسط.

كما أن المصلحة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط هي الحفاظ على البترول وضمان تدفقه بسهولة للمستهلك الأمريكي، والتأكد من استقرار مناطق استخراجة وعدم حدوث أي مشاكل أو تهديدات في هذه المناطق، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن النظام المصري في عهد الرئيس جمال عبد الناصر يمثل هذا التهديد؛ حيث أن النظام الناصري كان يشجع حركات التحرر الوطني (أحمد، 2006: ص: 141).

وفيما يلي العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر:

المطلب الأول: الموقع الجيو سياسي لمصر

تتأثر الحضارات بالطبيعة الجغرافية حيث أن لطبيعة الأرض الأثر البالغ في تطور الحضارات منذ أقدم العصور، وإن القواعد الأساسية لفهم الحضارة هو تفحص الخصائص الجغرافية التي تتميز بها تلك الحضارة، فلقد أثرت الطبيعة الجغرافية بالحضارة المصرية وأثرت على تاريخها وعلى علاقاتها مع الدول الأخرى (يونس، 2010: ص478).

تقع جمهورية مصر العربية في أقصى الشمال الشرقي من قارة أفريقيا وبمساحة تقدر بمليون كم مربع، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط والذي يربطها بأوروبا، و الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط ومن الشرق الساحل الشمالي الغربي للبحر الأحمر، ومعظم أراضيها تابعة لقارة أفريقيا، وبعضها الآخر يقع في قارة آسيا، وتشترك مصر بحدود من الجهة الغربية مع ليبيا ومن الجنوب مع السودان ومن الشمال الشرقي مع فلسطين وقطاع غزة؛ حيث يعتبر قطاع غزة المنفذ البري الوحيد لها باتجاه قارة آسيا، ومن الجهة الشرقية تطل على البحر الأحمر على طول الساحل ويربط البحر الأحمر و بحر العرب والمحيط الهندي، بالإضافة إلى أن الأراضي المصرية تمر بقناة السويس التي تعتبر من أهم الممرات المائية في العالم؛ حيث أنها تفصل الجزء الآسيوي عن الجزء الأفريقي (جوني، 2011: ص1).

وترجع أهمية موقع مصر أيضاً إلى أنها (الحاج، 2016: ص4):

- 1- تقع مصر في قلب المناطق البرية أي البلقان والقوقاز والشرق الأوسط.
 - 2- إن مصر تعد من أكبر الدول العربية وأكثرها تأثيراً في التاريخ الحديث، الأمر الذي يجعلها في قائمة الدول التي ترغب الولايات المتحدة الأمريكية التعاون معها إقليمياً.
 - 3- تمتلك مصر مجموعة من الخصائص الجغرافية والبشرية والاقتصادية بالإضافة إلى موقعها المتميز الذي يمنحها قوة إقليمية ناعمة ويرشحها لكي تكون دولة مركز في محيطها.
- كما أن موقع مصر الجغرافي دفعها دائماً إلى الانفتاح على الخارج وعدم العزلة، وصعوبة الحصار الخارجي في الوقت نفسه، وكانت مصر نقطة تنافس وتوازن ولم تكن نقطة جمود لا في الداخل ولا في المحيط الذي توجد فيه، كما أن الموقع الجغرافي لمصر هو الذي مكنها من تبني سياسة عدم الانحياز والحياد بين القوتين العظميين في فترة الحرب الباردة (جبر، 2014).

المطلب الثاني: أداء الاقتصاد السياسي المصري

يعتبر الجانب الاقتصادي من أهم جوانب العلاقات الأمريكية المصرية؛ حيث بدأت مصر تتلقى مساعدات اقتصادية ومعونات من الولايات المتحدة الأمريكية بعد التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وقد كان حجم المعونة الاقتصادية السنوية التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر حوالي 850 مليون دولار أمريكي نظراً لتدني قدراتها الاقتصادية ومستوى النمو والتطور الاقتصادي، واستمرت على هذا النحو منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد وحتى عام 1998، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بتخفيض المعونة السنوية قرابة الـ 40 مليون دولار أمريكي في كل عام بحيث وصلت المعونة إلى 411 مليون دولار في عام 2008، وعندما وصل جورج بوش إلى الحكم خفض المعونة إلى 200 مليون دولار (الشوربجي، 2011: ص2).

الجدول رقم (2) النتائج المحلي الإجمالي المصري 2001 - 2015

السنة	النتائج المحلي الإجمالي المصري
2001	97.63 مليار دولار
2002	87.85 مليار دولار
2003	82.92 مليار دولار
2004	78.84 مليار دولار
2005	89.69 مليار دولار
2006	107.48 مليار دولار
2007	130.48 مليار دولار
2008	162.82 مليار دولار
2009	188.98 مليار دولار
2010	218.89 مليار دولار
2011	236.00 مليار دولار
2012	279.32 مليار دولار
2013	288.59 مليار دولار
2014	553.3 مليار دولار
2015	332.70 مليار دولار

الجدول من إعداد الباحث بالرجوع إلى:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2016&locations=UA-EG&name_desc=false&start=1965&view=chart

وقد وضح الجدول إن الاقتصاد المصري يتطور ولكنه لا يحقق نمو متصاعد مع

الإمكانات الاقتصادية والموارد الطبيعية لمصر وموقعها الجيوستراتيجي .

ومن ثم سعت الحكومة المصرية إلى استثمار علاقاتها السياسية المتميزة مع الولايات

المتحدة الأمريكية؛ حيث بذلت الحكومة المصرية قصارى جهدها بهدف توقيع اتفاقية التجارة

الحرّة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في عهد الرئيس جورج بوش توترت العلاقات بين

أمريكا ومصر مما أدى إلى عدم توقيع الاتفاقية، وبالرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة

الأمريكية تعتبر الشريك التجاري الأول لمصر أما مصر تأتي في المرتبة الثانية والخمسين من

بين شركاء الولايات المتحدة التجاريين، ويرجع ذلك إلى حاجة المصريين للسوق الأمريكية،

الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتجح في فتح الباب لإسرائيل للتطبيع مع الصناعة

المصرية من خلال اتفاقية الكويز (عبد الحليم، 2012: ص69).

إن المساعدات الأمريكية لمصر تعتبر عنصراً هاماً في العلاقة بين البلدين فهي إحدى

وسائل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر، وبالرغم من عدم الضرورة القصوى التي تمثلها

المعونة الأمريكية للاقتصاد المصري، إلا أنه لا يمكن تجاهل أثرها السياسي، فالمساعدات

الأمريكية لمصر جاءت ضمن سياق معين وهو اتفاقيات كامب ديفيد بعد توقيع معاهدة السلام

الإسرائيلية المصرية، لذلك فإن المساعدات الأمريكية لمصر تعتبر المرآة العاكسة لطبيعة

العلاقات بين البلدين (مرشدي، 2013: ص110).

وتعاني مصر من حجم مديونية متصاعد خلال فترة الدراسة وكما تشير المؤشرات الاقتصادية للبنك الدولي :

جدول (3)

حجم الديون الخارجية على مصر

2015 - 2001

السنة	المديونية
2001	28.3 مليار دولار
2002	29.6 مليار دولار
2003	30.4 مليار دولار
2004	31.3 مليار دولار
2005	30.5 مليار دولار
2006	30.9 مليار دولار
2007	34.5 مليار دولار
2008	33.8 مليار دولار
2009	35.4 مليار دولار
2010	36.8 مليار دولار
2011	35.2 مليار دولار
2012	40.09 مليار دولار
2013	46.4 مليار دولار
2014	41.8 مليار دولار
2015	48.4 مليار دولار

الجدول من إعداد الباحث بالرجوع إلى :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?end=2015&locations=EG&start=2001&view=chart>

المطلب الثالث: المصالح الأمنية في المنطقة

تعد مصر قوة إقليمية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وأحد محاور ارتكاز الولايات المتحدة في المنطقة وذلك لكونها تشترك بحدود مع قطاع غزة وإسرائيل حيث يضمن هذا الاشتراك استمرارية التنسيق الإسرائيلي المصري الذي يتعلق بالوضع الأمني في سيناء وأمن الحدود، ويشكل أولوية أمنية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأن المصالح الأمريكية ترتبط بضمان أمن إسرائيل في المنطقة، كما أن لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وزن وقيمة كبيرين في هذا المجال؛ حيث أن هذه المعاهدة تشكل دعامة أساسية بأمن إسرائيل واستقرارها في المنطقة (الحاج حسين، 2015: ص28).

وفي هذا السياق أوضح المدير التنفيذي لمعهد واشنطن " إن مصير مصر أكثر تأثراً على المصالح الأمريكية من أي شيء آخر على الأجندة الإقليمية، فكل شيء أنجزته الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الثلاثين عاماً الماضية يقوم على ركائز اتفاقية كامب ديفيد، وتحول مصر من عميل سوفيتي إلى حليف أمريكي، فإذا انهارت تلك الركائز سينهار معها الكثير من مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة" (satloff، 2011).

ويعد الحفاظ على سلامة قناة السويس في غاية الأهمية للمصالح الأمريكية؛ حيث تعتبر قناة السويس شريان التجارة الدولية والتي توفر الموارد في عملية التنقل بين الغرب والشرق، وتسهل حرية الملاحة والمعاملة التفضيلية للسفن الحربية الأمريكية، ليس على مستوى منطقة الشرق الأوسط فحسب وإنما لضمان فاعلية الولايات المتحدة الأمريكية في جميع أنحاء العالم (الحاج حسين، 2015: ص 29).

وتتمثل أهم المصالح الأمريكية لدى مصر من خلال ما يلي (عبد الحفيظ، 2013: ص 6):

1- الحفاظ على أمن إسرائيل وإنهاء المقاطعة العربية المباشرة وغير المباشرة مع إسرائيل، وهذا الأمر الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية القيام به عن طريق مصر منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

2- حماية موارد الطاقة في الشرق الأوسط وضمان تدفق النفط للمستهلكين الأمريكيين، حيث تستطيع مصر مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق حماية البترول من خلال وزنها السياسي والعسكري وعلاقتها القوية مع دول الخليج العربي.

3- العمل على سيادة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا الأمر تطلب محاربة الشيوعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي، ومحاربة الحركات الإسلامية المسلحة، وتحتاج الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق هذا الأمر إلى معلومات من المخابرات المصرية عن قيادات هذه الحركات والأساليب التي تستخدمها.

4- ضمان بقاء النفوذ الأمريكي والعلاقات التجارية مع الخليج العربي؛ حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الدولة الوحيدة القادرة على ضمان هذا النفوذ هي مصر من خلال موقعها الإستراتيجي الحيوي المطل على الخليج العربي من الناحية الغربية، ووجود قناة السويس لنقل البترول من منابعه لمعامل تكريره في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الرابع: العلاقة بين مصر وإسرائيل

تعتبر العلاقات الإسرائيلية المصرية مصدر توتر في العلاقات المصرية الأمريكية وذلك بسبب مجموعة الأحداث التي حصلت ومنها عمليات التفجير المستمرة لخطوط نقل الغاز المصري لإسرائيل، والاعتداءات الإسرائيلية على الحدود المصرية وسقوط عدد من الشهداء المصريين، حادثة اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة ومطالبة رئيس الوزراء الإسرائيلي للرئيس الأمريكي بالتدخل وإجبار مصر على تأمين السفارة (عبد الشافي، 2014: ص 87-88). وللولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في تدعيم هذه العلاقة؛ حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي ساعدت مصر وإسرائيل على التوصل إلى اتفاق سلام بينهم وإنهاء خمسة حروب دامية بين الطرفين عام 1978 من خلال اتفاقية كامب ديفيد، ولا يمكن تجاهل العلاقات المصرية الأمريكية الوطيدة والتي تصل إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية، والمساعدات التي حصلت عليها مصر بسبب توقيعها على معاهدة السلام مع إسرائيل، وفي حالة إلغاء معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ستواجه مصر ضغوط كبيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي ستعتبر إلغاء المعاهدة بمثابة عملاً عدائياً ضد إسرائيل، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر مصر شريكاً أساسياً في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط (خليل، 2013: ص 7-8).

ولقد ترتب على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل مجموعة من النتائج منها (حسن، 2012: ص 480-481):

- 1- الاعتراف بحق إسرائيل بالسيادة والاستقلال السياسي، وعند أية مواجهة عسكرية تقوم بها مصر ضد إسرائيل تعاقب عليها مصر من الناحية القانونية.
- 2- ترتب على هذه المعاهدة أثر سلبي كبير على دور مصر القومي في الصراع العربي الإسرائيلي، فقد أنهت مصر التزاماتها المترتبة على عضويتها في الجامعة العربية واتفاقية الدفاع المشترك، كما أنه لا يحق لمصر مساعدة أي بلد عربي تباشر إسرائيل عدوانها ضده؛ حيث أن التزامات مصر مع إسرائيل تعلق على التزاماتها بالدفاع العربي المشترك مع الدول العربية.
- 3- حققت إسرائيل مكاسب إستراتيجية مهمة كان أهمها إخراج مصر من ساحة المواجهة العسكرية؛ حيث كانت إسرائيل تحلم بتحقيق إستراتيجيتها العسكرية والسياسية خلال مراحل الصراع العربي الإسرائيلي.

إن اتفاقية السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل لم تنهي الصراع بينهما بشكل كامل، وإنما أعطته شكلاً جديداً؛ فبعد التوقيع على المعاهدة استمر الصراع بينهم على المكانة والدور والنفوذ والقدرة على التأثير في تطور الأحداث في المنطقة، واستندت إسرائيل في هذا الصراع إلى تفوقها العسكري على مصر وعلى بقية الدول العربية في امتلاكها لغير الأسلحة التقليدية، وامتلاكها إرادة سياسية موحدة في قضايا الأمن القومي، وتمتعها بعلاقات قوية للغاية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تحصل إسرائيل من خلالها على دعم أمريكي في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية بهدف استمرار تفوقها على جميع الدول العربية، الأمر الذي جعل إسرائيل في الفترة الأخيرة تقلل من مكانة مصر، وتهتمش دورها العربي والإقليمي، وتقل تأثيرها في تطور الأحداث في المنطقة وتحديداً في القضية الفلسطينية (محارب، 2011: ص1). وبالرغم من قوة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ومثانتها، إلا أنه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت المساعدات الأمريكية لإسرائيل قليلة وتحديداً في المساعدات العسكرية منها، وذلك لأن الإدارة الأمريكية آنذاك رأت أن إسرائيل قد تهدد مصالحها في المنطقة، وذلك لعدة أسباب منها (أحمد، 2006: ص 151):

1. ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا داعي لتقديم الدعم العسكري لإسرائيل فهي لا تواجه أي تهديد عسكري في تلك الفترة، وتحديداً بعد هزيمة الجيوش العربية عام 1948م، لذلك استبدلت الإدارة الأمريكية المساعدات العسكرية بالمساعدات الاقتصادية.
2. إن إسرائيل تحصل على كميات كبيرة من الأسلحة والمساعدات العسكرية من الدول الأوروبية.
3. أن الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة كانت منشغلة بمحاربة الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي جعلها تلتفت لمصالحها بعدم معاداة النظم العربية من خلال تأييدها لإسرائيل، وتحديداً معاداة مصر التي بدأت الولايات المتحدة بتكوين علاقات جيدة معها.

من هنا، يرى بأن العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر تعتبر عوامل مهمة جداً ينبغي على صناع السياسة الخارجية الأمريكية أخذها بعين الاعتبار وعدم التقليل من شأنها عند اتخاذ أي قرار أو خطوة تتعلق بطبيعة علاقتهم مع مصر؛ حيث تعد مصر أحد أهم مرتكزات ودعائم الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وفي المنطقة العربية منه بشكل خاص، نظراً لامتلاك مصر الموقع الجغرافي والاستراتيجي المتميز لكونها تربط بين أهم قارتين في العالم.

ولعل العلاقات المصرية الإسرائيلية هي أهم العوامل المؤثرة على السياسة الأمريكية تجاه مصر؛ حيث يعتبر أمن إسرائيل واستقرارها في المنطقة من أهم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ عليها وضمان استمراريتها، حيث تمارس مصر بفعل الموقف الأمريكي دور الوسيط في العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية، كما أنها تلعب دور الضاغط على حركات المقاومة الفلسطينية كحماس والجهاد الإسلامي، وقد تمثل ذلك في الوساطة بين إسرائيل وحركة حماس أثناء عدوان عام 2009 ومحاولتها لعقد صفقة التبادل للأسير الإسرائيلي جلعاد شاليط مع عدد من أسرى المقاومة الفلسطينية في السجون الإسرائيلية

المبحث الثاني

الأهداف الحيوية والإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها ومصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط نظراً لما تتمتع به هذه المنطقة من مميزات إستراتيجية؛ حيث تتبع كافة المصالح والأهداف الأمريكية من هدفها الرئيسي الذي يتمثل بضمان وتأكيد الهيمنة على العالم بأسره، ولقد بررت الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط بأن لها عدد كبير من الأهداف الإستراتيجية ضمن الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تجري عليها عملية صنع القرار ورسم السياسة الخارجية بين مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر

تعد مصر بؤرة حيوية هامة في الإستراتيجية الأمريكية بسبب الموقع الجيو إستراتيجي لمصر بسبب وجود قناة السويس فيها فهي تعتبر ممر هام لدول العالم ولواشنطن أيضاً؛ حيث أن مصر من أهم الدول المطلة على البحر الأحمر مما يخدم الاعتبارات الاقتصادية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، أو الاعتبارات العسكرية وتحديداً مرور السفن الأمريكية من خلال القناة، كما أن موقع مصر لعب دوراً هاماً في الصراعات الدولية القديمة والحديثة، سواء تعلق الأمر بالصراع العربي الإسرائيلي أو بالصراعات الحيوية الهامة التي حدثت في المنطقة كالصراع العراقي الإيراني (شافعي، 2011: ص2).

ولقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى توجيه أنظارها إلى مصر بشكل خاص وذلك لعدة أسباب (عبد الرحمن، 2013: ص4):

1- ازدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية المصرية في عصر العولمة الأمريكية، مثل الموقع الإستراتيجي ، والثروات الطبيعية وخطوط التجارة التي تدفع سياسة الولايات المتحدة إلى التأكيد على أهمية مصر.

2- تغيير الصورة الذهنية الخاصة بمصر والتي سيطرة لفترة طويلة على وجهة النظر الأمريكية؛ وكان سبب التغيير سياسات التحرر الاقتصادي.

3- تغيير التصورات والرؤى في الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالمشكلات والصراعات التي تعاني منها مصر ؛ حيث أدركت أمريكا أهمية تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في مصر لخدمة المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة.

ولقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام آليات محددة لتحقيق أهدافها الحيوية في مصر والقارة الأفريقية ومن هذه الآليات ما يلي(الحاج، 2014: ص10):

1- تحقيق الأمن والاستقرار لتأمين مصالحها البترولية والتجارية عن طريق إنشاء قوة إفريقية لمواجهة الأزمات من خلال تقديم التمويل والتدريب للدول الحليفة، وإنشاء قواعد عسكرية لتأمين مناطق مصالحها الحيوية.

2- خلق كيانات إقليمية تساعد في تحقيق مصالحها في القارة الأفريقية واختيار دول معينة بهدف لعب دور القيادي في هذه الدول.

3- الاهتمام بقضايا الإرهاب والتطرف وحقوق الإنسان والأقليات وحقوق المرأة وقضايا المخدرات والجرائم الدولية وجعلها على قائمة أولويات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر والدول الأفريقية.

4- تطويق الأنظمة غير الموالية في القارة الأفريقية والتي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية دولاً داعمة للإرهاب.

5- تفعيل الاستثمارات والتجارة في مصر، والتقليل من إرسال المساعدات الاقتصادية التي تشكل عبءاً على الخزينة الأمريكية وتكلفتها مبالغ طائلة.

كما أن حماية إسرائيل تعتبر من أهم المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط وفي مصر؛ حيث ترتبط أمريكا مع إسرائيل بتحالف إسرائيلي يشمل التعاون العسكري والتكنولوجي و المعلوماتي والاستخباراتي، وبموجب هذا التحالف أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بالمحافظة على أمن إسرائيل وتفوقها من الجانب العسكري على جميع الدول العربية وتأمين الدعم الاقتصادي لها (الكلوب، 2011: ص54).

المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر

تشكل العلاقات الأمريكية المصرية أهمية إستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أن مصر أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان، وتعد لاعباً إقليمياً رئيسياً في المنطقة العربية، وإن ما يحدث في مصر يعتبر مؤشراً للدلالة على التطورات والتغيرات في المنطقة، وله تأثير كبير خارج حدود مصر وفي محيطها الإقليمي، الأمر الذي يؤثر في المصالح الأمريكية في المنطقة (عبد العاطي، 2015: ص39).

إن مصر تشكل مركز ثقل بالنظام الإقليمي العربي مما يجعلها محل اهتمام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على احتواء النظام المصري وتطويره لخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية خلال عهد أنور السادات وحسني مبارك، وهذا ما أكد عليه وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي "أفي ديختر" حيث أشار إلى الاهتمام الأمريكي بمصر بعد رحيل الرئيس عبد الناصر واستلام السادات، من خلال مجموعة من المرتكزات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وذلك بهدف احتواء مصر وضمان عدم حدوث أي تحولات في النظام المصري قد تهدد المصالح الأمريكية أو الإسرائيلية في مصر والمنطقة العربية (شافعي، 2011: ص5).

وتعد الشراكة الإستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية شراكة طويلة الأمد تهدف إلى المحافظة على المصالح المشتركة بين البلدين والتي تتمثل في ما يلي
(http://www.egyptembassy.net/media/Egypt_America_032817):

- 1- تعزيز الاستقرار والازدهار والتقدم في مصر.
 - 2- المحافظة على السلام في منطقة الشرق الأوسط بهدف حماية المصالح الأمريكية فيها.
 - 3- المحافظة على السلام مع إسرائيل وضمان تقدمها على الدول العربية تحديداً في المجال العسكري.
 - 4- مكافحة التطرف والإرهاب في كل أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- وتعتبر مصر والمنطقة العربية من أهم الأسواق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً في قطاع النفط وتجارة السلاح، والتي تعتبر من أهم أعمدة الاقتصاد الأمريكي؛ حيث تولى الإدارة الأمريكية هذا الجانب أهمية كبيرة عند صياغة سياساتها وإستراتيجياتها، فالمنطقة العربية تعتبر من أهم مراكز إنتاج النفط في العالم؛ حيث يصل احتياطي نفط الخليج العربي إلى ما يقارب 65% من الاحتياط العالمي، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النفط العربي بشكل أساسي فهي تحاول استغلال علاقة مصر الجيدة مع دول الخليج العربي، بهدف المحافظة على النفط العربي (عبد الله، 2014: ص37).
- وهناك مصالح إستراتيجية أمريكية في مصر وهذه المصالح غير مباشرة فهي مرتبطة بإسرائيل، وتتبع هذه المصالح من أمرين هما (شافعي، 2011: ص6).
- 1- الجوار الجغرافي بين مصر وإسرائيل، وإسرائيل تهتم بوجود نظام مصري لا يهدد مصالحها القومية، ولا يقف عائقاً أمام ممارساتها في حق الفلسطينيين، وبناء جدار عازل مع قطاع غزة لمنع تهريب الأسلحة وإضعاف حركة حماس، وذلك بهدف تمكين السلطة الفلسطينية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.
 - 2- استمرارية معاهدة كامب ديفيد الخاصة بتأمين إسرائيل، ووجود قوات دولية وأمريكية في المنطقة العازلة تضمن عدم الاعتداء على إسرائيل، وإمكانية تدخلها لاستعادة سيناء، بالإضافة إلى تصدير الغاز لتل أبيب بأثمان زهيدة.

ويمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية تمسكت بتحقيق أهدافها الإستراتيجية والتي

تتمثل في ما يلي (أبو عجيبة، 2010: ص61):

1- احتواء وردع النظم الراديكالية في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص وفي العالم بشكل عام.

2- استمرار تدفق واردات النفط، وضمان تصديرها للأسلحة في الشرق الأوسط.

3- ضمان أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري.

4- الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي.

5- الحفاظ على حرية حركة الملاحة بين منطقة الشرق الأوسط والعالم.

ولقد ازدادت أهمية مصر الإستراتيجية من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية بعد قيام

ثورة 25 يناير 2011، وذلك لعدة أسباب (شافعي، 2011: ص7):

1- الخوف من انتقال فكرة الثورة من مصر إلى دول أخرى من الدول الحلفاء للولايات المتحدة

الأمريكية في المنطقة العربية والتي تمارس القمع والقهر والاستبداد ضد شعوبها.

2- أن الثورة المصرية لم تكن متوقعة من قبل نظام مبارك وهو النظام الذي ينفذ الأجندة

الأمريكية بكل حذافيرها.

3- تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من وصول طرف آخر للحكم ليس لها سيطرة عليه،

وتحديداً الأخوان المسلمين الذين نادوا بتطبيق قواعد الديمقراطية وإجراء انتخابات حرة

ونزيهة.

4- خوف الولايات المتحدة الأمريكية من قدوم نظام حكم في المنطقة العربية عن طريق التأييد

الشعبي والانتخابات النزيهة؛ حيث سيكون تأثير هذه النظم داخل الولايات المتحدة الأمريكية

أكثر بكثير من التأثير خارجها، فنجاح الثورة المصرية قد يمتد إلى باقي الدول المجاورة،

مما يؤدي إلى تراجع الهيمنة الأمريكية على النظم العربية.

إن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها التي تهدف إلى تحقيق مصالحها تجاه مصر والمنطقة العربية لم تتغير حتى وإن تغيرت بعض الآليات والأساليب، فهدف الولايات المتحدة الأمريكية يبقى واحداً وهو إحكام السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وذلك من أجل الحفاظ على مصادر النفط، وضمان أمن دولة إسرائيل، ورسم خريطة وحدود منطقة الشرق الأوسط بالطريقة التي تضمن تحقيق تلك الأهداف، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية صريحة في سياستها تجاه المنطقة؛ حيث أنها تعلن الحرب على الأنظمة غير المتجاوبة مع سياساتها، وتقدم الدعم للدول المتعاونة معها لبقائها إلى جانبها، ونستنتج من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لخوض حرب في المنطقة مقابل عدم التنازل عن تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة (الحسيني، 2010: ص8).

وبناءً على ما تقدم، ترى الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية وأن أبدت تعاطفها مع بعض الدول في المنطقة العربية، لا يكون هذا التعاطف بمعزل عن تحقيق مصالحها؛ حيث أن الإدارة الأمريكية تضع مصالحها في سلم أولوياتها وفي تعاملها مع أي دولة أو كيان سياسي، لذلك فإن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الحيوية والإستراتيجية هم أساس الوجود الأمريكي في المنطقة العربية، وهما نقطة الانطلاق في التعامل مع مصر وجعلها نقطة الارتكاز في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المنطقة.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للحفاظ على أمن إسرائيل و استمراريتها، وجعلها الدولة الأكثر تقدماً تحديداً في المجال العسكري، وذلك لجعلها قادرة على التصدي لأي هجوم مفاجئ قد يشن عليها من قبل دول المنطقة، وعلى المستوى الداخلي لجعلها قادرة للتصدي لحركة المقاومة الفلسطينية حماس المتمركزة داخل قطاع غزة، والتي يمكن السيطرة عليها بالتعاون مع الحكومة المصرية من خلال إغلاق المعابر لمنع تهريب السلاح والعتاد للداخل.

المبحث الثالث

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر

كانت مصر ولا تزال تحتل أهمية كبيرة في الإستراتيجية الأمريكية، وذلك لكونها تشكل نقطة حيوية في منطقة الشرق الأوسط نظراً لموقعها الإستراتيجي، كما أن مصر تشكل ثقل سياسي كبير في النظام العربي، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقلل من اهتمامها بمصر وإنما زاد هذا الاهتمام حتى أصبحت مصر أحد الحلفاء الدائمين للولايات المتحدة في المنطقة العربية، ونظراً للدور السياسي الذي تتمتع فيه مصر في منطقة الشرق الأوسط فقد أصبحت حجر الزاوية في خطط الغرب والولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع المنطقة (العاني و البياتي، 2012: ص 341-342).

إن محددات العلاقة الأمريكية المصرية تعد بمثابة الأسس التي تقوم عليها هذه العلاقة، ويحدد من خلالها ما يريده كل طرف من الطرف الآخر، وبمعنى آخر توضح مصالح كل طرف من الآخر، وقد تكون هذه المصالح ثابتة أو متغيرة من حين لآخر، ولكنها في جميع الأحوال تعتبر نماذج سلوكية متكررة عبر الزمن وتحديداً منذ أن أعيدت العلاقات المصرية الأمريكية بعد حرب تشرين أول 1973 وبعد أن دامت القطيعة بينهم ست سنوات من عام 1967 (أحمد، 2006: ص 235-236).

المطلب الأول: أمن إسرائيل وتفوقها العسكري

يعتبر أمن إسرائيل من أهم المحددات التي تحكم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وتجاه مصر تحديداً؛ حيث أن مصر من الدول العربية الداعمة لإسرائيل في المنطقة هذا فضلاً عن وجود معاهدة السلام الموقعة بينهم، لذلك فإن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر عندما توضع يكون للوبي اليهودي الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في صياغتها ورسمها وذلك لضمان سير العلاقات المصرية الإسرائيلية بسلا، ودون أن يعكر صفوها شيء.

ويشكل اللوبي اليهودي قوة مؤثرة على القرار الأمريكي وذلك لعدة أسباب، منها (الشاهر، 2008: ص 56):

1. تمويل الحملات الانتخابية: يعد اليهود من أكبر الممولين لحملات الرئاسة الأمريكية؛ حيث يقومون بتمويل 60% من تكاليف الحملات وخصوصاً في الحزب الديمقراطي، وبما أن حملات الرئاسة باهظة التكاليف لذلك فإنه على أي مرشح أن يحصل على رضا اليهود في سبيل الحصول على دعمهم.

2. الثراء اليهودي: يعد اليهود من أكثر الأقليات ثراء في العالم، ويتركز نفوذهم في الصناعات الخفيفة والاستهلاكية، لذلك فإن استثمار ثروتهم يكون بطريقة مؤثرة سياسياً وإعلامياً.

3. يشكل اليهود قوة انتخابية منظمة: فهم يشاركون في الانتخابات الأمريكية بنسبة 90% مقابل 50% من بين بقية الأمريكيين، وذلك لكونهم جماعات منظمة متعلمة، ولأن الهدف من مشاركتهم هو زيادة قوتهم وتأثيرهم الانتخابي.

4. السيطرة على وسائل الإعلام الأمريكية: تشكل وسائل الإعلام عاملاً هاماً وتحديداً في أنظمة الحكم الديمقراطية، وتستفيد من ظروف الحريات الواسعة لتوجيه الرأي العام، وتكون ذات تأثير مرعب على رجال الدولة والسياسيين الذين يسعون دائماً للحصول على رضا إسرائيل.

وبعد التحولات التي حصلت في مصر ووصول الإخوان المسلمين للحكم 30 حزيران 2012، رأت الإدارة الأمريكية أنه هناك جدوى من التعامل مع الإخوان المسلمين، إلا أن بعض الاتجاهات بالكونغرس اعتبرت أن الحكومة المصرية الجديدة لا يمكن الوثوق بها أو توقع سياساتها، وهو الأمر الذي يزيد من التخبط في فهم السياسة الأمريكية وتوجهاتها في المرحلة الراهنة تجاه في مصر (ورشة عمل العلاقات المصرية الأمريكية، 2013: ص 20).

ولقد عمل اللوبي الإسرائيلي على منع صدور أي تشريع من الكونغرس يوقف أو يقلل من المساعدات الأمريكية لمصر بعد تولي محمد مرسي الرئاسة في مصر، وذلك لرغبة اللوبي الإسرائيلي في المحافظة على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والجهود المصرية في تحقيق الأمن لشبه جزيرة سيناء، وعدم رضا اللوبي الإسرائيلي عن تولي جماعة الإخوان المسلمين الحكم في مصر، وذلك لقربها من حركة المقاومة الفلسطينية حماس التي تعتبرها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية منظمة إرهابية، كما أن الدعم الإسرائيلي للنظام المصري سيستمر طالما تمسك النظام المصري باتفاقية كامب ديفيد، واستمر استهداف الأنفاق التي تنقل السلاح إلى قطاع غزة (عبد العاطي، 2015: ص52-53).

وتحاول الولايات المتحدة استمرارية العلاقة الأمنية بين مصر وإسرائيل ضمن قاعدة دعم الحلفاء المركزيين في الشرق الأوسط، من خلال تقديم مساعداتها العسكرية للطرفين، مع ضمان بقاء التفوق العسكري النوعي لإسرائيل على مصر، وعلى الرغم من محاولة مصر تطوير تكنولوجيتها العسكرية وتنويع مواردها العسكرية بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن إسرائيل تتفوق عليها في مجال الإنفاق العسكري وبشكل ملحوظ، ويوضح الجدول رقم (4) مقارنة الإنفاق العسكري لمصر وإسرائيل خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4)

الإنفاق العسكري المصري والإسرائيلي 2015-2001

السنة	قيمة الإنفاق العسكري لمصر مليار دولار أمريكي	قيمة الإنفاق العسكري لإسرائيل مليار دولار أمريكي
2001	4.7	15.3
2002	4.9	17.2
2003	5.2	17.2
2004	4.9	16.5
2005	4.9	15.8
2006	5	16.9
2007	5.5	15
2008	5.2	14.7
2009	5	15.4
2010	5	14.9
2011	4.9	14.5
2012	4.7	14.8
2013	4.7	15.6
2014	5.1	16.5
2015	5.4	16.7

المصدر : معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

المطلب الثاني: ضعف أداء الاقتصاد المصري

يتسم النظام الاقتصادي المصري بالتبعية، لذلك فإن مصر بحاجة إلى علاقات متميزة مع الدول الرأسمالية، بالإضافة إلى عدم امتلاك مصر قدر كبير من الثروات الطبيعية والتكنولوجية، فهي تمتلك تاريخ ثقافي وتراث يتردد صداهما في جميع أنحاء العالم العربي، فمصر تعد منبع المعرفة والدراسات الدينية والقانونية على المستوى العربي، وفي مقابل ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قدراً كبيراً من الطاقة الصلبة الضرورية للتقدم الاقتصادي (سبع، 2015: ص4).

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة شركائها من الأنظمة العربية وفي مقدمتهم مصر وذلك من أجل التحول والانتقال في النظام الاقتصادي بحيث يصبح شراكة بين الطرفين، على أن يشمل هذا التحول ما يلي (العاني و البياتي، 2012: ص343):

- 1- الانتقال من الاقتصادات الموجهة بشكل محكم إلى الاقتصادات المنفتحة على المنافسة المحلية والعالمية النابضة بالحيوية والنشاط.
- 2- الانتقال من الأنظمة السياسية التي تجبر مواطنيها على الاختيار ما بين أنظمة حكم أوتوقراطية إلى أنظمة سياسية أكثر انفتاحاً وتنوعاً.
- 3- التحول من قيادات سياسية هرمة إلى جيل جديد.

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وفي سبيل تحقيق هذه الرؤيا قد تكون مجبرة على استخدام ما لديها من أدوات ضغط سياسية واقتصادية في سبيل تأمين مصالحها الحيوية.

إن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ومصر التحول من مبدأ المساعدات الاقتصادية إلى الشراكة الاقتصادية، وإلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، وذلك للمساعدة على إعادة مصر إلى مسار النمو الاقتصادي، ودعمها نحو التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي، الذي سيؤدي إلى السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما سيحقق تقدم على صعيد المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وخلق فرص اقتصادية جديدة للشركات المصرية والأمريكية (ورشة عمل العلاقات المصرية الأمريكية، 2013: ص 13).

بعد وصول الرئيس محمد مرسي إلى الحكم 30 حزيران 2012 واجهت الإدارة الأمريكية ضغوطات من أعضاء الكونغرس الأمريكي لمحاولة لوقف المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر أو إعادة هيكلتها، لذلك قدم عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي مشاريع تخص المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر على اعتبار أن مصر تحصل على ثاني أكبر مساعدات عسكرية أمريكية بعد إسرائيل وتقدر هذه المساعدات بنحو 1.3 مليار دولار سنوياً إلا أن هذه المشاريع عارضت داخل الكونغرس الأمريكي من قبل لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية واللوبي الإسرائيلي؛ حيث اعتبرت هذه اللجنة أن المساعدات الأمريكية لمصر من أولوياتها بهدف استمرار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والحفاظ على أمن سيناء، واستمرار تدمير الأنفاق في قطاع غزة (عبد العاطي، 2015: ص 49-50).

ومن أهم المحددات التي تحكم العلاقات الأمريكية المصرية هي قناة السويس، وأمن إسرائيل وعملية السلام والتنسيق والتعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب؛ حيث توصف العلاقات مع مصر على أنها علاقات إستراتيجية ومهمة لأمن المصالح الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ومن المهم استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر؛ حيث أنه من خلال هذه المساعدات يمكن الضغط على القرار السياسي المصري عندما تستدعي الحاجة، ومن جهة أخرى هذه المساعدات تبقي مصر تحت المظلة الأمريكية، ولكي لا تذهب إلى بدائل دولية أخرى من أجل تلبية حاجاتها الاقتصادية والعسكرية (الحاج حسين، 2015: ص 29).

وعند رحيل نظام الرئيس حسني مبارك 11 شباط 2011 شهدت مصر اهتمام غير مسبوق من مختلف الدوائر الأمريكية وذلك في إطار سعيها لاستثمار سياسي جديد يضمن لها استمرار خدمة مصالحها الإستراتيجية الثابتة داخل مصر والدول المجاورة لها في المنطقة العربية، وبدا ذلك بوضوح من خلال الزيارات المتكررة من مسؤولي الإدارة الأمريكية والدفاع والمخابرات الأمريكية، كما أن مطالبة المصريين بإزاحة نظام مرسي والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، يدل على انعدام قدرة الإدارة الأمريكية على التأثير في الأحداث التي تجري داخل مصر (المنشاوي، 2014).

المطلب الثالث: تصاعد ظاهرة الإرهاب

تعد مكافحة الإرهاب من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ومصر، لذلك فإن أحداث الحادي عشر من ايلول 2001، أثرت بشكل كبير على سير العلاقات الأمريكية المصرية، وعلى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر؛ حيث دفعت هذه الأحداث إلى إجراء مراجعة شاملة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإجراء إعادة نظر بعلاقاتها وسياساتها الخارجية، والبحث عن حلفاء جدد في المنطقة بدلاً من السعودية ومصر، وذلك لأن قائد المجموعة التي نفذت الاعتداء وعددًا من أفرادها كانوا يحملون الجنسية المصرية، وبالرغم من إدانة مصر للهجمات واستنكارها وتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب سواء عن طريق تقديم الدعم والمساندة المباشرة أو من خلال توفير المعلومات الأمنية والاستخباراتية، إلا أن هذه المساعدة لا تنفي حدوث تغيير في العلاقات المصرية (محمود، 2011 : ص 21).

وفيما بعد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية دور مصر في مكافحة الإرهاب على محمل الجد ورأت أن مصر يمكن أن تلعب دوراً مهماً في عدة قضايا تخدم مصالحها الإستراتيجية، وكان في مقدمتها علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران، وذلك لأن مصر من أفضل حلفائها في الشرق الأوسط ولا بد من التنسيق معها لمواجهة طموحات إيران النووية والإقليمية؛ حيث أن إحراز إيران تقدماً في امتلاك السلاح النووي ودعمها العقائدي والمادي للمقاومة في منطقة الشرق الأوسط كمصدر قلق بالغ لكل من واشنطن وحلفائها العرب وتحديداً مصر (أحمد، 2013 : ص 11-12).

ومن هنا، يمكننا القول أن مصر تطمح إلى استمرار العلاقات الثنائية المستقلة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الأمر يوجب على السياسة المصرية وضع تصور واضح وتحديد رؤيتها بالنسبة لعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وإيجاد الحجج القوية لإقناع الإدارة الأمريكية والكونغرس تحديداً بأن مصر هي الأحق بالتمتع بمثل هذه العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تستمر العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية فيما بينهم، بالإضافة إلى استمرار المساعدات (ورشة عمل العلاقات الأمريكية المصرية، 2013: ص 20).

وبعد وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي 8 حزيران 2014 وتوليّه زمام الحكم والأمر في مصر وضع خطوط عريضة للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها ما يلي (أبو العز، 2017: ص 4):

1. تعتبر مصر نفسها مركز استقرار الشرق الأوسط وأمنه، وأن المنهج الرئيسي للحكومة المصرية هو الأمن قبل الكمال، مما يعني أن مصر تحاول تحسين مسألة حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، وستبقى مكافحة الإرهاب في سلم أولوياتها.
2. تسعى الحكومة المصرية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتعاون مع إسرائيل في عدد من المشاريع المشتركة، وإعادة تنشيط قطاع السياحة.
3. ترغب مصر في التأكد من حماية قناة السويس، على اعتبار أنها أحد أهم مصادر الدخل القومي، ورمزاً لمجتمع الشحن والخدمات اللوجستية التي تعتبر مصر نفسها مسؤولة عنها.
4. تلتزم مصر بعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، إلا أنها تسعى للبحث عن شركاء إضافيين غير تقليديين.

ترى الدراسة أن مؤسسات صنع القرار وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية تتحكم في طبيعة العلاقات الأمريكية المصرية، وأن جماعات الضغط المختلفة الموجودة داخل الكونغرس لها الدور الأكبر في التأثير على صناعة القرار الأمريكية تجاه مصر نظراً لما تتمتع به هذه الجماعات من قوة ومساحة سياسية تضمن لهم التأثير على القرار.

ويعتبر اللوبي الإسرائيلي أحد أهم جماعات الضغط الموجودة في الكونغرس الأمريكي؛ حيث يعتبر اليهود من أقوى الأقليات في المجتمع الأمريكي لامتلاكهم للمال والسلطة في آن معاً، وتظهر قوة اللوبي وتأثيره على القرار الأمريكي عندما يتعلق الأمر بمصر؛ حيث يعارض اللوبي الإسرائيلي أي قرار من شأنه التقليل من الشأن المصري أو تخفيض المساعدات التي تتلقاها الحكومة المصرية من الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع السبب وراء اهتمام اللوبي بالشأن المصري إلى طبيعة العلاقة المصرية الإسرائيلية والتي قد تتأثر بقرارات الولايات المتحدة تجاه مصر.

© Arabic Digital Library - Farnouk University

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر في عهد الرئيسين بوش الابن

وباراك أوباما

تعتمد الدول على وسائل معينة لتنفيذ استراتيجياتها وأهدافها السياسية، وتختلف هذه الوسائل من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة أهداف الدولة ومصالحها من جهة، وحسب طبيعة الظروف المحيطة في الدولة من جهة أخرى، وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية أدوات تنفيذ السياسة الخارجية بهدف تحقيق أهدافها وخططها التي تسعى إلى تحقيقها تجاه كل منطقة في العالم، ويتم اختيار الأداة بحسب طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الدولة المحددة.

وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية أدوات متنوعة لتنفيذ السياسة الخارجية، منها الأدوات الاقتصادية التي تكون عن طريق المساعدات الاقتصادية على هيئة قروض ومنح وذلك لحماية مصالحها واستخدامها كوسيلة للضغط على الدول عند الحاجة، كما تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية كوسيلة للتأثير على الآخرين وإشعارهم بأن الولايات المتحدة الأمريكية قوة لا تنافس؛ حيث أصبح استخدام القوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في شؤون الدول الأخرى بمثابة العقيدة السياسية للحكومات الأمريكية ورؤسائها، أما الأداة الدبلوماسية تستخدم للإعلان عن تنفيذ سياستها الخارجية من خلال التأثير على الرأي العام وإظهار نفسها كدولة محبة للسلام والاستقرار في العالم (صالح، 2003: ص 25).

ولقد اتسمت السياسة الأمريكية خلال فترة حكم كل من جورج بوش الابن وباراك أوباما بالاستمرارية، وذلك فيما يتعلق بالحفاظ على المصالح الإستراتيجية في مصر مثل المرور العسكري في قناة السويس والتعاون مع الجيش المصري، والحفاظ على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، بالإضافة إلى حشد الدعم والتعاون المصري في القضايا الإقليمية التي تخص المنطقة، الأمر الذي يعكس أهمية مصر في الإستراتيجية الأمريكية (استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، 2002).

وفي هذا الفصل ستركز الدراسة على أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر خلال الفترة التي تركز عليها هذه الدراسة، والتي يعمد إلى استخدامها الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين على الإدارة الأمريكية وهما الرئيس جورج بوش الابن والرئيس باراك أوباما، وبناءً عليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس بوش الابن.

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس باراك أوباما.

© Arabic Digital Library Yamouk University

المبحث الأول

العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس بوش الابن

امتدت الفترة الرئاسية للرئيس الأمريكي جورج بوش من 2001-2009؛ حيث تم انتخابه للمرة الأولى في عام 2001، ومن ثم رشح نفسه مرة أخرى للرئاسة وتم توليه الحكم للدورة الثانية، وبذلك تكون الفترة الرئاسية لجورج بوش الابن ثمانية سنوات، وشكلت الفترة الرئاسية لجورج بوش الابن عودة للجمهوريين بعد ثمانية أعوام حكم فيها الديمقراطيين برئاسة بل كلينتون.

ولقد انتهج الرئيس جورج بوش الابن سياسة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط تختلف عن سياسة من سبقه، وكانت على النحو التالي (قرني، 2003: ص 88):

1. العمل على منع وقوع حرب إقليمية في الشرق الأوسط بين العراق وإيران أو بين مصر وإسرائيل والأخذ بجميع الاحتياطات المناسبة، والتأكيد على أن إسرائيل هي حليف الولايات المتحدة الأمريكية والشريك الاستراتيجي في المنطقة، والتأكيد على أن إسرائيل هي حجر الأساس لتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة.
2. إحياء تجربة المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والحرص على عدم خلق أزمة في الشرق الأوسط والعمل على محاربة الإرهاب بكافة السبل والطرق، بالتعاون مع الأجهزة الاستخباراتية المصرية والسعودية والأردنية.
3. التأهب والتصدي ضد أي قوى إقليمية تهدد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، والقيام بدعم التيارات والدول الموالية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، سواء مالياً أو سياسياً وتحديدًا في مصر والسعودية والأردن.

ويكمن السبب وراء انتهاج إدارة جورج بوش الابن هذه السياسة تجاه منطقة الشرق الأوسط، أن الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة عينت نفسها كزعيمة على العالم، وأنها جاهزة لاستخدام القوة العسكرية تجاه كل من يخالف سياساتها أو يعارضها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن الرئيس جورج بوش الابن ينتمي للحزب الجمهوري الذي يعرف بأنه أكثر شدة وصرامة مع منطقة الشرق الأوسط من الحزب الديمقراطي.

وفي الفترة الرئاسية لجورج بوش الابن كانت مصر تحت حكم الرئيس حسني مبارك الذي عمل على تسهيل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولقد استخدم الرئيس جورج بوش الابن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية المختلفة تجاه مصر وتحديداً الأداة الاقتصادية من خلال المساعدات الأمريكية لمصر والتي كانت تستخدمها أمريكا للمكافئة أو للعقاب في أحياناً أخرى.

© Arabic Digital Library - Yamouk University

العلاقات الأمريكية المصرية في عهد بوش الابن وحسني مبارك

المطلب الأول: العلاقات الدبلوماسية

منذ أن تولى الرئيس حسني مبارك الحكم 14 تشرين أول 1981 في مصر سارت العلاقات الأمريكية المصرية على نحو جيد، وتوالت بينهم الزيارات؛ حيث كانت العلاقات بين البلدين عادة سنوية لم تقطع، وذلك لأن مصر أصبحت شريكة للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف القضايا، إلا أن هذه العلاقات تأزمت في عهد الرئيس بوش الابن، الأمر الذي أدى إلى انقطاع زيارة مبارك السنوية، وذلك بعد زيارة مبارك لمزرعة بوش في ولاية تكساس عام 2004؛ حيث شهدت هذه الزيارة جدالاً بين الطرفين حول التطور الديمقراطي في مصر ومسألة الانتخابات وحقوق الإنسان، الأمر الذي اعتبره الرئيس مبارك تدخلاً في شؤون مصر الداخلية (رسلان، 2017).

وبناءً على الجدل الذي دار بين الرئيسين انقطعت زيارات الرئيس حسني مبارك للولايات المتحدة الأمريكية، واستمرت لغاية العام 2009؛ حيث أجرى مبارك زيارة رسمية لأمريكا، وذلك لبحث التوترات في منطقة الشرق الأوسط في فلسطين ولبنان وسوريا، وتمدد النفوذ الإيراني في منطقتي الخليج العربي (غريب، 2017).

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية:

إن الأداة الاقتصادية تعد أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وأهم العوامل المؤثرة في بناء الإستراتيجية الأمريكية؛ حيث أن الاقتصاد القوي والمتطور يدعم الأشكال الأخرى لقدرات الدول، ولم تخرج الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه القاعدة بل أحسنت استخدامها؛ حيث أن الوسيلة الاقتصادية من الوسائل المهمة التي تستخدمها أمريكا في تنفيذ إستراتيجيتها وأهدافها، وفي هذا الصدد يقول بركنس " أن قوتنا الاقتصادية قد تستخدم بشكل فعال لتعزيد نفوذنا، ولا يمكن لأحد أن يشك في الدور المهم الذي لعبه مشروع مارشال في إنعاش اقتصاديات أوروبا الغربية، وفي تثبيت دعائم النظام الديمقراطي هناك، واستخدام الأموال الأمريكية في أجزاء أخرى من العالم لتحسين أحوال المعيشة هناك" (مردان، 2014: ص 56).

ولقد جاءت المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر في السبعينيات بمثابة مكافأة على حسن سيرها اقتصادياً وسياسياً من المنظور الأمريكي، واستمرت المعونات الأمريكية حتى الوقت الحالي وذلك لدفعها للاستمرار على طريق السلام وتنشيط العلاقات مع إسرائيل، ولإستمرارها بحثت الدول العربية الأخرى على السير على خطاها وإنهاء حالة الصراع العربي مع إسرائيل، وللتحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وتفعيل برامج الإصلاح الاقتصادي بمواصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (العيسوي، 2004: ص 17).

وهناك مجموعة من الدوافع والأسباب التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم المعونات إلى مصر، وتتلخص هذه الدوافع من خلال ما يلي (العيسوي، 2004: ص 21-24):

1. تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة رأسمالية في العالم، وهي زعيمة النظام الرأسمالي العالمي، وتعمل على استمرار توسيع رقعة العالم وتحويله إلى اقتصاد سوق حر، وإدماجه في النظام العالمي.

2. أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر صاحبة مصلحة مباشرة في فتح اقتصاديات العالم أمام المنتجات والاستثمارات الأمريكية، وأن المعونات الأمريكية الاقتصادية هي أدوات ترويج وتسويق للبضائع الأمريكية لفتح الأبواب دون ضوابط أمام الشركات الأمريكية للبيع والاستثمار في مصر التي تعتبر سوقاً كبيراً، كما أنها بوابة للنفوذ الأمريكي إلى دول في المنطقة العربية وأفريقيا.

3. تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية المعونات في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية الخارجية، وتحديدًا في تأمين تدفق النفط من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتوفير الأمن للحليف الأساسي لأمريكا في المنطقة وهي إسرائيل، وضمان انحياز الدول الأخرى للمواقف والسياسات الأمريكية.

استمرت المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ولم يتغير عليها شيء، إلى أن عصف بها موقف مصر من الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 بقيادة جورج بوش الابن؛ حيث أعلنت مصر رفضها الحرب الأمريكية على العراق ونددت بتهديد بلد عربي مستقل، وبعد التهديد الأمريكي بقطع المعونة الاقتصادية والعسكرية عن مصر عادت وأيدت هذه الحرب، وبسبب التأييد المصري للحرب الأمريكية على العراق بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتمرير سفنها العسكرية في قناة السويس، واستخدام مطار قنا العسكري كمحطة ترانزيت للطائرات البريطانية للتزود بالوقود أثناء إقلاعها إلى العراق (Sharp, 2017: p 30).

وبعد رجوع مصر عن قرارها وتأييدها للولايات المتحدة الأمريكية استمرت المساعدات الأمريكية لمصر كتعويض عن الخدمات التي قدمتها لأمريكا أثناء غزو العراق.

وكما ذكرنا سابقاً أن أمن إسرائيل وضمّان تفوقها على دول المنطقة هو من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، لذلك وعندما ترشح شارون لرئاسة وزراء إسرائيل بدأت الحملات ضد مصر بتهمة مساندة الفصائل الفلسطينية أو مساندة الجماعات الإسلامية الفلسطينية وإعاقة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وجاءت هذه الاتهامات بسبب عدم دعم مصر لسياسات شارون، الأمر الذي ترتب عليه غضب الولايات المتحدة الأمريكية من مصر لأن من يعادي سياسات إسرائيل ويقف في وجه مخططاتها هو بمثابة عداء للولايات المتحدة الأمريكية (دعنا، 2015: ص 100).

وفي هذا الصدد قام الرئيس جورج بوش بتهدئة الأوضاع بين مصر وإسرائيل والعمل على توسيع الآفاق الاقتصادية بينهما، لذلك اقترح بعض الأمور التي من شأنها التقريب بينهما، وجاءت على النحو التالي (مركز دراسات الجزيرة، 2014):

1. العمل على إنشاء مجلس أعمال مشترك بين رجال الأعمال المصريين والإسرائيليين لزيادة العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين.

2. تخفيف الضغوط السياسية المصرية التي تمارسها مصر ضد رجال الأعمال والتجار الذين يتعاملون مع إسرائيل.

3. إنشاء منطقة تجارة حرة بين إسرائيل ومصر والتي بدأت باتفاقية الكويز، التي بموجبها تسمح للمنتجات المصرية بالدخول إلى الأسواق الأمريكية دون جمارك بشرط أن يكون المنتج

الإسرائيلي فيها 11.7% وتم تعديلها بحيث أصبحت 10.5%.

الجدول رقم (5)

المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر خلال الفترة الرئاسية لبوش الابن

2009 - 2001

السنة	قيمة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر
2001	693 مليون دولار
2002	775 مليون دولار
2003	615 مليون دولار
2004	571 مليون دولار
2005	530 مليون دولار
2006	495 مليون دولار
2007	455 مليون دولار
2008	412 مليون دولار
2009	200 مليون دولار

الجدول من إعداد الباحث بالرجوع إلى دائرة أبحاث الكونغرس

ولقد تأثرت المساعدات الأمريكية لمصر أثناء أزمة الحصار على قطاع غزة؛ حيث اعتبرت إسرائيل أن تلقي مصر المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية يجعلها ملتزمة بتعهداتها التي وقعت عليها في كامب ديفيد، وكان اللوبي الصهيوني من أكثر المدافعين عن هذه المساعدات وعدم المساس بها أو تقليلها وقطعها، إلا أن إسرائيل وبعد انسحابها من قطاع غزة عام 2005 اهتمت بقضية الأنفاق التي تربط غزة بمصر؛ حيث اعتبرت إسرائيل أن مصر تتعاون مع حركة حماس وتسهل لهم تهريب الأسلحة عن طريق الأنفاق، لذلك اتجهت إسرائيل للقضاء على هذه الأنفاق وكانت أهم عملية للقضاء عليهم هي عملية قوس قزح للقضاء على أكبر عدد ممكن من الأنفاق في وقت واحد، ومن ثم وقعت مصر مع إسرائيل مذكرة حددت فيها عدد الجنود المصريين على الحدود مع غزة، وبلغ عددهم (750) جندي من حرس الحدود المصري ويستخدمون الأسلحة الخفيفة وسيارات الجيب (دعنا، 2015: ص 105).

ومن هنا يثور لدينا سؤال عما إذا كانت هذه المعونة الأمريكية الاقتصادية نافعة أم لا؟
إن للمعونات الأمريكية منافع لا يمكن إنكارها أو التغاضي عنها؛ حيث أن المنافع واضحة وتظهر من خلال النظر إلى القطاعات المختلفة التي ذهبت إليها المعونات، فقد أنشئت المدارس والمستشفيات، واستخدم جانب منها في تطوير مرافق المياه والصرف الصحي والمواني، وانفق قسم منها على البحوث الزراعية لزيادة إنتاجية المحاصيل المختلفة، وجزء منها لمكافحة التلوث البيئي وتوفير الطاقة، وجزء من المعونة ذهبت لدعم المشروعات الصغيرة من خلال منحهم القروض بهدف توفير المعدات والمستلزمات لهذه المشاريع (العيسوي، 2004: ص 13).
وكانت المساعدات الأمريكية المصرية تدور من خلال ثلاثة محاور، على النحو التالي (موسى، 2016: ص 204):

1. التعاون العسكري: حيث حصلت مصر بموجب هذا التعاون على ما يقارب 75 مليار دولار منذ توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في نهاية السبعينيات، وفي مقابل ذلك حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من التسهيلات العسكرية، ومن أبرزها: عبور القطع الأمريكية من قناة السويس، واستخدام سلاح الطيران الأمريكي للأجواء المصرية، وإجراء المناورات العسكرية المشتركة وضمان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على واردات السلاح المصرية.

2. التعاون الاستخباراتي: حيث أن التعاون الاستخباراتي بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر مستمر دون انقطاع، حتى بعد محاولة تفجير مركز التجارة العالمي عام 1993م والتي اتهم فيها جهاديين مصريين، لذلك اعتبرت أمريكا القاهرة حليفاً رئيسياً بإستراتيجية الحرب على الإرهاب، وأيضاً بدأ بينهما التعاون في مواجهة الحركات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مثل إيران حزب الله كمنظمة جهادية.

3. دعم الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل عام، والعمل على تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة، وتحديد الحفاظ على أمن إسرائيل التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية من بين أهم أولوياتها، وجعلتها مؤشراً لصعود وهبوط علاقتها بمصر.

المطلب الثالث: العلاقات العسكرية

تعد المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر في غاية الأهمية؛ حيث أنها تحافظ على الهدوء بين مصر وإسرائيل، وتساعد مصر على البقاء كقوة عسكرية لها ثقلها في المنطقة بعد إسرائيل، بالإضافة إلى أنها تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالإشراف على تسليح الجيش المصري، ورقابة السلوك العسكري المصري وضمان عدم توجه مصر إلى مصادر تسليح أخرى؛ حيث أن المعونة العسكرية ساهمت بشكل كبير في جعل 85% من واردات السلاح المصرية أمريكية المصدر، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستفيد من المعونات العسكرية التي تقدمها إلى مصر؛ حيث أن مصر لا تحصل على هذه المساعدات بشكل مباشر وإنما تقوم الولايات المتحدة بإيداعها في البنك المركزي في نيويورك وشراء الأسلحة به من منتجي السلاح الأمريكيين، وذلك لدعم الصناعات الحربية وإرضاء لوبي هذه الصناعات، وتوفير فرص عمل للأمريكيين، والحفاظ على ارتباط دائم للمؤسسة العسكرية المصرية بالولايات المتحدة الأمريكية) (عبد اللطيف، 2015: ص 4).

وتعد مصر ثاني أكثر دولة تتلقى المساعدات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بعد إسرائيل، وهذا الدعم العسكري يأتي لشراء الأسلحة الخفيفة بكميات كبيرة، ولشراء المعدات العسكرية التي تستخدم للحفاظ على الأمن الداخلي، ومنذ عام 1991 تلقت مصر مساعدات عسكرية لشراء المعدات الثقيلة والتي شملت أربع طائرات هليكوبتر مزودة بنماذج صاروخية، إضافة إلى خمسة بطاريات صواريخ من نوع باتوريوت، وكان الهدف من المساعدات الأمريكية تعزيز التعاون الاستراتيجي بين مصر وأمريكا بعد فترة حرب الخليج (مهيدات، 2005: ص 67).

ولقد أشار الباحث الأمريكي في الشؤون العسكرية ماثيو الكسلرود في مقاله حول العلاقات الدفاعية بين القاهرة وواشنطن إلى أن مصر قدمت للولايات المتحدة الأمريكية تسهيلات عسكرية متعددة في الفترة بين عامي 2001-2005، وتحديداً 35 ألف انطلاقة طيران أمريكية بعبور مجالها الجوي، وحوالي 850 شحنة بحرية للمرور عبر قناة السويس، إلا أن القاهرة لم توافق على التوقيع على اتفاقية الاتصال والعمليات المشتركة التي تمنح الولايات المتحدة الأمريكية تسهيلات واسعة النطاق في عبور القوات والاستفادة من الموانئ المصرية، ولكن المسئولون العسكريون المصريون رفضوا توقيع هذه الاتفاقية على اعتبار أنها اختراقاً للسيادة المصرية (خضر، 2009: ص 3).

وتأييداً للولايات المتحدة الأمريكية من الجانب المصري على صعيد العلاقات العسكرية بين البلدين، فقد أدانت مصر هجمات الحادي عشر من أيلول عام 2001، وأعلنت عن استعدادها للتعاون في مكافحة الإرهاب، وأثناء الغزو الأمريكي لأفغانستان منحت مصر تصاريح لمرور العشرات من السفن الحربية الأمريكية في قناة السويس، وسمحت للآلاف من الطلعات الجوية الأمريكية باستخدام الأجواء المصرية، فضلاً عن الجهود التي بذلتها مصر لتوفير الأمن لعناصر القوات الأمريكية أثناء عبورها لقناة السويس (محمود، 2012: ص 17).

وخلال الفترة الرئاسية الأولى من حكم الرئيس جورج بوش الابن وهي الفترة التي امتدت من 2001-2005 استغلت الإدارة الأمريكية المعونات العسكرية التي تقدمها إلى مصر؛ حيث قامت بما يلي (ساسة بوست، 2014: ص 8):

1. قامت أمريكا بما يقارب 36500 طلعة جوية فوق سماء مصر، وعبور البوارج من قناة السويس بشكل سريع وآمن.

2. تضمنت المعونة الأمريكية للولايات المتحدة الأمريكية إشرافاً مباشراً على تسليم الجيش المصري، والتدخل ضد أي توجهات عسكرية مصرية مخالفة لسياستها.

3. الحفاظ على مسار التسوية والتطبيع مع إسرائيل وحفظ الأمن في سيناء ومنطقة القناة؛ حيث خصصت الولايات المتحدة مخصصات إضافية لتمويل أبحاث ومشاريع التطبيع المصري الإسرائيلي.

الجدول رقم(6)

مخصصات المساعدات العسكرية الأمريكية

2009 - 2001

السنة	قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر
2001	1297 مليون دولار
2002	1300 مليون دولار
2003	1300 مليون دولار
2004	1292 مليون دولار
2005	1289 مليون دولار
2006	1300 مليون دولار
2007	1300 مليون دولار
2008	1289 مليون دولار
2009	1300 مليون دولار

الجدول من إعداد الباحث بالرجوع إلى دائرة أبحاث الكونغرس

ويتضح من الجدول السابق أن المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر كانت تتأرجح بين الزيادة والتخفيض طيلة فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن، وتكمن الأسباب وراء تخفيض نسبة المساعدات إلى الاختلاف في بعض السياسات بين البلدين، أو المساس بمصالح إسرائيل وأمنها في المنطقة العربية.

ومن الجدير بالذكر أنه في الفترة الواقعة ما بين 2004- 2008 قام اللوبي الصهيوني بالضغط على الكونغرس الأمريكي لتخفيض المعونة العسكرية التي يتم منحها إلى مصر؛ حيث أن مصر ليست بحاجة لترسانة عسكرية من الأسلحة، على أن تتحول المعونة العسكرية لمعونة اقتصادية، وكان السبب وراء هذا التحول في موقف اللوبي الصهيوني قضية الأنفاق وحصار غزة (دعنا، 2015: ص 105).

ومن هنا، يمكن القول أن برنامج المعونة العسكرية الموجه لمصر يتمتع بثبات كبير ويبلغ نحو 1.3 مليار دولار سنوياً، ويتضمن الحصول على الأسلحة وترقية وتحسين المعدات الموجودة وعقود الصيانة والمتابعة الدورية، وتشمل المعونات العسكرية الأمريكية لمصر ثلاثة برامج وهي (فايد، 2012: ص11):

1. التمويل العسكري الخارجي: وهو مخصص للمنح التي تمكن الحكومات من الحصول على معدات عسكرية معظمها موجه لدعم الاحتياجات الأمنية لإسرائيل ومصر، وبلغ حجم البرنامج 4.6 مليار دولار في عام 2004، ويعني ذلك أنه يقارب 95% من إجمالي المعونات العسكرية.
2. برنامج التعليم العسكري الدولي والتدريب: ويوفر هذا البرنامج التدريب لضباط وعسكريين أجنبى وبلغت تكلفته 91 مليون دولار.
3. صناديق حفظ السلام والتي تخصص لتدريب القوات الأفريقية، وجيش أفغانستان .

المطلب الرابع: العلاقات السياسية

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الأداة السياسية كأحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية من خلال التدخل ببرامجها السياسية ودعم النخب الحاكمة فيها، واستمرت الولايات المتحدة بالسير على هذا النهج ودعم الحكومات الدكتاتورية العربية، إلى جاءت أحداث أيلول 2001 وبدأت الحكومة الأمريكية بتغيير هذه السياسة تجاه منطقة الشرق الأوسط.

ولقد سعى الرئيس جورج بوش الابن إلى تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أعلن عنه في عام 2004، والذي يهدف إلى إعادة ترتيب خارطة منطقة الشرق الأوسط، لذلك اتجهت الحكومة الأمريكية إلى نشر الديمقراطية والحرية والتهيئة لهما، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية على تبني مشاريع في مصر لنشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وعملت على ترسيخ هذه المفاهيم لدى الشعب المصري عن طريق منظمات أمريكية تابعة للحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس الأمريكي، وكانت منظمة المعهد الديمقراطي ومنظمة المعهد الديمقراطي الدولي من أشد البارزين والمؤثرين في تنفيذ مشاريع الديمقراطية في مصر والشرق الأوسط (عبد الله، 2014: ص 98).

وظهرت نتائج الديمقراطية الأمريكية في مصر عند إجراء انتخابات مجلس الشعب المصري في العام 2005؛ حيث أسفرت هذه الانتخابات عن حضور لافت لجماعة الإخوان المسلمين بالنظر لكونها جماعة محظورة من العمل السياسي في مصر، ومع ذلك حصلت الجماعة على 88 مقعداً أي 20% من مقاعد المجلس، وهذا ما دفع الإدارة الأمريكية إلى تغيير إستراتيجيتها وفق القواعد التي تضمن مصالحها، وتحديداً في إطار الحصول على مصادر النفط والبتروول والثروات العربية، فضلاً عن إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لضرورة استبعاد فكرة فرض الديمقراطية بالقوة على الحكومات العربية (عبد الحليم، 2012: ص 31).

وقام الرئيس الأمريكي بالضغط على مصر واتهامها بأنها تقمع أي دعوى للتحول الديمقراطي، وأنها تنفق المعونات الأمريكية على تثبيت الحكم الاستبدادي في مصر، كما هاجم الإعلام الأمريكي مصر واتهامها بأنها تنتهك حقوق الإنسان وتضطهد الأقباط وتعادي إسرائيل، وكانت نتيجة هذا الضغط السياسي على مصر أنها قامت بعدة تغييرات للتخلص من الضغوطات الأمريكية، حيث قام بما يلي (دعنا، 2015: ص 113 - 114):

1. العمل على إلغاء محاكم أمن الدولة: من خلال إلغاء قانون محاكمة الصحفيين ومحاكمة مسئولين كبار لتورطهم في قضايا الفساد.

2. إعلان قيام المجلس القومي لحقوق الإنسان: الذي سمح بمراقبة السجون المصرية دولياً والإفراج عن المعتقلين لأسباب سياسية.

وبهذا تكون الفترة الرئاسية لجورج بوش الابن قد انتهت، والعلاقات الأمريكية المصرية خلال إدارة بوش الابن شهدت بعض الاضطرابات والتوترات سرعان ما زالت وانتهت، فمصر كانت حريصة كل الحرص على عدم مخالفة الولايات المتحدة الأمريكية بهدف عدم قطع المعونات عنها؛ حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم المعونات كأداة للضغط على الدول.

© Arabic Digital Library - Farouk University

المبحث الثاني

العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس باراك أوباما

ينتمي الرئيس باراك أوباما للحزب الديمقراطي الذي يختلف في سياساته عن الحزب الجمهوري في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط؛ حيث انتهج نهجاً أكثر سلاسة وأقل تشدداً من الرئيس السابق جورج بوش الابن، ولقد تسلم الرئيس أوباما سلطاته في عام 2009 وتم تجديد ولايته من خلال إعادة انتخابه للمرة الثانية.

ولقد انتهج الرئيس باراك أوباما سياسة معينة تجاه منطقة الشرق الأوسط، تركزت حول ما يلي (تبيش و عبد الحق، 2017: ص219):

1. الحفاظ على المصالح الحيوية القومية الأمريكية في العالم وتحديد المصالح الإستراتيجية في الشرق الأوسط، من خلال التغلغل الاقتصادي في المنطقة والتحكم بالثروة النفطية الضخمة الموجودة في دول الخليج، دعم وحماية الدول العربية الحليفة وتكريس وجودها كدول إقليمية مهمة تمثل حليفها الإستراتيجي في المنطقة العربية والعالم، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والتركيز على تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط.
2. منع أي دولة من مناقشتها على الصعيد المالي في الوقت الحالي وفي المستقبل، أو إزاحتها من مركز الزعامة وتقليص دورها، وذلك من خلال إتباع نظام جديد للأمن والاقتصاد في الشرق الأوسط.
3. التصدي لأية تهديدات إقليمية توجه للمصالح الأمريكية أو تهدد استقرار وأمن الدول التي تدخل ضمن هذه المصالح، من خلال استخدام الوسائل المتاحة سواء كانت وسائل سياسية أو دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية في حالات الضرورة.

وتتمتاز مرحلة الرئيس باراك أوباما في أنه تعامل مع ثلاثة رؤساء لمصر وذلك بسبب ثورة 25 كانون ثاني 2011 والتي ترتب عليها تنحي الرئيس حسني مبارك، ومجيء الرئيس محمد مرسي التابع لجماعة الأخوان المسلمين والذي وصل للحكم بعد فوزه بالانتخابات، وبعد عزل الرئيس مرسي ونجاح الانقلاب الذي قام به المشير عبد الفتاح السيسي أصبح رئيساً لمصر.

وفي هذا المبحث سيتم الحديث عن العلاقات الأمريكية المصرية وعن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية تجاه مصر في عهد كل من الرئيس حسني مبارك، والرئيس محمد مرسي، والرئيس عبد الفتاح السيسي.

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس باراك أوباما والرئيس حسني

مبارك

أولاً: الأداة الدبلوماسية

في عهد الرئيس بوش الابن توقفت الزيارات المصرية لأمريكا لمدة خمس سنوات، ومع مجيء الرئيس أوباما قام الرئيس المصري بزيارتين إلى واشنطن في 2009 و 2010، وكانت هذه الزيارات للبيت الأبيض برفقة عدد من المسؤولين المصريين، ومجموعة من كبار المسؤولين الأمريكيين، وخلال الزيارة الأولى التي قام بها الرئيس مبارك عام 2009، تمت مناقشة مجموعة من القضايا حول تقوية العلاقات المصرية الأمريكية ومكافحة التطرف والإرهاب، ودعم عملية الإصلاح في الشرق الأوسط، وركز الرئيس مبارك على عملية السلام وإطلاق المفاوضات بين إسرائيل والجانب الفلسطيني من خلال الموافقة على اتخاذ خطوات تجاه إسرائيل في إطار مبادرة السلام العربية (دعنا، 2015: ص 122).

أما الزيارة الثانية التي قام بها الرئيس مبارك كانت في عام 2010، وفي هذه الزيارة نشر الرئيس المصري مقالاً في صحيفة نيويورك تايمز يحمل عنوان خطة السلام في متناول اليد، وأوضح فيه أن تدخل الرئيس باراك أوباما وإصراره على تحقيق السلام في المنطقة جاء بمثابة تجديد الأمل، وأنه يجب اغتنام الفرصة لتحقيق التسوية الدائمة بين الطرف الفلسطيني والطرف الإسرائيلي، ويتمثل ذلك في إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وأكد الرئيس مبارك في مقاله على أن العقبة الأكبر التي تقف في طريق النجاح هي العقبة النفسية للأثر المتراكم بسبب الأزمات المتوالية بين الطرفين (المنتصر، 2012: ص58).

وفي عام 2011 اندلعت ثورة 25 كانون ثاني في مصر، والتي قلبت الأوضاع في مصر رأساً على عقب، وفاجأت الولايات المتحدة الأمريكية في توقعاتها؛ حيث أنه بعد اندلاع الثورة أصبح هناك واقعاً جديداً في مصر أسفر عن تحديات بالنسبة لواشنطن، وذلك لأن ما يحدث في مصر يتجاوز تأثيره حدودها ويمس المصالح الأمنية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (الحاج حسين، 2015: ص 22).

ونظراً للأحداث التي جرت في مصر وتحديداً فيما يتعلق بالأقباط وتفجير الكنائس، عقد الكونغرس جلسة حول الانتهاكات التي يتعرض لها أقباط مصر، ووضعت هذه اللجنة بعض المطالب، ومن أهمها (Shea, 2011):

1. أن يتم تسهيل سفر الأقباط للولايات المتحدة الأمريكية.
2. أن تعين إدارة الرئيس أوباما مبعوثين لشؤون المسيحيين في الشرق الأوسط وأن يركز على أقباط مصر والعراق.
3. أن يتم تخصيص دبلوماسي داخل السفارة الأمريكية في القاهرة للتعامل مع الأقباط.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية

طالبت جماعات الضغط واللجان المختلفة داخل الكونغرس بضرورة عدم استمرارية الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم ما يقارب 2 مليار دولار سنوياً كمساعدات اقتصادية لمصر بسبب الانتهاكات التي يتعرض لها المسيحيين في مصر، كما حذرت هذه اللجان من المطالبة بتخفيض المعونات في حالة عدم تغيير الوضع، والمطالبة بضرورة السماح للمسيحيين بممارسة شعائرهم الدينية بحرية ودون الاعتداء عليهم (دعنا، 2015: ص 127- 128).

ومن الجدير بالذكر أن قطع المعونة الاقتصادية الأمريكية عن مصر وإن كان يشكل تهديداً لمصر، إلا أن هذا التهديد ليس مباشراً على الاقتصاد المصري؛ حيث تشكل المعونة الأمريكية 17% من الاقتصاد المصري، وحتى في ظل الأزمة المصرية لا يمكن الاعتماد على قيمة هذه المعونة لتتجاوز مصر أزمته، بينما تشكل هذه المساعدات أهمية كبيرة للقوات المسلحة المصرية؛ حيث أن ثلثي الإنفاق العسكري المصري يعتمد على السلاح الأمريكي، ومن الصعب التخلي عن برامج التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر (Sharp, 2017: p 12- 14).

الجدول رقم (7)

المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر

2009 - 2011.

السنة	قيمة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر
2009	200 مليون دولار
2010	250 مليون دولار
2011	249 مليون دولار

الجدول من إعداد الباحث بالرجوع إلى دائرة أبحاث الكونغرس

ويتضح من الجدول السابق أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية الممنوحة لمصر في عهد الرئيس باراك أوباما تأثرت بعد ثورة 25 يناير بسبب المطالبات المستمرة من الجماعات واللجان المختلفة الموجودة داخل الكونغرس بتخفيض هذه المعونة للضغط على الجانب المصري بهدف حل الأزمة وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، ولوقف التعدي على الأقباط، إلا أن احتمال قطع المعونة الاقتصادية عن مصر غير وارد بسبب المصالح الأخرى بين البلدين على الرغم من مطالبات بعض التيارات بقطع المعونة.

ثالثاً: العلاقات العسكرية

سعت إدارة الرئيس أوباما لتعزيز التعاون العسكري بين واشنطن والقاهرة، وتحديداً في ظل التقارب في تقييم الأوضاع الإقليمية والتهديد الإيراني لتوازن القوى الإقليمي، ولرغبة الطرفين في دفع عملية السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، لذلك جاء إعلان بعض القيادات العسكرية والسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع لإعادة تشكيل منظومة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث يتضمن المشروع أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمد مظلة دفاعية من منابع النفط في منطقة بحر قزوين الجيو إستراتيجية إلى مضيق عدن والمحيط الهندي تستهدف في المقام الأول احتواء إيران إقليمياً، وتأمين تدفق النفط عبر المضائق والممرات البحرية الحيوية، والتصدي لإيران في حال امتلاكها لأسلحة نووية في المستقبل (خضر، 2009: ص 7).

ولقد استفادت مصر من المعونة العسكرية بشكل كبير في الفترة الرئاسية الأولى لإدارة الرئيس باراك أوباما؛ حيث حصلت مصر على الأسلحة المتطورة وتدريب الضباط المصريين، إلى أن توقفت هذه المعونة بشكل مفاجئ بسبب اندلاع ثورة 25 كانون ثاني 2011 والمطالبة بتتحي الرئيس حسني مبارك عام 2011. أما برنامج الجيش الأمريكي الدولي للتعليم والتدريب الذي يتخصص في تدريب الضباط بالأساس وبعض الفرق المصرية الخاصة فقد أخذ نصيب أقل من المعونة الأمريكية مقارنةً بالسنوات السابقة.

الجدول رقم (8)

المساعدات العسكرية الأمريكية الممنوحة لمصر

2011 - 2009

السنة	قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر
2009	1300 مليون دولار
2010	1300 مليون دولار
2011	1297.4 مليون دولار

الجدول من إعداد الباحث بالرجوع إلى دائرة أبحاث الكونغرس

ويتضح من الجدول السابق أن المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر كانت ثابتة في السنوات 2009 - 2010 ولم يحصل عليها أي تغيير، كما يظهر الجدول بوضوح أن قيمة المعونة العسكرية لمصر انخفضت في عام 2011 وذلك بسبب اندلاع ثورة 25 كانون ثاني والتغيرات التي حصلت بناءً عليها.

الجدول رقم (9)

المعونة الممنوحة لبرنامج الجيش الأمريكي الدولي للتعليم والتدريب

2011 - 2009

السنة	قيمة المساعدات لبرنامج الجيش الأمريكي الدولي للتعليم والتدريب لمصر
2009	1.3 مليون دولار
2010	1.9 مليون دولار
2011	1.4 مليون دولار

الجدول من إعداد الباحث بالرجوع إلى دائرة أبحاث الكونغرس

ويتضح من الجدول السابق أن هذه المعونة أيضاً انخفضت مع بداية ثور 25 كانون ثاني وتم تخفيضها بسبب الأحداث التي جرت في مصر في تلك الفترة.

رابعاً: العلاقات السياسية

لقد اختلفت سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه مصر عن غيرها من السياسات التي انتهجها الرؤساء الأمريكيان؛ حيث وصل الرئيس باراك أوباما للحكم قبل فترة قصيرة من ثورة 25 يناير، ووصول مرسي إلى الحكم ومن ثم الإطاحة به، وفيما بعد تولي السيسي الحكم.

في بداية الأمر شهدت العلاقات بين أوباما ومبارك احتراماً متبادلاً، على الرغم من انزعاج الرئيس مبارك لمطالبة الرئيس أوباما حضور ممثلي جماعة الإخوان المسلمين لخطبته التي قام بها في جامعة القاهرة عندما زار مصر للمرة الأولى، وأكد أوباما في خطابه على أن مصر إحدى القوى السياسية في عملية السلام في الشرق الأوسط، وكان الهدف من هذه الخطبة تحسين العلاقات الأمريكية المصرية بشكل خاص، والعلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي بشكل عام، ولمدة سنة كاملة تعاونت الإدارة الأمريكية مع الحكومة المصرية في محاولة التوصل لاتفاق سلام بين فلسطين وإسرائيل، وفي القضايا التي تتعلق في مكافحة الإرهاب (الشيخي، 2017:ص2).

ولقد تغير مسار الأحداث عندما اندلعت ثورة 25 كانون ثاني 2011 وبدأ المتظاهرين بالنزول للشوارع، مما دفع الرئيس أوباما للطلب من الرئيس مبارك بضرورة ترك السلطة والتتحي استجابةً لمطالب الشعب؛ حيث أرسل الرئيس أوباما السفير الأمريكي في مصر حاملاً معه رسالة إلى الرئيس مبارك يطالبه فيها بالتخلي عن منصبه وتسهيل عملية الانتقال السلمي للسلطة، بالإضافة إلى أن أوباما قام بتحذير الشرطة من استخدام العنف تجاه المتظاهرين، وعدم التعامل معهم بالقوة (الشيخي، 2017: ص 4).

ومن خلال السياسة التي انتهجها الرئيس باراك أوباما تجاه مصر في هذه الفترة، رأت بعض الدول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عن أبرز حلفائها في المنطقة، وأنه كان ينبغي على الإدارة الأمريكية الوقوف إلى جانب الرئيس مبارك وليس إجباره على التنحي.

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس أوباما والرئيس محمد مرسي

وصل الرئيس محمد مرسي إلى السلطة والحكم بعد فوزه في الانتخابات المصرية في 25 تموز 2012، وبذلك يكون الرئيس مرسي أول رئيس مدني منتخب لمصر، ولقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بنتائج الانتخابات وذلك من خلال البيان الذي صدر عن البيت الأبيض مفاده أن واشنطن تتوقع من الرئيس محمد مرسي أن يعمل على ضمان الاستقرار وأن ينتهج السياسة التقليدية التي انتهجها سابقه تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وأن لا يكون له أي توجه لتغيير العلاقات بين مصر وأمريكا، وأوضحت الإدارة الأمريكية أنها ستستمر في دعم تحول مصر نحو الديمقراطية وتحقيق أهدافها من الثورة، وأن تستمر السياسة المصرية بالسلام مع إسرائيل واحترام المعاهدة الموقعة بينهما (قرني وشاهين، 2015: ص 67-69).

وفي الفترة الانتقالية ما بين تنحي الرئيس حسني مبارك وانتخاب الرئيس محمد مرسي، رأت الإدارة الأمريكية أنه من الضروري إعادة تقييم العلاقات الأمريكية مع مصر، وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية (الخرزاعلة، 2015: ص 130-131):

1. استعادة مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة طويلة من مساندتها لنظام الحكم

المصري الاستبدادي في عهد الرئيس مبارك، والتزام الولايات المتحدة بدعم التحول نحو

الديمقراطية في مصر.

2. إعادة النظر في نسب توزيع المساعدات الأمريكية؛ بحيث تزداد نسبة المعونات الاقتصادية ومخصصات دعم الديمقراطية لزيادة وعي الشعب المصري بتغيير أولويات الولايات المتحدة الأمريكية في مصر.

3. عدم تكرار أخطاء الماضي، من خلال تعميق العلاقات الأمريكية مع الإخوان المسلمين وباقي القوى السياسية في المجتمع المصري وعدم معاداتهم كما فعلت في السابق.

4. ضرورة إتباع سياسة واضحة تحدد موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة المصرية.

5. التوقف عن التناقض بين القول والفعل؛ حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعلن عن مساندتها للتحول الديمقراطي في مصر ومن ناحية أخرى تؤجل استئناف المساعدات لمصر لحين تولي حكومة واضحة المعالم لمصر.

6. إن وصول الإخوان المسلمين للحكم عن طريق الانتخاب لا يعني رغبتهم في الابتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أن دور مصر الإقليمي لن يتغير بعد ثورة 25 يناير.

ولقد استخدمت الإدارة الأمريكية أدوات تنفيذ السياسة الخارجية في مصر في عهد الرئيس محمد مرسي على النحو التالي:

أولاً: العلاقات الدبلوماسية

تكررت الزيارات الأمريكية لمصر بعد فوز الرئيس محمد مرسي المنتخب الذي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين، وكان المغزى من هذه الزيارات المتكررة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد أن تفقد نفوذها لدى النظام السياسي المصري الجديد، فالولايات المتحدة ترى أن الاستثمار السياسي هو الذي يضمن لها استمرار خدمة مصالحها الحيوية والإستراتيجية في مصر وفي المنطقة العربية (دعنا، 2015: ص 137).

ولقد قامت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بزيارة مصر بعد ثلاثة أسابيع من تولي الرئيس محمد مرسي الرئاسة، وكان الهدف من هذه الزيارة معرفة الكيفية التي سيتواصل بها الرئيس محمد مرسي مع إسرائيل وكيف سيتعامل مع اتفاقية السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل منذ فترة طويلة؛ حيث كانت هنالك مخاوف من نوايا الرئيس محمد مرسي بسبب ضغوط تل أبيب والكونغرس الأمريكي، ومن الجانب المصري خرجت مظاهرات ضد هيلاري كلينتون والولايات المتحدة الأمريكية، واضطرت للبقاء في فندق هيلتون القاهرة بسبب المظاهرات، كما تعرض موكبها للاعتداء من أنصار المرشح أحمد شفيق (المنشأوي، 2014: ص 180).

وفيما يتعلق بالزيارة الأولى التي قام بها الرئيس محمد مرسي للولايات المتحدة الأمريكية، يرى أنها جمعت بين النقيضين؛ حيث سعت هذه الزيارة لتحسين العلاقات المتوترة بين البلدين، وبلغت ذروتها بعد أحداث السفارة الأمريكية، وتحذير واشنطن من سياساتها في الشرق الأوسط التي دائماً تتحاز لإسرائيل على مصالح شعوب المنطقة العربية، ورأت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية ومصر تسعيان لإصلاح العلاقات المتوترة بشدة منذ عام ونصف، وبلغت ذروتها في الأسبوعين الماضيين مع مهاجمة المتظاهرين المصريين باجتياح السفارة الأمريكية في القاهرة، لذلك صرح الرئيس أوباما أن مصر وأمريكا ليسوا أعداء ولا حلفاء (محمد، 2012: ص 2).

ثانياً: العلاقات الاقتصادية

توجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة الاستثمار في مصر، ولم يقتصر استثمار واشنطن على رأس المال الأمريكي فقط؛ حيث تعتبر من أكبر الداعمين لجهود صندوق النقد الدولي لإقراض مصر، وكان إنفاق واشنطن يزيد على 150 مليون دولار على برامج استهدفت عملية التحول الديمقراطي، كما شملت هذه البرامج التدريب على بناء أحزاب سياسية للمشاركة بفاعلية في العملية الانتقالية في مصر (التتير، 2011: ص 42).

الجدول رقم(10)

المساعدات الاقتصادية الأمريكية الممنوحة لمصر خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي

2013 - 2012

السنة	قيمة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر
2012	250 مليون دولار
2013	241 مليون دولار

الجدول من إعداد الباحث بالرجوع إلى دائرة أبحاث الكونغرس

ثالثاً: العلاقات العسكرية

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية بمنح مصر المعونة العسكرية السنوية كالمعتاد، إلا أن الرئيس أوباما شعر بالقلق عندما بدأ الشعب المصري بالمطالبة بعزل الرئيس محمد مرسي، وأن الجيش المصري سيتدخل لتلبية مطالب الشعب إن لم يتم عزل الرئيس محمد مرسي، لذلك أخذ الكونغرس قراره بوقف المساعدات لمصر أو لأي دولة سيتدخل فيها الجيش، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض بعض العقوبات على الجيش المصري تمثلت ب: وقف توريد أربع طائرات إف 16، ووقف تزويد الجيش المصري ب12 طائرة أباتشي جديدة من طراز آي إتش 64 دي، كما ألغى الرئيس أوباما مناورات النجم الساطع التي كان من المفترض أن تجري بين الجيش الأمريكي والجيش المصري بعد فض اعتصام رابعة، وفي تشرين الأول 2013 أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية معظم المساعدات العسكرية لمصر (دعنا، 2015: ص 174).

الجدول رقم(11)

المساعدات العسكرية الأمريكية الممنوحة لمصر خلال فترة الرئيس مرسي

2013 - 2012

السنة	قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر
2012	1300 مليون دولار
2013	1234.3 مليون دولار

الجدول من إعداد الباحث بالرجوع إلى دائرة أبحاث الكونغرس

رابعاً: العلاقات السياسية

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الضغط على مصر في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي من خلال التركيز على الانتقال الديمقراطي والتحول نحو تعزيز فكرة الحرية والديمقراطية، لذلك كانت المعونة الأمريكية في هذه الفترة تركز على مشروعات الانتقال الديمقراطي في مصر، وتمثلت هذه المشروعات فيما يلي (المنشاوي، 2014: ص52):

1. الاستعداد للانتخابات لبناء مستقبل مصر الديمقراطي، من خلال برامج تساعد في بناء القدرات التنظيمية للأحزاب السياسية والمجتمع المدني؛ بحيث تتمكن هذه الأحزاب من المشاركة بفاعلية في العملية الانتقالية في مصر.

2. العمل على حماية حقوق الإنسان؛ حيث كانت هذه أحد مطالب الثورة المصرية التي طالب بها الشعب المصري، لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة المنظمات المصرية في رصد وتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته التي كفلتها له الدساتير والقوانين العالمية.

3. عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم منظمات العمل المصرية من خلال توفير المساعدات الأمريكية للمنظمات العالمية، بهدف زيادة الوعي بمعايير العمل الدولية والمساعدة على حماية حقوقهم؛ حيث أن المؤسسات العمالية تمثل أهمية كبيرة لازدهار الديمقراطية في مصر.

ومن هنا، يرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت أسلوب الضغط السياسي على مصر بهدف نشر الديمقراطية والتركيز على أهمية ودور المنظمات الدولية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، لتعزيز فكرة التحول الديمقراطي في مصر التي استمرت لأكثر من خمسة عقود تحت حكم الجيش والعسكر؛ حيث أن الرئيس محمد مرسي يعد أول رئيس مدني منتخب يصل إلى سدة الحكم عن طريق فوزه في انتخابات الرئاسة المصرية، ولكن سرعان ما فشلت التجربة الديمقراطية وتم عزل الرئيس محمد مرسي وعاد حكم العسكر مرة أخرى بمجيء الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي سنخصص الجزء الأخير من هذا الفصل للحديث عنه.

المطلب الثالث: العلاقات الأمريكية المصرية في عهد الرئيس أوباما والرئيس عبد الفتاح السيسي

وصل الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكم في مصر في تاريخ 4 حزيران 2014 وأصبح بذلك رئيساً لمصر وأدى اليمين الدستورية، الأمر الذي جعل الإدارة الأمريكية مضطربة في مطالب أبناء الشعب المصري؛ حيث طالب الشعب المصري بالحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وفي الوقت نفسه يزداد ويتصاعد القمع السياسي في المجتمع المصري بعد وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكم عن طريق الانقلاب العسكري، ومن ناحية أخرى فإن الإدارة الأمريكية قلقة على مصالحها التي تسعى للحفاظ عليها من خلال التعاون الإستراتيجي مع المؤسسة العسكرية المصرية.

وبعد وصول السيسي للحكم صرح الرئيس باراك أوباما في خطابه الذي حدد من خلاله ملامح السياسة الأمريكية حيث قال "أن العلاقات الأمريكية مع مصر تستند إلى المصالح الأمنية، بدأً من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وحتى الجهود المشتركة ضد عنف المتطرفين، ولن توقف الولايات المتحدة الأمريكية تعاونها مع الحكومة المصرية الجديدة، ولكنها تستطيع وستواصل الضغط المستمر عليها من أجل تنفيذ الإصلاحات التي طالب بها الشعب المصري" (مصطفى، 2015).

أولاً: العلاقات الدبلوماسية

قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية، وتعد هذه الزيارة هامة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وكانت هذه الزيارة للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في قمة المناخ التي عقدت بدعوة من السكرتير العام للأمم المتحدة، وتمثل هذه الزيارة أهمية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؛ حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الشريك الاقتصادي الأكبر لمصر منذ أواخر السبعينيات، وأكدت هذه الزيارة على التأكيد على الثقة في استقرار الأوضاع في مصر وتقريب وجهات النظر بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية (دعنا، 2015: ص 158).

ومنذ وصول الرئيس السيسي للولايات المتحدة الأمريكية قام بنشاط مكثف؛ حيث عقد سلسلة من اللقاءات بحث من خلالها العديد من القضايا الإقليمية والدولية، والتقى بعدد من السياسيين الأمريكيين كهنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، ومادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة، والرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون وزوجته وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، وذلك لبحث سبل التعاون واستعادة العلاقات الأمريكية المصرية على النحو الذي كانت عليه في السابق (الحاذق، 2014: ص 4).

ثانياً: العلاقات الاقتصادية والعسكرية

لقد استمرت المعونة الأمريكية لمصر على نفس النهج السابق بواقع 1.300 مليار دولار للمساعدات العسكرية، و 250 مليون دولار للمساعدات الاقتصادية، على الرغم من وجود الأزمات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث طالب أعضاء الكونغرس بفرض شروط تتعلق بأمن الحدود المصرية الإسرائيلية وحماية حقوق الإنسان والأقباط، كما أنها وضعت مجموعة من الشروط قبل منح مصر قيمة المساعدات العسكرية (Sharp, 2015: P 15).

ولقد اشترطت الإدارة الأمريكية للإفراج عن الـ 975 مليون دولار المتبقية من المساعدات العسكرية السابقة التزام الحكومة المصرية بالسير نحو إعادة الديمقراطية للبلاد عن طريق الاستفتاء الشعبي على الدستور وإجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة (المنشأوي، 2014).

إلا أن هذا المطلب لم يتحقق، فالرئيس المصري الحالي وهو عبد الفتاح السيسي وصل للحكم عن طريق الانقلاب العسكري الذي قام به على الرئيس محمد مرسي بعد أن تم عزله وحبسه.

ومن ثم اتجهت الإدارة الأمريكية لتعديل الميزانية لعام 2014 أمام مجلس الشيوخ الأمريكي، وبذلك صرح السيناتور الجمهوري ماركو روبيو بأن "يتم وضع شروط تتعلق بتخفيض تمويل البرامج الديمقراطية والحكم عن طريق دعم مالي مباشر للمنظمات غير الحكومية، كما أشار السيناتور إلى أنه لا أحد لا يريد وقف المساعدات لمصر ولكن نريد إعادة هيكلتها لتخدم مصالح دافعي الضرائب الأمريكية، كما أن الاحتياجات الأمنية الحقيقية في مصر تتعلق بالداخل المصري، لذلك يجب تغيير المساعدات العسكرية بحيث تتماشى مع الاحتياجات الأمنية لمصر، وأن تعكس المساعدات قيمة الولايات المتحدة الأمريكية ومصلحتها" (دعنا، 2015: ص 152 - 153).

الجدول رقم (12)

المعونة الأمريكية لمصر في فترة أوباما و السيسي

2015 - 2014

السنة	قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر	قيمة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر
2014	1300 مليون دولار	200 مليون دولار
2015	1300 مليون دولار	150 مليون دولار

ويتضح لنا من الجدول السابق أنه وبالرغم من الخلافات بين الإدارة الأمريكية والمصرية، إلا أنه لا توجد أي نية لدى الولايات المتحدة الأمريكية بإيقاف المعونة الأمريكية لمصر، وبذلك أكدت واشنطن على استمرار تلقي مصر المساعدات الأمريكية.

ومن هنا، يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية بالطريقة التي ترى أنها تخدم مصالحها وتحقق أهدافها، كما أنها سارت مع مصر على هذا النهج، فالمصالح الأمريكية الأمنية والحيوية التي تحققها من خلال مصر في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فإن الإدارة الأمريكية ليست بصدد قطع المعونات عن مصر بهدف الحفاظ على سير مصالحها، ومن ثم استمرار أمن إسرائيل وتفوقها في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث تعتبر مصر من أهم الدول بالنسبة لإسرائيل فضلاً عن معاهدة السلام الموقعة بينهما منذ وقت طويل.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة للحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر في ظل إدارة جورج بوش الابن وباراك أوباما، خلال الفترة الواقعة ما بين 2001-2015؛ حيث شهدت هذه الفترة العديد من التحولات على صعيد السياسة الخارجية الأمريكية والتي كان أبرزها أحداث 11 ايلول 2001 والتي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط بناءً على سياستها التي انتهجتها لمكافحة الإرهاب.

وتعد هذه الفترة من أكثر الفترات التي شهدت أحداث ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية؛ حيث تعتبر مصر حجر الأساس في تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومع المنطقة العربية بشكل خاص، نظراً للموقع الاستراتيجي والجيوسياسي الذي تتمتع فيه مصر في قلب الشرق الأوسط والذي يربط بين أهم قارتين وهما آسيا وأفريقيا، كما أنها تربط الشرق بالغرب من خلال موقعها.

بالإضافة إلى الأحداث التي حصلت في مصر بسبب ثورة 25 كانون ثاني 2011 والتي ترتب عليها الكثير من النتائج، كان أهمها: تنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم الذي وصل إلى الحكم عام 1981م وبقي على رأس السلطة حتى عام 2011، ووصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم التي لطالما اعتبرت جماعة إرهابية منظمة، ووصلت للحكم عن طريق الانتخابات التي فاز فيها الرئيس محمد مرسي وهو أول رئيس مدني منتخب في مصر، ومن ثم عزله وحبسه عن طريق الانقلاب الذي قام به المشير عبد الفتاح السيسي والذي أصبح رئيساً لمصر وما زال حتى الوقت الحالي.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة في العلاقة الأمريكية المصرية، والتي اتسمت بشكل عام بالثبات والاستمرارية، وكما يلي:

1. اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة المصالح والبرجماتية في علاقتها مع مصر، وكانت

العلاقات بينهم قائمة على أساس فكرة تبادل المصالح؛ بغض النظر عن تباين الإدارة

الأمريكية، وبالمقابل فإن الإدارة الأمريكية تتعامل مع الإدارة المصرية بصرف النظر عن

الرئيس بعينه، وإنما تتعامل مع النظام الموجود ككل.

2. يتم صنع القرار ورسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر ومنطقة الشرق الأوسط من

خلال عمل عدد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بناءً على المصالح الأمريكية

الموجودة فيها بهدف حمايتها واستمراريتها؛ حيث أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من أهم

مناطق العالم بالنسبة للولايات المتحدة نظراً لموقعها الاستراتيجي المتميز ولوجود أهم منابع

النفط فيها وتحديداً في منطقة الخليج العربي.

3. تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر مجموعة من العوامل أهمها، الموقع

الإستراتيجي لمصر، والاقتصاد السياسي المصري، والمصالح الأمنية التي تهتم الولايات

المتحدة الأمريكية في المنطقة، والحفاظ على أمن إسرائيل وضمان تقدمها وتفوقها على الدول

العربية تحديداً في المجال العسكري، ومكافحة الإرهاب الذي يؤثر على المصالح الأمريكية

في المنطقة.

4. هدفت الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارتي جورج بوش الابن وباراك أوباما إلى الحفاظ على أهدافها ومصالحها الحيوية والإستراتيجية في مصر، والحفاظ على العلاقات المصرية الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام الموقعة بينهم منذ فترة طويلة، وعملت على التأكد من سريان هذه المعاهدة بعد وصول الرئيس المعزول محمد مرسي إلى الحكم لكونه تابع لجماعة الإخوان المسلمين التي قد لا ترغب في التعامل مع إسرائيل وقد تتجه إلى إنهاء تلك المعاهدة.

5. استخدمت السياسة الخارجية الأمريكية في إدارتي جورج بوش الابن وباراك أوباما أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها، ولم تتوانى في استخدامها كأسلوب للثواب والعقاب كما تفعل عادةً، فأستخدم كل من الرئيسين الأداة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية كوسائل للضغط، حيث تجمع كل من مؤسستي الرئاسة والكونجرس على ضرورة الحفاظ على علاقة إستراتيجية ثابتة مع مصر.

6. استخدم كل من جورج بوش الابن وباراك أوباما الأداة الاقتصادية والأداة العسكرية للضغط على مصر في حال تم اتخاذ أي قرار يعارض سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الحكومة المصرية، فكانت تتراوح المساعدات بين الزيادة والنقصان تبعاً للموقف المصري من السياسة الأمريكية في المنطقة، وتبعاً للموقف المصري تجاه إسرائيل والذي اتسم خلال فترة الدراسة بالثبات وعدم التغيير، لا بل اتخذت مصر مواقف هامة في الوساطة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مسائل التسوية السلمية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو عجيلة، أبو بكر المبروك. (2010). أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق (2001 - 2008)، أطروحة دكتوراه، جامعة الخرطوم، السودان.
- أبو غنيم، محمد أحمد. (2013). دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة.
- أحمد، إبراهيم السيد. (2015). الاستمرارية والتغير في السياسة الأمريكية تجاه مصر: رؤية مقارنة بين إدارتي بوش و أوباما (2004 - 2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة.
- أحمد، بيداء محمود. (2013). العلاقات المصرية- الأمريكية في عهد الرئيس حسني مبارك: دراسة تاريخية سياسية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد.
- أحمد، حسن بكر. (2006). العلاقات المصرية الأمريكية مع تحول القرن العشرين، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة.
- بو عيسى، حسام الدين. (2007). تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، بيروت.
- بوزيدي، عبد الرزاق. (2015). التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010 - 2014، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- التلوي، محمد عبد العاطي. (2011). السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (2002 - 2008)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- التتير، سمير. (2011). أوباما وسلام المستحيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

- تيبش، عبد الكريم و عبد الحق، حسنا. (2017). السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الدور الإيراني في الخليج العربي من أوباما إلى ترامب في حدود الاستمرارية والتغير، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجي الأمريكية" دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين.
- جراد، خلف. (2007). العرب في الإستراتيجية الأمريكية، التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق.
- جرجيس، فواز. (2000). السياسة الأمريكية في العرب كيف تصنع ومن يصنعها؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الحاج حسين، بادية فواز. (2015). ثورة 25 يناير المصرية السياسة الأمريكية تجاه صعود وسقوط حكم الإخوان المسلمين، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، رام الله.
- حسن، حسين السيد. (2012). معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي، مجلة دراسات تاريخية، (117 - 118)، 446 - 519.
- حسين، رنده علوان. (2013). مؤسسة راند الأمريكية ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، (23).
- حشود، نور الدين. (2013). الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990 - 2012، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد (9)، 379 - 397.
- حيرش، سمية. (2012). الفلسفة الأمريكية بين الليبرالية و البراغماتية شارل بيرس نموذجاً، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر.
- الخاقاني، محمد كريم. (2017). السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط والإرهاب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة.

- الخزاعلة، أحمد زيد. (2015). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق.
- خضير، سحر عباس. (2006). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تشيكوسلوفاكيا، مجلة كلية التربية الأساسية، (49)، 199-223.
- خليل، ندى عيسى. (2002). دبلوماسية التنمية الاقتصادية: دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان.
- دعنا، نبال طارق. (2015). العلاقات المصرية الأمريكية (الواقع والتطلعات 1952-2015)، رسالة ماجستير، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان.
- دغلاوي، منال أحمد. (2007). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، رام الله.
- الرحاطة، أحمد سليمان. (2014). الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- زغاشو، هشام. (2015). صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالري العام في الأنظمة المفتوحة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، عدد (10)، 77-98.
- سبع، سداد مولود. (2015). التغيير السياسي في مصر دراسة في الموقف الأمريكي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 4 (1)، 1-25.
- ستيفين والت وجون ميرشايمر. (2007). اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية، ترجمة: محمد الحموري، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- سعدي، إيناس عبد الله. (2015). الحرب الباردة: دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية 1945-1963، أشور بانيبال للكتاب، بغداد.
- سليم، محمد السيد. (1998). تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- الشاهر، شاهر إسماعيل. (2008). أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، حلب.

- شيباني، ايناس. (2010). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- صالح، خديجة محجوب. (2003). النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان.
- صالح، محمد سالم. (2015). القوة والسياسة الخارجية، مجلة جامعة الكوفة، عدد (6)، 147-174.
- صايح، مصطفى. (2008). السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية التركيز على إدارة جورج بوش 2002-2008، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
- الصواف، منتصر غازي. (2013). تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا ما بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001-2009، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- العامري، صبيح عبد الله. (2011). الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية 1945-2003، أطروحة دكتوراه، جامعة سان كليمنتس العالمية، بغداد.
- العاني، رافد أحمد و البياتي، عارف محمد. (2012). السياسة الأمريكية تجاه مصر في ظل الثورة، مجلة جامعة تكريت للعلوم، 19 (6)، 340-370.
- عبد الحفيظ، علاء. (2013). السيناريوهات المستقبلية للعلاقات المصرية الأمريكية، مجلة النهضة، 14 (2)، 1-32.
- عبد الحليم، عبد الله عبد الحليم. (2012). الولايات المتحدة الأمريكية والتحولت الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي 2010-2011، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- عبد السلام، أحمد لطفي. (2005). الانحياز الأمريكي لإسرائيل، دوافعه التاريخية والاجتماعية والسياسية، مكتبة النافذة، القاهرة.

- عبد الشافي، عصام. (2014). السياسة الأمريكية والثورة المصرية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة.
- عبد العاطي، عمرو. (2015). اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بعد الثلاثين من حزيران/ يونيو 2013، مجلة المستقبل العربي، 39- 53.
- عبد الله، أحمد سليم. (2014). دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية 2001- 2013، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- عبد، قاسم محمد. (2014). إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2001، جامعة النهدين، بغداد.
- عمر، أممية جعفر. (2005). السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر: حالة دراسة التدخل الأمريكي في أفغانستان رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان.
- العناني، خليل. (2004). أمريكا وجدلية الحرب على الإرهاب، مجلة البيان، عدد (195).
- العيثاوي، ياسين محمد و صبحي، انس أكرم. (2014). صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الآداب، عدد (7)، 289- 324.
- العيسوي، إبراهيم. (2004). قصة المعونة الأمريكية لمصر، نقابة التجاربيين، الجيزة.
- فايد، عمار أحمد. (2012). المعونة الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير، ملفات سياسية، عدد (1)، 1- 33.
- قاسم، أسماء أمينة. (2015). التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003- 2014، رسالة ماجستير، جامعة الجبلاني بونعامة خميس مليانة، الجزائر.
- قبيسي، هادي. (2008). السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظين الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
- قرني و شاهين. (2015). العلاقات المصرية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، عدد (92).

- قرني، بهجت. (2003). صناعة الكراهية في العلاقة العربية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الكعود، خلف عمر. (2016). إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- الكفارنة، أحمد عارف. (2012). العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، عدد (42)، 14 - 41.
- الكلوب، وائل محمود. (2011). دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 - 2009، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- كنعان، حسين. (2005). مستقبل العلاقات العربية الأمريكية، دار الخيال، بيروت.
- الكيالي، عبد الوهاب. (1983). الموسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- محارب، محمود. (2011). إسرائيل والثورة المصرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- محمود، فارس تركي. (2011). العلاقات المصرية الأمريكية 2001 - 2007، مجلة دراسات إقليمية، 7 (21)، 1 - 23.
- مردان، باهر. (2014). الإستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات، بكين.
- مرشدي، هاني. (2013). العلاقات المصرية الأمريكية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، عدد (61)، 94 - 116.

- مركز الأمير الوليد بن طلال للدراسات الأمريكية. (2013). ورشة عمل عن العلاقات المصرية الأمريكية، الجامعة الأمريكية في القاهرة، القاهرة.
- المشاقبة، أمين و شلبي، سعد شاكر. (2012). التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دار حامد للنشر، عمان.
- المنتصر، صلاح. (2012). الصعود والسقوط من المنصة إلى المحكمة، مؤسسة المصري للصحافة، القاهرة.
- المنشاوي، محمد. (2014). أمريكا والثورة المصرية من 25 يناير إلى ما بعد 3 يوليو، دار الشروق، القاهرة.
- مهيدات، غازي سامي. (2005). أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد.
- موسى، عبده. (2016). كيف تهزم المصالح المبادئ في واشنطن، مجلة سياسات عربية، عدد (18)، 203 - 208.
- النادي، هبة إبراهيم. (2009). اليهودية الإصلاحية وعلاقتها بدولة إسرائيل، أطروحة دكتوراه، جامعة الزقازيق، الزقازيق.
- النجار، وئام محمود. (2012). التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001 - 2008)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- وهيب، حسين حافظ. (2012). إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، عدد (46)، 49 - 75.
- يونس، وسناء حسون. (2010). أهم الخصائص الجغرافية لمصر القديمة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، 17 (9)، 477 - 497.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Stephen , j, Wayne and others.(1995).**the politics of American government foundation**, participation and institution, new York.
- Economides, S and Wilson, P., (2001), **The economic factor in international relations**, London, I.B. Tauris.
- Robert Satloff. (2011). "Needed: High-level U.S. Attention to the Dire Situation in Egypt," The Washington Institute For Near East Policy.
- Sharp, J. (2017). Egypt: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service, Washington.
- Sharp, J. (2015). U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends, and the FY2016 Request, Congressional Research Service, Washington.
- Congressional Research Service Careers. (On-Line) available <https://www.loc.gov/crsinfo/>
- Shea, N. (2011). "Christian Minortites Under Attack-Iraq and Egypt" (On-Line), available: www.Tlhrc.house.gov/hearing_notice.asp

ثالثاً: المراجع الالكترونية

● علي، سليم كاطع. (2017). وسائل الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية، شبكة النبأ

المعلوماتية، متاح على الرابط: <http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/9719>

● علي ، فلاح . (2011) . نظام التعددية القطبية القادم تتطلع اليه دول وشعوب العالم متاح على

الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=286216>

● البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2016&lo>

cations=UA-EG&name_desc=false&start=1965&view=chart

● معهد ستوكهولم الدولي لبحاث السلام ، متاح على الرابط: <https://www.sipri.org/>

● www.GlobalSecurity.org موقع جلوبال سكيوريتي .

● <https://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf> استراتيجية الامن

القومي للولايات المتحدة الامريكية .

● <https://www.whitehouse.gov> البيت الابيض .

● <https://www.defense.gov/> وزارة الدفاع الامريكية .

● <https://www.cia.gov> وكالة المخابرات المركزية .

● <https://www.state.gov/> وزارة الخارجية الامريكية .

● <https://www.eia.gov> ادارة معلومات الطاقة الامريكية .

● http://www.egyptembassy.net/media/Egypt_America_032817 الشراكة

الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية .

● موقع الوثام. (2014). الاستثمار: "62 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين السعودية

وأمریکا، 2014، متاح على الرابط التالي: <http://www.alweeam.com.sa/355992>

• عيسى، نهاد الخاتم. (2014). اتفاقيات التجارة الحرة جوانبها المتعددة وتأثيراتها الاقتصادية، مجلة آراء حول الخليج، عدد (123)، متاحة على الرابط التالي:

• http://araa.sa/index.php?view=article&id=3200:2014-08-12-17-09-35&Itemid=172&option=com_content

• أحمد، ليليان. (2016). أهم القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، موقع أمة بوست،

متاح على الرابط التالي: <https://ommahpost.com/most-important-military-bases-in-middle-east>

• خليل، عمرو زكريا. (2013). الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، متاح على الرابط التالي:

http://amrzakarya.blogspot.com/2013/12/blog-post_5674.html

• الحاج، عاصم فتح الرحمن. (2014). السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا: الفرص والتحديات، موقع بوابة أفريقيا الإخبارية، متاح على الرابط التالي:

[/http://www.afrigatenews.net/content](http://www.afrigatenews.net/content)

• عبد الرحمن، حمدي. (2013). السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، موقع بوابة أفريقيا الإخبارية، متاحة على الرابط التالي:

[/http://www.afrigatenews.net/content](http://www.afrigatenews.net/content)

• الشوربجي، منار. (2011). العلاقات المصرية الأمريكية: كيف يصح الخل ويتحقق التوازن، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118884513495568.html>

• جوني، عدي. (2011). أهمية مصر الجيو استراتيجي، موقع الجزيرة الإخباري، متاح على الرابط التالي:

[/http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/2/11](http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/2/11)

• شافعي، بدر حسن. (2011). الولايات المتحدة والثورة المصرية تحديات الواقع وآفاق

المستقبل، جامعة القاهرة، متاح على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/7.htm>

• الحسيني، سنية. (2010). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة

الحوار المتمدن، عدد (2924)، متاح على الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204725>

• أبو العز، إسلام. (2017). محددات جديدة للعلاقات الإستراتيجية بين القاهرة وواشنطن،

مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، متاح على الرابط التالي: <https://elbadil->

[/pss.org/2017/08/26](https://pss.org/2017/08/26)

• مكليف، محمد. (2013). المدرسة المثالية، جامعة محمد الخامس السويسي، متاحة على

الرابط التالي: <http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10881>

• مركز دراسات الجزيرة. (2014). اتفاقية الكويز، متاحة على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2014/12/8/>

• عبد اللطيف، صلاح. (2015). المعونة العسكرية الأمريكية من 1979 إلى 2015، موقع

مصر العربية، متاح على الرابط التالي: <http://www.masralarabia.com>

• موقع سياسة بوست. (2014). 10 أسئلة هي كل ما تحتاج إلى معرفته حول المعونة

الأمريكية إلى مصر، متاح على الرابط التالي: <https://www.sasapost.com/us-aid->

[/to-egypt](https://www.sasapost.com/us-aid-to-egypt)

●مصطفى، فهمي. (2015). مصر وفوز السيسي، متاح على الرابط التالي:

www.Swissinfo.ch/ara/38706002/

● المنشاوي، محمد. (2014). 1.3 بليون دولار مساعدات عسكرية و 200 مليون اقتصادية حجم المعونة الأمريكية لمصر في عام 2015، موقع الشروق الإخباري، متاح على الرابط التالي:

<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=07032014&id=5c1f>

[6f30-be9e-43fb-b958-1f70cf4cca94](http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=07032014&id=5c1f6f30-be9e-43fb-b958-1f70cf4cca94)

●رسلان، أمال. (2017). زيارات رؤساء مصر لأمريكا تحكي تاريخ العلاقات بين القاهرة وواشنطن، مجلة اليوم السابع، متاح على الرابط التالي:

<http://www.youm7.com/story/2017/3/25/3159775>

●غريب، أمال. (2017). زعماء مصر في أمريكا.. بين رفض وصعود وهبوط، مجلة صوت

الأمة، متاح على الرابط التالي: <http://www.soutalomma.com/Article/528644/>

●خضر، عبد الوهاب. (2009). معلومات خطيرة حول زيارة مبارك لأمريكا: هل هناك زواج

كاثوليكي بين مصر والولايات المتحدة؟، مجلة الحوار المتمدن، عدد(2743)، متاح على

الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=181749>

●محمد، عبد الله. (2012). صحف عالمية: زيارة مرسي لأمريكا لتحقيق النقيضين، صحيفة

الوفد، متاح على الرابط التالي: <https://alwafd.org/>

●الشمسي، هدى. (2017). من مبارك للسيسي كيف كانت سياسة أوباما تجاه مصر، موقع

مصرأوي، متاح على الرابط التالي:

http://www.masrawy.com/News/News_Reports/details/2017/1/18/101537

7/

• الحانق، علا. (2014). زيارة السيسي لأمريكا تصحيح.. للمفاهيم المغلوطة وتعظيم للدولة المصرية، موقع أخبار مصر، متاح على الرابط التالي:

[/https://www.egynews.net/34499](https://www.egynews.net/34499)

• جبر، محمود. (2014). البحث عن المكانة: إشكالية الدور الخارجي المصري، المركز

العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط التالي: <http://www.acrseg.org/13314>

© Arabic Digital Library - Yamouk University

Abstract

Daradkah, Huthifah Mahmoud, The American foreign policy towards Egypt (2001 – 2015) , yarmouk university 2017/2018 , supervisor (dr. wasfi aqeel)

This study deals with US foreign policy toward Egypt between 2001 and 2015, during which period George W. Bush and Barack Obama were presidents of the United States. It is based on the hypothesis that US foreign policy toward Egypt during that period varied according to the change in the American administration. To prove this, the study analyzes both the independent variable, i.e. the American foreign policy, and the dependent variable, i.e. Egypt.

The study compares the foreign policy of the two presidents to the Middle East in general and to Egypt in particular, and explains the mechanism they used to implement their policies, a mechanism based on the use of economic, political, diplomatic and military tools as a method of reward and punishment, which the United States usually do.

The study concludes that the Americans, despite the different approaches of the two presidents, have followed a pragmatic policy in their relations with Egypt. These relations were governed by the two parties' need to serve their interests, especially in a region—the Middle East—that is extremely important to the United States because of its strategic location and because it contains the largest stock energy resources in the world, mostly in the Arabian Gulf countries.

The study also identifies other factors that influenced US foreign policy toward Egypt, namely Egypt's strategic position and political economy, Israel's security and the maintenance of its military supremacy over the Arab countries, and the fight against terrorism.

The study adopts more than one method in approaching the problem. It adopts, first, the analytical descriptive method in discussing the related topics and, secondly, the decision-making method to demonstrate the mechanism of American decision-making towards Egypt and, thirdly, the comparative method to illustrate both the similar and different aspects of the American policy towards Egypt.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University